عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

دراسة تقييم دور مشاريع إيكاردا في ضمان الأمن الغذائي وتحسين مستوى المعيشة في الضفة الغربية
دراسة: المشروع الهولندي

مراد صالح محمد خرمة

رسالة ماجستير

القدس –فلسطين
1436 هـ/ 2015 م

دراسة تقييم دور مشاريع إيكاردا في ضمان الأمن الغذائي وتحسين مستوى المعيشة في الضفة الغربية
دراسة: المشروع الهولندي

إعداد:
مراد صالح محمد خرمة

بكالوريوس لغة إنجليزية – جامعة القدس المفتوحة – فلسطين

المشرف: د. عبد الوهاب الصباغ

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في التنمية الريفية المستدامة – مسار بناء مؤسسات وتنمية الموارد البشرية من معهد التنمية المستدامة – جامعة القدس

القدس/ فلسطين
1436 هـ/ 2015 م

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

معهد التنمية المستدامة– بناء المؤسسات والتنمية البشرية

إجازة الرسالة

دراسة تقييم دور مشاريع إيكاردا في ضمان الأمن الغذائي وتحسين مستوى المعيشة في الضفة الغربية. دراسة: المشروع الهولندي

إعداد: مراد صالح محمد خرمة

الرقم الجامعي: (21111593)

المشرف: د. عبد الوهاب الصباغ

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 12/ 02 /2015 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماءهم وتواقيعهم:

1. **رئيس لجنة المناقشة: د. عبد الوهاب الصباغ التوقيع:.....**
2. **ممتحنا داخليا: د. ثمين هيجاوي التوقيع:.....**
3. **ممتحنا خارجيا: د. عبد الرحمن التميمي التوقيع:.....**

القدس – فلسطين

1436 هـ/ 2015 م

الإهداء

ماذا أُهديكِ... يا أَرقُ من شذى العبير، يا نَبع الحنان والعطاء المتواصل، يا من لو أَفنَيتُ بدلا من العمر أعماراً لأوفي لك جزءاً يسيراً من ما قدمتيه لي لما أوفيت، إليك يا من أدعو لها دائماً من حنايا صدري بالشفاء، إليك يا أمي.

إلى من علمني علم الحياة، طيب القلب أبي.

إلى روح زينة الرجال الذي مضى وسيبقى فينا حياً ماحيينا عمي خضر العالم

إلى الروح التي تسكن روحي زوجتي العزيزة.

إلى الذين هم أقرب مني إلى نفسي، أبنائي منير، مرح وميرا.

إلى أنوار الحياة أشقائي وشقيقاتي.

إلى الأصدقاء الأعزاء.

اليهم جميعاً أهدي هذا العمل المتواضع.

مراد صالح محمد خرمة

إقرار:

أقر أنا معد الدراسة بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة، أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع:.....

مراد صالح محمد خرمة

التاريخ:.....

الشكر والعرفان

الحمد لله رب العالمين خشية وتقربا، الحمد لله الذي أمدني بالقوة والصبر لأبلغ مُبتغاي.
عرفاناً بالجميل للذين لولا مساهماتهم لما كان لهذا العمل المتواضع أن يرى النور، لذلك اتقدم بالشكر إلى:
جامعة القدس وإلى معهد التنمية المستدامة إدارة وأساتذة. والمشرف الدكتور عبد الوهاب الصباغ على وقته وجهده وملاحظاته التي أغنت هذه الدراسة.
والمشرف من إيكاردا الدكتور بوبكر الذهيبي على إهتمامه ومتابعته الحثيثة ونصائحه القيمة.
كما وأتقدم بالشكر إلى المحكمين الذين كرسوا وقتهم لتحكيم الإستبيان الرئيسي.
وشكر خاص إلى الأساتذة الأفاضل في لجنة المناقشة.
المركز الدولي للأبحاث الزراعية في المناطق الجافة (ايكاردا) والصندوق العربي للتنمية الإقتصادية والإجتماعية على دعمهم المادي والمعنوي وأخص بالشكر الدكتور عبدالله العمري مفوض إيكاردا في فلسطين وشارلز كلنرمان مدير وحدة تنمية القدرات ولوريس عبد الماجد في مكتب الأردن.
ومن المركز الوطني الفلسطيني للبحوث الزراعية، المهندس سامح جرار منسق المشروع على تعاونه الدائم، وإلى الدكتور عزيز البرغوثي والدكتور زاهر البرغوثي.
الزملاء الأعزاء في وزارة الزراعة وأخص بالشكر، الدكتور زياد فضة، الدكتور فرح صوافطة، المهندس رياض الشاهد. وإلى أخي فؤاد خرمة وإلى الأستاذ يوسف خرمة على التدقيق اللغوي. والشكر موصول الى المهندس أمجد أبو جلبوش والمهندس أمين ابو السعود. وإلى أخي عبد الله خرمة ونجلي منير على مساعدتهم في جمع البيانات وإدخالها. كما وأتقدم بالشكر لكل من نبيل أبو عرة رئيس جمعية عقابا الزراعية، ومحمد فهمي مرعي رئيس جمعية كفردان، وكرم زهور وكاظم عبد السلام وفايز أبو عليا والمهندس سائد نعيرات وعدي زيد وصديقي عبد السلام البزور والمهندس صبري بدر والمهندس ماهر صلاحات والمهندس باسل عمرو على مساعدتهم في الوصول للمستفيدين.
كما أخص بالشكر الدكتورة سامية عكروش مديرة دائرة الأبحاث الإقتصادية والإجتماعية في المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي الأردني. وإلى مدراء مديريات الزراعة في المحافظات التي امتد المشروع فيها وأخص منهم المهندس أحمد لافي على متابعته وإهتمامه. وأشكر المستفيدين والمنفذين وأصحاب القرار على تعاونهم. وأشكر كل الذين ساعدوا ولم أذكر أسماءهم بغير قصد.
والله ولي التوفيق

مراد صالح محمد خرمة

التعريفات

التقييم: : هو تقدير منهجي وموضوعي لمشروع مستمر أو منتهٍ أو لبرنامج أو سياسة وذلك من ناحية التصميم والتنفيذ والنتائج، الغرض منه تحديد ملاءمة الأهداف وتحققها، الكفاءة التنموية، الفاعلية، الأثر والاستدامة، ويفترض أن يوفر التقييم معلومات صادقة ومفيدة لتمكين دمج الدروس المستفادة في عملية صنع القرار للمتلقين والمانحين على حد سواء. (OECD-DAC, 1991).

المؤشرات : هي علامات دالة قد تكون أرقاماً أو حقائق واقعة أو آراء أو إدراكات تقيس التغيرات في ظرف معين أو حالة محددة خلال فترة من الزمن.

الملاءمة : معرفة إلى اي مدى تتسق أهداف وتصميم المشروع مع التحديات والإهتمامات العالمية أو الإقليمية في القطاع التنموي المحدد، واحتياجات وأولويات البلد والمستفيدين. (OECD-DAC,1991) و(IEG, 2007)

الفاعلية : هي مقياس لمدى تحقق الأهداف. ويمكن قياس الفاعلية من خلال السؤال إلى أي مدى يمكن ان تتحقق الأهداف أو من المحتمل تحقيقها، وماهي العوامل الرئيسية التي اثرت على تحقيق أو عدم تحقيق الأهداف.
(OECD-DAC, 1991).

الكفاءة : مقياس لمعرفة كيف أن المصادر الإقتصادية/ المدخلات (التمويل، الخبرة، الوقت،....) قد تحولت إلى نتائج. Austrian development agency,2009)

وهي قياس للمخرجات كميا ونوعيا على ضوء المدخلات، فهي مصطلح اقتصادي يدل على استخدام المشروع اقل الموارد الممكنه من أجل تحقيق النتائج المنشودة. (OECD-DAC, 1991)

الإستدامة : تعرف الإستدامة عموما حسب (OECD-DAC, 1991) بأنها استمرارية الفائدة من التدخل الإنمائي بعد أن تكتمل المساعدة الإنمائية الرئيسية، واحتماليات استمرار الفوائد طويلة الأجل، والقدرة على التكيف مع مخاطر تدفقات الفائدة الصافية مع مرور الوقت والمقصود بها العائد المستقبلي على

المستفيدين هل سيحافظ على نفس المستوى ام يزيد أو ينقص.
(Austrian development agency, 2009).

الأثر : التأثير طويل الأجل سواء أكان أساسي أو ثانوي، سلبي أو ايجابي، ينتج عن تدخل انمائي مباشر أو غير مباشر مقصود أو غير مقصود.
(Austrian development agency, 2009)

النتائج : التغيرات قصيرة المدى في الأداء والسلوك، ووضعية الموارد للمستفيدين المستهدفين والمجموعات الأخرى المتأثرة بتدخل معين. وهي المنتوجات، البضائع الرأسمالية والخدمات التي تنتج عن التدخل الإنمائي والتي هي ضرورية في تحقيق نواتج عناصر المشروع.
(Burton, Smith, Roux, 2008)

النواتج : آثار عناصر المشروع التي تؤدي إلى تأثيرات متوسطة المدى على المستفيدين من حيث التغير الملاحظ في الأداء، السلوك وحالة الموارد.
(Burton, Smith, Roux, 2008)

التقييم القبلي : يتم اجراءه قبل تنفيذ التدخل الإنمائي، ويهدف إلى التعرف على أوضاع الفئات المستفيدة واحتياجاتها الفعلية. (وزارة الشؤون الخارجية اليابانية،2009).

التقييم البعدي : يكون بعد انتهاء المشروع بفترة زمنية ويهدف في الأساس إلى معرفة الآثار الإقتصادية، الاجتماعية والبيئية للمشروع وتقييمه على المدى المتوسط والطويل ضمن معايير دولية معروفة (الملاءمة أو الارتباط، الكفاءة، الفاعلية، الاستدامة، الأثر).
(وزارة الشؤون الخارجية اليابانية، 2009).

تقييم منتصف المدة يأتي خلال عملية تنفيذ التدخل ويهدف إلى تزويد الشركاء وأصحاب القرار بتغذية راجعة حول مسار التنفيذ، للتأكد من أن عملية التنفيذ تجري حسب الخطة التي وضعت، وتعديل أية انحرافات من الممكن ان تكون قد طرأت على مسار عملية التنفيذ فضلاً عن تزويد الشركاء بتغذية راجعة حول المشروع ككل. (وزارة الشؤون الخارجية اليابانية(2009).

التقييم النهائي : يجرى هذا التقييم عادة بعد انتهاء المشروع بفترة 6–12 شهر، ويكون في هذه الحالة بديلا عن التقييم اللاحق، أو قبل مرحلة جديدة لاحقة، ويهدف إلى تقدير مدى ما حققه المشروع من نتائج عامة، من حيث الفعالية والمخرجات والآثار والتأثيرات، والاستفادة من الدروس المستخلصة من اجل تحسين تخطيط المشاريع الانمائية المستقبلية (عبد الوالي، 1999)

التقييم الريفي السريع (RRA) : طريقة للتعرف على الواقع الإقتصادي والإجتماعي لمجتمع معين، من خلال تجميع عدد معين من أفراد المجتمع وسؤالهم عن بعض المواضيع، بهدف تحديد أهم المشاكل التي يعانون منها، وتكون الأسئلة مفتوحة أو مغلقة. (مزيد، 2013) خلال دورة تقييم الأثر.

التقييم الريفي بالمشاركة (PRA) : يهدف للتعرف على ظروف مجتمع معين، من خلال مجموعة من الباحثين، تقوم بجمع البيانات من خلال أداة قياس مصممة خصيصاً، للوقوف على أهم المشاكل التي يعاني منها المجتمع. (مزيد، 2013) خلال دورة تقييم الأثر.

دراسة الأساس الإقتصادية الإجتماعية : هي عبارة عن مسح يهدف إلى تحديد الواقع المعاش في المواقع المستهدفة من منظور إقتصادي اجتماعي، وذلك للتمكن من معرفة سبل تغيير ذلك الواقع للأفضل. (دراسة الأساس للمشروع، 2010).

نهج الإطار المنطقي هو أداة أو مجموعة مفتوحة من الأدوات لتقييم المشروع وإدارته، ويشمل عملية تحليلية تكرارية وشكل لعرض نتائج هذه العملية، التي تحدد منهجياً ومنطقياً أهداف البرنامج أو المشروع، والعلاقة السببية بينهما؛ وذلك لتبيان ما إذا قد تم تحقيق الأهداف، وتحديد العوامل الخارجية التي قد تؤثر على نجاح المشروع. (UNEP, 2008)

مصفوفة الإطار المنطقي : مخطط يتكون من أربعة مستويات أساسية وأربعة أعمدة، كل منها ترتبط بوظائف محددة متقاطعة ويوضح جدول (2.2) هذه المصفوفة حسب مصطلحات البعثة الأوروبية (EU) (Jensen, 2010) وتهدف مصفوفة الإطار المنطقي إلى توضيح العلاقة بين السبب والنتيجة فعند تحديد المدخلات يتم ربطها بماهية النتائج المتوقعة (المخرجات) وعند تحقيق النتائج (المخرجات) أو جزء منها يتم ربط ذلك بالأهداف المحددة ومن ثم المساهمة

في تحقيق الهدف العام. (Jensen, 2010).

التعريفات الإجرائية

ايام الحقل : قيام مجموعة من المزارعين المستفيدين من المشروع بزيارة أرض مستفيدين آخرين أو زيارة أرض زرع فيها محاصيل لمشاهدتها، بهدف الإطلاع على تجارب ومعارف جديدة، وملاحظة الأصناف المدخلة. (التقرير النهائي للمشروع، 2013)

المشاهدات الحقلية : تنظيم زيارات ارشادية منتظمة لأراضي المزارعين الذين قاموا بزراعة عدة أصناف؛ بهدف تجربتها في أرضهم، وذلك من بداية مرحلة إعدادهم للأرض حتى حصادها لملاحظة طول المزروعات، وحجم الحبوب، وكيفية التسميد ورش المبيدات والحصاد، حيث يقوم المرشدون بإرشاد المزارع لنوعية الصنف المناسب لأرضه على ضوء معدل الأمطار ونوعية التربة ودرجة الحرارة. على ان يعود انتاج المشاهدة للمزارع. (سامح جرار، آب 2013، إتصال شخصي)

المدارس الحقلية : لقاءات يتم تنظيمها تجمع المزارعين والباحثين والمرشدين، حيث يقوم كل مزارع بعرض تجربته بهدف التحاور حولها لنقل التجارب لجميع المشاركين والخروج بنتائج الهدف منها تحسين العمليات الزراعية. (سامح جرار، تموز 2014، إتصال شخصي)

المستفيد : هو المزارع الذي تلقى خدمة واحدة على الأقل من المشروع خلال فترة التنفيذ التي بدأت في العام 2010 وانتهت في أواخر العام 2013، على ان يكون قد قام بعملية الزراعة والحصاد.

منتج البذار : هو من يستلم بادئة البذار المحسنه من الجهة المنفذة ويخضع لعمليات التفتيش الحقلي وعندما يحقق الشروط المطلوبة، فأنه يتم اعتماده كمنتج بذار ليقوم بإعادة 25% من انتاجه لجمعيته ولمركز البحوث، ليتم معالجتها وتقديمها للمزارعين المكثرين، ويقوم المشروع كل سنه بتوفير أسمدة ومبيدات مجانية لمنتجي البذار بهدف تشجيعهم. (التقرير النهائي للمشروع، 2013)

مكثر البذار : هو مزارع اشترك في المشروع ويتلخص دوره في تلقي البذور من الجمعيات أو

مركز البحوث أو مديريات الزراعة، أو من المؤسسات الشريكة، وإعادة النسبة التي تلقاها بحيث يقوم بالتصرف في الإنتاج المتبقي حسب احتياجه. (التقرير النهائي للمشروع، 2013)

التفتيش الحقلي : هي الزيارات الدورية المنتظمة من قبل المرشدين الزراعيين، لحقول المزارعين المنتجين أو من زرعت في أراضيهم مشاهدات، الهدف من عملية التفتيش الحقلي هو التأكد من سير العمليات الزراعية وفق الموصى به، ومراقبة اختلاط الأصناف، ومراقبة الأطوال والإنتاجية، وتدريب المزارع على ذلك. (لتقرير النهائي للمشروع، 2013)

المؤسسة الشريكة : هي مؤسسة حكومية أو غير حكومية دخلت لتشارك في تنفيذ بعض الأنشطة، بحكم تخصصها، أو لتوفر الإمكانيات المادية والبشرية لديها، ومن الممكن أن تكون قد شاركت منذ البداية في الإعداد والتخطيط لذلك تقوم بالتنفيذ بناء على شراكة متوازنة وتشارك في ادارة المشروع.

المنفذين : هم موظفون ومهندسون ومتطوعون من المؤسسات التي اشتركت في التنفيذ، كان دورهم يقوم على الإرشاد، وايصال تقنيات المشروع وخدماته وتوجيهاته للمستفيدين.

أصحاب القرار : مسؤولون في الجهة المنفذة والمؤسسات الشريكة، كان لهم دور في توجيه المشروع، وهم المخولين باتخاذ القرارت التي من شأنها أن تحدد سير العمل في المشروع.

مشاركة الأرض : هي العملية التي تقوم على أساس إعطاء الأرض للمزارع من قبل المالك، ويقوم المزارع بعملية الزراعة ويتحمل تكلفة الإنتاج كاملة أو بمشاركة من المالك وكله يخضع للإتفاق بينهما، على أن يتم تقسيم الإنتاج مناصفة بين الإثنين أو حسب الإتفاق.

المختصرات

الصندوق العربي للتنمية الإقتصادية والإجتماعية	AFESD
جمعية التعاون من أجل السلام	ACPP
تقارير الإنجازات السنوية	ARP
لجنة المساعدة الإنمائية	DAC
دائرة التنمية الدولية البريطانية	DFID
البعثة الأوروبية	EU
منظمة الأغذية والزراعة	FAO
المركز الدولي للأبحاث الزراعية في المناطق الجافة	ICARDA
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	IFAD
الوكالة اليابانية للتعاون الدولي	JICA
طريقة الإطار المنطقي	LGA
المساعدة الإنمائية الرسمية في الخارجية اليابانية	ODA
منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية	OECD
مؤشرات يمكن التحقق منها بموضوعية	OVIs
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	PCBS
الأهداف الإنمائية للمشروع	PDO
مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين	PHG
تقرير تنفيذ نشاطات المشروع	PIR
التقييم الريفي بالمشاركة	PRA
التقييم الريفي السريع	RRA
برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية	SPSS
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	UNDP
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى	UNRWA

الوكالة الدولية للمساعدات الامريكية	USAID
برنامج الغذاء العالمي	WFP
منظمة الصحة العالمية	WHO

الملخص

أجريت هذه الدراسة خلال الفترة الواقعة ما بين شهر حزيران 2013، وشهر تشرين الثاني 2014، وقد تمحورت حول تقييم دور مشاريع المركز الدولي للأبحاث الزراعية في المناطق الجافة (ICARDA) في ضمان الأمن الغذائي وتحسين مستوى المعيشة في الضفة الغربية، ومن أجل تحقيق ذلك فقد اتجهت لإجراء تقييم نهائي للمشروع الممول من الحكومة الهولندية والمشرَف عليه من قبل ايكاردا والمعنون "زيادة إنتاجية وإستقرار المحاصيل الغذائية البعلية وتحسين كفاءة انتاج البذور في الضفة الغربية لضمان الأمن الغذائي وتحسين سبل معيشة المزارعين" نفذ المشروع المركز الوطني الفلسطيني للبحوث الزراعية بالتعاون مع مؤسسات شريكة ما بين شهر آذار 2010، وشهر تشرين الأول 2013، مثّل المستفيدون، المنفذون، وأصحاب القرار مجتمع الدراسة، وقد أُعتُبِرَ المستفيدين مجتمع الدراسة الرئيسي كونهم من انتهت عندهم الخدمة، كان توزيعهم في ستة محافظات (جنين، طوباس، رام الله، القدس، الخليل، طولكرم) وعلى 49 تجمع سكاني سواده الأعظم من القرى. قدمت من خلال المشروع بذور محسنة، أسمدة، مبيدات وتدريب متنوع.

اتبعت الدراسة طريقة المنهج الوصفي التحليلي كما اتبعت أسلوب المسح الشامل لأفراد مجتمع الدراسة، لذلك فقد صمم إستبيان رئيسي تمحور حول قياس معايير التقييم من خلال أسئلة وجهت وجها لوجه للمستفيدين، حيث تم تعبئة 130 إستبيان من كامل أفراد المجتمع الذي بلغ 160 مستفيد، أيضاً فقد تم مقابلة 17 منفذاً وفق نموذج مقابلة منظمة أُعِدَ خصيصاً لهم، كذلك تم مقابلة 8 من أصحاب القرار كان لهم صلة بالمشروع وفق نموذج مقابلة منظمة آخر أُعِدَ لهم. وحتى تكون الدراسة أكثر قرباً من الواقع فقد اتبعت نوعي البحث الكمي والكيفي، لذلك عقدت ثلاث مجموعات بؤرية للمستفيدين في مناطق المشروع.

تم تحليل البيانات بطريقة وصفية وإستقرائية، كما اتبعت طريقة المجموعات لتحليل البيانات ذات الأسئلة المشروطة والمفتوحة، وقد تم الإستعانة ببرنامج الرزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS) وبرنامج مايكروسفت إكسل. وقد تبين نتيجة للتحليل، أن ارتباط معيار ملاءمة المشروع بالسياسات والأولويات الوطنية وحاجات المستفيدين وقع ضمن التقدير فوق المتوسط. وكانت النسبة المئوية لإجابات المستفيدين على سؤال تعلق بطريقة تنفيذ المشروع وهل كان من الممكن أن تكون أفضل 52% أجابوا نعم و25% على أن المتابعة كان يجب أن تكون أفضل، وكانت اجابات المنفذين وأصحاب القرار على السؤال نفسه أغلبيتها بالايجاب. كذلك كانت إجابات المستفيدين فيما يتعلق بتمتع المنفذين بالمعرفة والخبرة ضمن التقدير الجيد، وقد تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية في

متوسطات ربحية المستفيدين التي تتعلق بمعيار الكفاءة تعزى إلى أفضلية البذور المحسنة عن غيرها، في المقابل لم يكن هناك فروق عند العزو إلى عامل التدريب الذي نفذ من خلال المشروع. وقد تبين نتيجة للمقارنة بين نتائج هذه الدراسة مع دراسة الأساس والتقرير النهائي للمشروع بأنه لم يطرأ أيُّ تخفيض على مدخلات الإنتاج، في المقابل كان هناك ارتفاع في العائدات لمحاصيل القمح والشعير والبطيخ، وقد تبين أنه لا يوجد فروق كبيرة بين مدخلات الإنتاج وعائداته بعد إدخال أجرة الأرض على مدخلات الإنتاج، يعني ذلك أن على الجهة المنفذة أن تعمم التدريب حتى يكون متساوياً بين المستفيدين، وعليها أيضاً زيادة متابعة المشاريع.

أظهر تقدير التنبؤ الذي أجري خلال الدراسة جدوى الإستثمار في البذور المحسنة، وبيَّنَ أن زراعة البطيخ زراعة واعدة إذا ما تم حماية المزارع من المنتوجات المهربة وغير القانونية، كما تبين أن معيار إستدامة المشروع قد أثر بشكل قوي في متغيري الأمن الغذائي ومستوى المعيشة، ولوحظ أن إجابات المستفيدين على الأسئلة التي وضعت لقياس معيار الأثر قد وقعت ضمن التقدير الضعيف، وبسبب وجود علاقة قوية بين معيار الأثر كمتغير مستقل وبين المتغيرين التابعين، الأمن الغذائي ومستوى المعيشة، فقد انعكس ضعف معيار الأثر على المتغيرين التابعين، وكان سبب هذه النتيجة لعدم اكتمال الآثار متوسطة وطويلة المدى. وأشارت إجابات المنفذين أن أداء المشروع كان جيداً.

ومن أهم التوصيات فقد أوصت الدراسة ايكاردا بإشتراط تفرغ المنسق والمنفذين للعمل في المشروع، والعمل على ضم مزارعين من ذوي الحيازات الكبيرة لجماعات منتجي البذار. وأوصت مركز البحوث بالتأكيد على الطرق التي تم من خلالها تحديد أولويات المستفيدين واحتياجاتهم، بالمقابل فقد أوصت بعدم تمديد المشاريع إلى مناطق إضافية لم تكن داخلة في الدراسات القبلية أو في خطة المشروع، والتركيز على مناطق محددة وعدم تشتيت المشروع لمناطق عديدة. وقد أوصت وزارة الزراعة بالعمل على إنشاء إطار شبه رسمي للإشراف على عملية توزيع وإسترداد البذور لتنظيم هذا القطاع ليصبح جالباً للإستثمار، كذلك أوصت المؤسسات الشريكة ككل بالإنخراط الكامل في تنفيذ المشاريع وإعتبار الهدف النهائي لها خدمة المزارع والقطاع الزراعي والوطن. وقد أوصت الجامعات الفلسطينية بتوجيه طلبة الماجستير ذوي التخصصات الملاءمة نحو تقييم المشاريع التطويرية، وبخصوص الباحثين والمقيمين فقد أوصتهم باعتماد معايير تقييم المشاريع الذي أستخدمت في هذه الدراسة وربطها بمؤشرات التقييم وعناصر المشروع، وأخيراً أوصت الحكومة الفلسطينية باعتماد دليل تقييمي خاص بالمشاريع الذي تُنَفذ في فلسطين وتأسيس مؤسسة مستقلة لتقوم بتقييم المشاريع بحيادية.

Evaluation of the role of ICARDA's projects in ensuring food security and improving livelihoods in the West-Bank: Study of the Netherlands project.

Prepared by: Murad Kharma

Supervised by: Dr. Abdelwahab Alsabagh

Abstract:

This study was conducted during the period from June 2013 to November 2014, It aims to evaluate the role of the International Center for Agricultural Researches in the Dry Areas (ICARDA) projects in enhancing food security and livelihoods in the West bank. In order to achieve this objective, the study focused on conducting a terminal evaluation for the Netherlands project titled "increased productivity and sustainability of rainfed food crops and improve efficiency of the seed production system in West- Bank to ensure food security and livelihoods of farmers". This research-development project was funded by Netherlands government, supervised by ICARDA and implemented by The National Palestinian Center for Agricultural Researches (NARC) with the participation of other stakeholders from March 2010 to October 2013.

Although the population of the study comprised the beneficiaries, implementers and decision makers, the beneficiaries were the main target of the study because they were the recipients of the services. They were residing in 49 localities, mostly villages, in six governorates (Jenin, Tubas, Ramallah, Jerusalem, Hebron, Tulkarem). The services that were delivered consisted of improved seeds, fertilizers, herbicides and various kinds of training.

The study has adopted the analytical descriptive method. As such, a comprehensive survey for the population members was executed, with the main questionnaire designed to measure the evaluation criteria through a group of questions addressed to beneficiaries. The approach used to fill out the questionnaires was a face to face one. 130 out of 160 beneficiaries (the whole population) have filled them. In addition, 17 structured interviews were conducted with implementers based on a predesigned form tailored for them, and 8 decision makers were also interviewed based on another prepared form. The qualitative and quantitative methods have been adopted in order to approximate results to reality as

much as possible. To achieve this objective, three beneficiary focus groups were formed at the project areas.

Descriptive, deductive and inductive methods were used to analyze the data, and the grouping approach was used to analyze the conditional and open-ended questions. The SPSS (Statistical Package for Social Science, V20) software was used to reach the first objective, and Excel for the second. The results revealed that the project relevance criterion which is related to the policies, the national priorities and the beneficiaries' needs was rated above average. The responses to the question whether the way of the project implementation was the best way or there could be a better way were 52% percent for Yes, while 25% said the monitoring of the project could be better. However, the decision makers and implementers responded positively to the same question. The beneficiary rating of the knowledge and experiences of the implementers was good. There was statistically significant differences in the means of beneficiaries' profitability regarding efficiency, which was attributed to the best quality of the improved seeds. On the other hand, no significant differences as to the training factor were recorded. A comparison between this study, the initial baseline study and the final report of the project has indicated that there has been no reduction in the production inputs. On the contrary, there was a rise in the returns for wheat, barley and chickpea crops. In addition, the comparison revealed that there would be no big differences between production inputs and returns after the addition of land rent to the production inputs. This means that the implementation agency should disseminate the various kinds of training equally for all beneficiaries as well as increase monitoring of the projects.

The estimated prediction which was done in this study has indicated a feasibility of investment in the improved seeds sector, in addition to a promising potential in the cultivation of watermelon, providing that the farmers are protected from the infiltration of smuggled and illegal crops to the local market. It was also revealed that the sustainability criterion had a strong effect on the two dependent variables of food security and livelihoods. The responses of beneficiaries have revealed that the impact of the project was weak, this weakness was reflected on food security and livelihood variables, due to the strong relation between the impact criterion and these two variables. The reason for this was that the mid-term and long term impacts were not fulfilled because they are envisaged

to appear after two to three years. With respect to the project's performance, the implementers responses have indicated that it was good.

The study has come up with a number of key recommendations. Firstly, ICARDA should require implementers to recruit only full time project officers, and to include farmers with large holdings within the groups of seed producers. Second, NARC is encouraged to readopt the methods that were used in this project to define the beneficiary's priorities and needs. However, the study does not recommend the expansion of such projects to other areas that were not included in the initial studies and the project plan because this would lead to the fragmentation of the project. Third, it recommends the Palestinian Ministry of Agriculture (MOA) to establish a semi-governmental body to supervise the seeds distribution and retrieval in order to organize this important sector to become appropriate for investment. Fourth, it recommends stakeholders as a whole to be fully engaged in the projects, because their primary mission is to serve farmers and the country at large. Fifth, it recommends the Palestinian universities to direct Master's students who have the relevant specializations towards the evaluation of development projects. Six, researchers and evaluators are recommended to adopt the evaluation criteria used in this study and link it with the evaluation indicators and project logframe. Finally, the Palestinian government is encouraged to design a project evaluation guide to be used in Palestine, and facilitate the establishment of independent and impartial institution to evaluate the projects objectively.

الفصل الأول

خلفية الدراسة

سيتناول هذا الفصل مقدمة عامة عن موضوع الدراسة، وخلفيتها من حيث أهدافها، أهميتها، مشكلتها، أسئلتها وفرضياتها وصولاً إلى هيكليتها.

1.1 مقدمة

إقترنت المساعدات المقدمة من المانحين بطبيعة تقدم العملية السلمية، لذلك فقد تضاعفت المشاريع التطويرية في فلسطين بعد توقيع اتفاق إعلان المبادئ في أوسلو عام 1993 وقدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، حظي القطاع الزراعي الفلسطيني بنصيب جيد من تلك المشاريع عبر منظمات دولية بدأت بتنفيذ مشاريع تطويرية من خلال الشراكة مع مؤسسات فلسطينية محلية. يختلف دور المنظمات الدولية من حالة إلى أخرى فربما يقتصر دورها على التمويل أو الإشراف أو الشراكة في التنفيذ على أرض الواقع، أو بجمع دورين معاً أو كل الأدوار. من بين المنظمات الدولية كان دوراً للمركز الدولي للأبحاث الزراعية في المناطق الجافة (ICARDA) في الإشراف على والشراكة في تنفيذ عدد من المشاريع ذات الأساس البحثي، وقد قامت ايكاردا من خلال مؤسسات عربية ودولية مانحة بالإشراف على والشراكة في تنفيذ أربعة مشاريع منها المشروع الهولندي، المعنون " برنامج تعزيز الأمن الغذائي ومستوى المعيشة للمجتمعات الريفية الفقيرة في فلسطين"، لذلك ستهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة هذا المشروع في تعزيز الأمن الغذائي ومستوى المعيشة للفئات المستهدفة من خلال اجراء تقييم نهائي له.

كان الشريك الرئيسي في تنفيذ المشروع وزارة الزراعة وقد مثلها المركز الوطني الفلسطيني للبحوث الزراعية (NARC) بالتعاون مع الإدارة العامة للإرشاد والتنمية الريفية في الوزارة، وأشتركت أيضاً في عملية التنفيذ مديريات الزراعة المنتشرة في المحافظات، كما اشتركت منظمات المجتمع المدني، فكان دوراً لجامعة القدس ولإتحاد لجان العمل الزراعي (UAWC) ومعهد الأبحاث التطبيقية (ARIJ) وجمعيات المزارعين الموجودة في مناطق المشروع. في بداية المشروع حددت المناطق المستهدفة في ثلاث محافظات جنين، طوباس ورام الله، وقد إمتد المشروع ليصل إلى محافظات أخرى.

انقسم المشروع إلى أربعة مشاريع فرعية شكلت أهداف عامة للمشروع الرئيسي توزعت مناصفة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، فكان المشروع الأول "زيادة إنتاجية وإستقرار المحاصيل الغذائية البعلية وتحسين كفاءة انتاج البذور في الضفة الغربية لضمان الأمن الغذائي وتحسين سبل معيشة المزارعين" والثاني " الإستخدام المنتج والآمن لمياه الصرف الصحي المعالجة والمياه الرمادية في الضفة الغربية" وكان اثنان في قطاع غزة كان الأول كما الثاني في الضفة الغربية، والثاني "تحسين إنتاجية ونوعية انتاج الزراعة المحمية في غزة".

ستختص هذه الدراسة فقط في تقييم المشروع الفرعي الأول الذي نفذ في الضفة الغربية والمعنون "زيادة إنتاجية وإستقرار المحاصيل الغذائية البعلية وتحسين كفاءة انتاج البذور في الضفة الغربية لضمان الأمن الغذائي وتحسين سبل معيشة المزارعين"، لأن أغلبية المستفيدين من البرنامج في الضفة الغربية تركزوا في هاتين الخدمتين، ولتقارب نوعية الخدمات التي قدمها المشروع، ولتخصيص الدراسة وتركيزها في المشروع الأول فقط. صنفت الخدمات التي قدمت من خلال المشروع إلى تصنيفين، الأول، تقديم بذور محسنة وأسمدة ومبيدات وتدريب متنوع لمزارعي المحاصيل المطرية، والثاني، تقديم أشتال بطيخ مطعم وأسمدة وبلاستيك لمزارعي البطيخ.

يعتبر التقييم جزءاً مهما من عملية التخطيط فمن خلاله يتم الاستدلال على مكامن القوة لتعزيزها وتبنيها، ومواطن الضعف لمعالجتها واستدراكها في الوقت المناسب، وهناك غرضان أساسيان للتقييم يتمثل الأول في تحسين سياسة المساعدات للبرامج والمشاريع في المستقبل من خلال تغذية راجعة للدروس المستفادة، والثاني توفير قاعدة للمحاسبة من خلال اتاحة معلومات التقييم للعامة. تختلف أنواع التقييم من حيث وقت التنفيذ خلال دورة حياة المشروع، فهناك التقييم القبلي(Ex-ante evaluation) الذي يتم اجراءه قبل تنفيذ التدخل الإنمائي، ويهدف إلى التعرف على أوضاع الفئات المستفيدة واحتياجاتها الفعلية، أيضاً هنالك نوع آخر من انواع التقييم الذي يأتي خلال عملية تنفيذ التدخل (mid-term evaluation) أو (Intermid evaluation) ويهدف إلى تزويد الشركاء وأصحاب القرار بتغذية راجعة حول مسار التنفيذ للتأكد من أن عملية التنفيذ تجري حسب الخطة التي وضعت، وتعديل أية انحرافات من الممكن ان تكون قد طرأت على مسار عملية التنفيذ فضلاً عن تزويد الشركاء بتغذية راجعة حول المشروع ككل، أما التقييم النهائي (Terminal Evaluation) فيقدم معلومات شاملة ومنهجية عن الأداء في نهاية دورة المشروع بهدف المحاسبة ويأخذ بعين الإعتبار مجمل الجهود التي بذلت منذ بداية تصميم المشروع مرورا بتنفيذه حتى انتهائه ويأخذ أيضاً بعين الاعتبار احتمالية استدامته والآثار المتوقعة، ويأتي التقييم البعدي (Ex-post evaluation) الذي

يكون بعد انتهاء المشروع بفترة زمنية ويهدف في الأساس إلى معرفة الآثار الإقتصادية، الاجتماعية والبيئية للمشروع ويقيم المشروع أو السياسة على المدى المتوسط والطويل ضمن معايير دولية معروفة (الملاءمة أو الارتباط، الكفاءة، الفاعلية، الاستدامة، الأثر).(وزارة الشؤون الخارجية اليابانية،2009).

وقد تم من خلال هذه الدراسة اجراء عملية تقييم نهائي للمشروع الهولندي (Terminal Evaluation) للتعرف على النواحي الايجابية والسلبية فيه على ضوء معايير سيتم شرحها في سياق الفصل الثاني. تطرقت عملية التقييم إلى دراسة مراحل اعداد المشروع المختلفة ابتداء من مرحلة اختياره جغرافيا وخدماتيا وتحديد الفئات المستهدفة مرورا بمدخلاته ونتائجه ونواتجه واستدامته وآثاره الحالية والمحتملة بغية الوصول إلى معرفة تحقيق المشروع لهدفه الرئيسي الا وهو المساهمة في تعزيز الأمن الغذائي وتحسين مستوى المعيشة للفئات المستهدفة.

وقد تم التعرف على آراء المستفيدين الذين قدمت اليهم الخدمة من خلال تحديد استبيان ينطوي على مجموعة أسئلة حُدِدت على ضوء مؤشرات قابلة للقياس ومصنفة حسب كل معيار من معايير التقييم وذلك للتمكن من معرفة آراء المستفدين بطريقة منظمة، لعل ذلك سيعزز من مساهمتهم في عملية التقييم بصفتهم المتأثرين المباشرين بنشاطات المشروع. حيث أظهرت عملية التقييم التي أجرتها مؤسسة هورايزون للخدمات المقدمة للمزارعين من خلال وزارة الزراعة بأن المزارعين لايساهمون بفاعلية دائماً في عمليات تقديم الخدمة وتقييمها ومتابعتها. (هورايزون، 2012).

إذن ستجري من خلال الدراسة عملية تقييم شاملة للمشروع من وجهة نظر المستفيدين، المنفذين وأصحاب القرار حيث ستعالج عملية التقييم كافة مراحل تنفيذ المشروع وتخطيطه، قد اعتمدت هذه الدراسة على خمسة معايير وهي ملاءمة المشروع أو ارتباطه بالاحتياج الفعلي والحقيقي للفئة المستهدفة، وكفاءة وفعالية المشروع من خلال معرفة الطرق التي تم فيها استخدام المكونات المادية والبشرية لتحقيق الأهداف بأقل التكاليف، وهل فعلاً تم تحقيق الأهداف المخطط لها مسبقا أو جزء معتبر منها، وقد تم فحص دراسة الأساس (Base line study) والتقييم الريفي السريع (RRA) وفحص تقارير المتابعة والتقارير الربعية والنصفية والسنوية والتقرير النهائي للمشروع ومقارنة ذلك بنتائج هذه الدراسة التي اعتمدت التقييم النهائي (Terminal Evaluation)، وذلك لابراز الفجوات التي لم يتم تغطيتها لاقتراح الية لمتابعتها واستدراك هذه الفجوات بحلول مناسبة خشية تفاقمها ما يؤثر على استدامة المشروع وأيضاًلاستشراف الآثار المحتملة.

2.1 مشكلة الدراسة

ما من عمل يعتبر منجزاً إلا مع بلوغ الأهداف التي خطط لها مسبقا أو جزءا مهما منها، فإذا لم يصل المشروع إلى الغاية التي بدأ من أجلها فانه يعتبر مجرد اهدار للموارد البشرية والمادية، ولتزويد أصحاب القرار والمعنيين بالتغذية الراجعة لتصويب الأخطاء الحالية وتفادي ما يمكن ان يعترض انشطة المشروع مستقبلا، فلا بد من مشاركة الفئات المستهدفة في عملية تقييم لانشطته كونهم هم المستفيدين والأكثر دراية باحتياجاتهم ومشاكلهم، واشراك المنفذين وأصحاب القرار في عملية التقييم، لذلك فان مشكلة الدراسة تكمن في الإجابة على السؤال التالي:

ما هو تقييم دور مشاريع ايكاردا في تعزيز الأمن الغذائي ومستوى المعيشة في الضفة الغربية؟ وذلك يكون بأخذ آراء الفئات المستهدفة، المنفذين، أصحاب القرار .

3.1 مبررات الدراسة

كَمُنَت عدة أسباب وراء إختيار الباحث موضوع تقييم المشاريع تمثلت في:

1. ندرة عمليات التقييم المحايدة للمشاريع الانمائية حيث أن معظم العمليات التقييمية يتم اجراؤها من خلال طواقم الجهات المنفذة.
2. غالباً ما تقتصر عمليات التقييم بعد انتهاء المشروع على قياس أثره من النواحي الاقتصادية والاجتماعية على الفئات المستهدفة، لذلك ستكون هذه الدراسة شاملة لعدة معايير ومن وجهة نظر الفئات المستهدفة، المنفذين، أصحاب القرار.
3. سد ثغرة معرفية نظرا لقلة الدراسات المحايدة التي عالجت موضوع تقييم المشاريع في فلسطين.
4. رغبة شخصية في التوسع في موضوع تقييم المشروعات الانمائية.

4.1 أهمية الدراسة

تمتاز أهمية هذه الدراسة في تنوع منطلقاتها بين علمية وتطبيقية وارتباطها بمكان وزمان الدراسة وسيتم التطرق في هذا الإطار إلى هذه المنطلقات كل على حدة:

الأهمية العلمية: يتوخى من هذه الدراسة أن تضيف معرفة جديدة وذلك من خلال إجراء دراسة تقييمية شاملة للمشروع الهولندي، ما يوفر نموذج تقييمي متكامل يمكن الاستفادة منه من قبل الباحثين والمهتمين.

الأهمية التطبيقية: تعنى هذه الدراسة بتقييم مشروع من المشاريع المنفذة من قبل مؤسسة ايكاردا في فلسطين وبمشاركة المركز الوطني للبحوث والادارة العامة للإرشاد في وزارة الزراعة بالإضافة إلى مؤسسات مجنمع مدني، لذلك ستوفر هذه الدراسة تغذية راجعة للمؤسسسات المنفذة ما ينعكس ايجابيا على المشاريع المستقبلية بالاضافة إلى تعظيم الاثار الحالية، ومنح المستفيدين الفرصة لابداء وجهة نظرهم حول خدمات المشروع لتصل بذلك إلى الجهات المنفذة بموضوعية. هذا بالإضافة إلى أهمية المشروع كونه يهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي ومستوى المعيشة من خلال تحسين بذور محاصيل استراتيجية ستساهم في توفير الأمن الغذائي للشعب الفلسطيني وتعزيزصمود المزارعين في ارضهم.

أهمية تتعلق بحدود البحث:حددت المنطقة الجغرافية للمشروع المبحوث في الضفة الغربية، حيث تتبع أهمية دراسة المناطق المستهدفة من قبل المشروع في أنها مناطق تعاني من نقص في مصادر المياه اضافة إلى قربها من مناطق التماس مع نشاطات الاحتلال الاسرائيلي، وتتجلى أهمية هذه الدراسة من الناحية الزمنية في أنها قد جمعت اراء المستفيدين من المشروع بعد انتهاءه، وضمن الفترة المحددة لإجراء هذا النوع من التقييم.

5.1 الهدف الرئيسي للدراسة

ان الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو تقييم دور مشاريع ايكاردا في تعزيز الأمن الغذائي ومستوى المعيشة في الضفة الغربية بدراسة المشروع الهولندي المعنون (برنامج تعزيز الأمن الغذائي ومستوى المعيشة للمجتمعات الريفية الفقيرة في الضفة الغربية في المشروع الفرعي المعنون: زيادة إنتاجية وإستقرار المحاصيل البعلية الرئيسية وتحسين كفاءة نظام انتاج البذور في فلسطين لضمان الأمن الغذائي وتحسين سبل معيشة المزارعين) وذلك باستخدام معايير التقييم (الملاءمة، الكفاءة، الفاعلية، الاستدامة، الأثر). وقد تم التطرق أيضاً لأداء المشروع من وجهة نظر المنفذين.

1.5.1. الأهداف الفرعية:

1. تقييم لمعيار ملاءمة المشروع ومساهمته في تحقيق أهدافه وهي ضمان الأمن الغذائي وتحسين سبل معيشة المزارعين.
2. تقييم لمعيار كفاءة المشروع ودوره في ضمان الأمن الغذائي وتحسين سبل معيشة المزارعين.
3. تقييم لمعيار فاعلية المشروع ودوره في ضمان الأمن الغذائي وتحسين سبل معيشة المزارعين.
4. تقييم لمعيار إستدامة المشروع ودوره في ضمان الأمن الغذائي وتحسين سبل معيشة المزارعين.
5. تقييم لمعيار الأثر ودوره في ضمان الأمن الغذائي وتحسين سبل معيشة المزارعين.
6. تقييم لأداء المشروع ودوره في ضمان الأمن الغذائي وتحسين سبل معيشة المزارعين.

6.1 أسئلة الدراسة

لقد تم من خلال هذه الدراسة الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:
ما هو تقييم المستفيدين، المنفذين، أصحاب القرار للمشروع وذلك في إطار الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هو تقييمهم لاداء المشروع ودوره في ضمان الأمن الغذائي وتحسين سبل معيشة المزارعين؟
2. ما هو تقييمهم لملاءمة المشروع ودورها في ضمان الأمن الغذائي وتحسين سبل معيشة المزارعين؟
3. ما هو تقييمهم لكفاءة المشروع ودورها في ضمان الأمن الغذائي وتحسين سبل معيشة المزارعين؟
4. ما هو تقييمهم لفاعلية المشروع ودورها في ضمان الأمن الغذائي وتحسين سبل معيشة المزارعين؟
5. ما هو تقييمهم لاحتمالية استدامة المشروع ودورها في ضمان الأمن الغذائي وتحسين سبل معيشة المزارعين؟
6. ماهو تقييمهم للآثار المحتملة للمشروع ودورها في ضمان الأمن الغذائي وتحسين سبل معيشة المزارعين؟

7.1 فرضيات الدراسة

من أجل ربط متغيرات الدراسة وفهم العلاقات فيما بينها فقد تم صياغة الفرضيات أدناه، حيث مثلت معايير التقييم المتغيرات المستقلة والأمن الغذائي ومستوى المعيشة المتغيرات التابعة، وقد تم صياغة فرضيات عامة وفرضيات إحصائية لتعزيز الإجابة على أسئلة الدراسة باستخدام الأسلوبين الكمي والكيفي.

1.7.1. الفرضيات العامة:

1. هناك علاقة بين تعزيز الأمن الغذائي ومستوى المعيشة وملاءمة المشروع.
2. هناك علاقة بين تعزيز الأمن الغذائي ومستوى المعيشة وكفاءة المشروع.
3. هناك علاقة بين تعزيز الأمن الغذائي ومستوى المعيشة وفاعلية المشروع.
4. هناك علاقة بين تعزيز الأمن الغذائي ومستوى المعيشة واستدامة المشروع.
5. هناك علاقة بين تعزيز الأمن الغذائي ومستوى المعيشة والآثار الإيجابية الناتجة عن المشروع.
6. هناك علاقة بين تعزيز الأمن الغذائي ومستوى المعيشة وأداء المشروع.

2.7.1. الفرضيات الإحصائية:

1. لا تؤثر ملاءمة المشروع تأثيراً ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ على تحقيق الأمن الغذائي ومستوى المعيشة للمستفيدين.
2. لا تؤثر كفاءة المشروع تأثيراً ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ على تحقيق الأمن الغذائي ومستوى المعيشة للمستفيدين.
3. لا تؤثر فاعلية المشروع تأثيراً ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ على تحقيق الأمن الغذائي ومستوى المعيشة للمستفيدين.
4. لا تؤثر استدامة المشروع تأثيراً ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ على تحقيق الأمن الغذائي ومستوى المعيشة للمستفيدين.
5. لا تؤثر الآثار الناتجة عن المشروع تأثيراً ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ على تحقيق الأمن الغذائي ومستوى المعيشة للمستفيدين.

8.1 حدود الدراسة ومحدداتها

الحدود الزمانية: بدأت هذه الدراسة في حزيران 2013 واستمرت حتى تشرين ثاني 2014.

الحدود المكانية: تمثلت حدود الدراسة المكانية في مناطق المشروع (جنين، طوباس، رام الله، القدس، الخليل، طولكرم).

الحدود البشرية: إقتصرت حدود الدراسة البشرية على المستفيدين من المشروع خلال فترة تنفيذه، والمنفذين الذين تواصلوا مع المستفيدين في مناطقهم، إضافة إلى أصحاب القرار الذين كان لهم دور في توجيه مسار المشروع.

وبخصوص محددات الدراسة فقد شكل إنتشار المستفيدين من المشروع في تجمعات عديدة صعوبة بالغة في الوصول إليهم، وقد أطال ذلك عملية جمع البيانات.

9.1 هيكلية الدراسة

تتكون الدراسة من خمسة فصول رئيسية بالإضافة إلى الملخص، يتضمن الفصل الأول خلفية الدراسة، وأحتوى الفصل الثاني على الإطار النظري والدراسات السابقة، وتضمن الفصل الثالث منهجية الدراسة وإجراءاتها، وقد تضمن الفصل الرابع عرضاً لنتائج الدراسة ومناقشتها، وأختتمت بالفصل الخامس الذي ناقش النتائج وقدم الإستنتاجات والتوصيات.

10.1 الخلاصة

لقد تطرق هذا الفصل لخلفية الدراسة من حيث أهدافها ومشكلتها والمبررات التي دفعت للتوجه لإختيار موضوع التقييم، كما تناولت المقصد من الدراسة بتوجهها لتقييم المشروع الهولندي، المتعلق بإدخال أصناف محسنة من أنواع البذور سيما القمح، وتساءلت الدراسة عن تقييم المستفيدين لمعايير التقييم، وتبنت فرضيات عدة تتعلق بتأثير معايير التقييم على متغيرات الأمن الغذائي ومستوى المعيشة بصفتهما الهدف العام للمشروع، وسيتم في الفصل القادم التطرق للأدب النظري الذي عالج موضوع التقييم ومعاييره، كذلك سيتم تناول مفهومي الأمن الغذائي ومستوى المعيشة بشيئ من التفصيل، وسيتم أيضاً توضيح مفهوم المشروع والتطرق إلى النظريات التي تناولت موضوع التقييم، بهدف تكوين تصور كامل نحو الموضوع.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

سيتم التطرق خلال هذا الفصل إلى المراجع والدراسات التي عالجت موضوع تقييم المشاريع الإنمائية واستعراض لمعايير التقييم ومؤشراته، كما سيتم التطرق إلى طريقة الإطار المنطقي ليتم الإسترشاد بها في عملية التقييم الحالية، وسيتم التطرق إلى المؤشرات وأنواعها.

1.2 مفهوم التقييم

عرفت لجنة المساعدة الإنمائية (DAC) لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD) التقييم بأنه تقدير منهجي وموضوعي لمشروع مستمر أو منتهٍ أو لبرنامج أو سياسة وذلك من ناحية التصميم والتنفيذ والنتائج، الغرض منه تحديد الأهداف وملائمتها، ومدى تحققها، الكفاءة التنموية، الفاعلية، الأثر والاستدامة، ويفترض أن يوفر التقييم معلومات صادقة ومفيدة لتمكين دمج الدروس المستفادة في عملية صنع القرار للمتلقين والمانحين على حد سواء. وهناك غرضان أساسيان للتقييم يتمثل الأول في تحسين سياسة المساعدات للبرامج والمشاريع في المستقبل من خلال تغذية راجعة للدروس المستفادة، والثاني توفير قاعدة للمحاسبة من خلال اتاحة معلومات التقييم للعامة. إن عملية البناء المؤسسي لإدارة التقييم تعتبر مهمة جدا وذلك لضمان عملية تقييم فعالة، ويجب أن تتطرق الجوانب التنظيمية للتقييم إلى ثلاثة متطلبات: تطوير سياسة ومجموعة من الأدلة للتقييم؛ ضمان موضوعية وحيادية التقييم؛ ربط نتائج التقييم بالأنشطة المستقبلية. (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2008).

وعرفت Weiss التقييم بأنه تقدير منهجي لعملية و/ أو نواتج برنامج أو سياسة وذلك من خلال عملية مقارنة مع مجموعة من المعايير الصريحة أو الضمنية، وذلك كوسيلة للمساهمة في تحسين البرنامج أو السياسة. (Ronald, 2006).

وتتفق هذه الدراسة مع تعريف Weiss في انها قيمت العملية من حيث فاعليتها وكفاءتها وملاءمتها اضافة إلى تقييم النواتج والآثار بناء على معايير صريحة، ولكن لن يكون ذلك كوسيلة لتحسين البرنامج أو المشروع فقط، وإنما يتعدى ذلك إلى التأكد من تحقيق أهداف المشروع المخططة.

وقد ورد في كتاب التقييم إطار متكامل للفهم والتوجيه وتحسين البرامج والسياسات لمارك وجولنوس بأن الكثير من عمليات التقييم أضافت معارف جديدة حول المواضيع التي بحثتها،على هذا النحو يكون التقييم بحثا يضيف معرفة في الحقل الذي يبحثه (Fitzpatrick, Christie, Mark, 2009).

ويمكن تعريف دراسة التقييم بأنها نوع من الدراسات التي تستخدم معايير طريقة البحث الإجتماعي وذلك لأغراض التقييم، وكمنهجية بحث محددة وكعملية تقييم توظف تقنيات محددة فريدة من نوعها لتقييم البرامج الإجتماعية. وذلك بعد مناقشة سبب اجراء التقييم ومراجعة انواعه ومبادئه العامة، بعد ذلك يتم عرض الكثير من طرق التقييم مثل: مقاييس المدخلات، أداء المخرجات، تقييم الآثار والنواتج، تقييم جودة الخدمة، تقييم العملية، القياس، المعايير، الطريقة الكمية، الطريقة النوعية، تحليل التكاليف، الفاعلية التنظيمية، طريقة تقييم البرنامج. وعرف آخرون دراسة التقييم بأنها نشاط بحثي توظف معايير طرق البحث لأغراض التقييم، وبما يتكامل مع ذلك فقد أجمل Childers " الإختلافات بين البحث التقييمي والأبحاث الأخرى في عملية توجيه البحث وليس على المنهج الذي يتم توظيفه، ومن المرجح أن يفهم البحث التقييمي كنوع من البحوث التطبيقية أو العملية وليس كبحث أساسي أو نظري (Ronald, 2006)

لذلك بعد تحديد أسباب إجراء هذه الدراسة التي تقوم على تقييم المشروع الهولندي، حيث تم مراجعة أنواع التقييم وتم تحديد نوع التقييم الملائم من حيث التوقيت الا وهو التقييم النهائي الموجه لتقييم المشروع استنادا إلى معايير معروفة دوليا وهي معايير (OECD-DAC) التي تبنتها الكثير من المؤسسات والوكالات في عمليات التقييم الخاصة بها وذلك بتكييفها مع ظروفها الخاصة وطبيعة البرنامج أو السياسة مقصد التقييم. لذلك سيتم اتباع تلك المعايير وتكييفها لتلائم عملية التقييم المنوي اجرائها في هذه الدراسة.

وكما هو معلوم فإن هذه الدراسة قد إعتمدت المعايير المذكورة في عملية تقييم المشروع بغرض توفير معلومات محايدة للجهة المنفذة من وجهة نظر الفئة المستهدفة والمنفذين وأصحاب القرار.

إن التقييم هو عبارة عن اختبار شامل ومفصل لكل مراحل المشروع. اما انواع التقييم من حيث التوقيت فهي:

1. Ex-Ante Evaluation ويكون قبل تنفيذ التدخل الانمائي.
2. Mid-term Evaluation يكون في منتصف مدة المشروع (اثناء تنفيذ المشروع).

3. Ex– post Evaluation بعد الانتهاء من المشروع بفترة من سنتين إلى أربع سنوات. (ODA evaluation Division (2009)

وحددت المساعدة الانمائية الرسمية (ODA) عدة انواع للتقييم تم تصنيفها حسب المقيم وهي التقييم الداخلي، الخارجي، المستقل، الذاتي، المشترك والتقييم بالمشاركة. وصنفت عملية التقييم حسب الموضوع إلى عدة تصنيفات: التقييم المواضيعي، تقييم البرنامج أو المساعدة القُطرية، تقييم البرنامج القطاعي، التقييم العنقودي، تقييم المشروع. كما وصنفت التقييم حسب وظيفته إلى: التقييم التكويني، تقييم العملية، التقييم التلخيصي، التقييم الفوقي.(ODA evaluation Division, 2009)

وقد أجري تقييم نهائي (Terminal Evaluation) للمشروع الهولندي حيث يطلق على هذا النوع من التقييم (تقييم نهائي أو عند انجاز المشروع) ويتم اجراء هذا التقييم عادة بعد انتهاء المشروع بفترة 6– 12 شهر ويكون في هذه الحالة بديلا عن التقييم اللاحق، أو قبل مرحلة جديدة لاحقة ويهدف التقييم إلى تقدير مدى ما حققه المشروع من نتائج عامة من حيث الفعالية والمخرجات والآثار والتأثيرات والاستفادة من الدروس المستخلصة من اجل تحسين تخطيط المشاريع الانمائية المستقبلية (عبد الوالي، 1999)، كذلك فقد ورد في دليل برنامج الأمم المتحدة الانمائي (UNDP) بأن التقييم النهائي يقدم معلومات شاملة ومنهجية عن الأداء في نهاية دورة المشروع بهدف المحاسبة و يأخذ بعين الإعتبار مجمل الجهود التي بذلت منذ بداية تصميم المشروع مرورا بتنفيذه حتى انتهائه ويأخذ أيضاً بعين الاعتبار احتمالية استدامته والآثار المتوقعة وأن بداية المدى الزمني لإجراء دراسة التقييم النهائي تكون قبل انتهاء المشروع بستة أشهر حتى بعد نهايته بستة أشهر. (UNDP, 2012) .

وما يعزز إجراء هذا النوع من التقييم اعتبار أغلبية المقيمين التقييم الذي يعتمد على قياس النواتج فقط للتأكد من تحقيق الأهداف ممارسة سيئة لأنه يجب دراسة ما قد تم تقديمه للفئات المستهدفة أيضاً، وقد أطلق المقيمون على الدراسات التي تركز فقط على النواتج بدراسات الصندوق الأسود، حيث لايتم اكتشاف ما بداخله، لذلك فإن المقيمين ومن أجل التعرف على كل ما يجري، فإنهم يقومون بدراسة عمليات البرنامج حتى يتعرفوا على التنفيذ والتغيرات التي حدثت اثناءه وذلك ليكتسبوا فهم أكبر بأن التنفيذ كان حسب المخطط فعلا. (Fitzpatrick, Christie, Mark, 2009).

كما ان التقييم في مرحلة مبكرة من نهاية المشروع يهدف إلى التعرف المبكر على المعوقات التي تعرقل عملية استدامة المشروع وتفاعل آثارة قصيرة وطويلة المدى. وكون هذه الدراسة ستخصص ركناً مهما لإحتمالية استدامة المشروع وآثاره المحتملة فقد اتبعت طريقة التنبؤ بإنتاجية بعض المحاصيل كون ذلك سيجعل معرفة احتمالية استدامته وآثاره المحتملة أكثر منطقية وقرباً من الحقيقة المحتملة.

وقامت الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA) بتقديم نظام تقييم ليطبق على كل المشاريع القائمة من منظور Plan. Do. Check. Act (PDCA) وتعني هذه الخطوات (التخطيط، التطبيق، تنفيذ التقييم، تغذية راجعة للخطوة الأولى) ويلاحظ من هذا المنظور بأن عملية التقييم تشمل كافة مراحل المشروع وتعتمد جايكا معايير لجنة المساعدة الانمائية لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD-DAC) الا وهي (الملاءمة، الكفاءة، الفاعلية، الإستدامة والأثر) وقد تبنت المساعدة الانمائية الرسمية ODA في قسم التقييم التابع لدائرة التعاون الدولي في وزارة الشؤون الخارجية اليابانية هذه المعايير، وتقوم جايكا باجراء التقييم البعدي بعد الانتهاء من المشروع وتشجع التقييم الخارجي. (ODA evaluation Division, 2009)[1].

وقد التزمت هذه الدراسة بمعايير لجنة المساعدة الانمائية(DAC) لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

وجاء في دليل تقييم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) بأن وضع المبادرات الإنمائية يجب أن يكون بمشاركة أصحاب المصلحة الأساسيين والمستفيدين من المشروع، لأن الهدف من الصندوق هو تمكين فقراء الريف، فالتعبئة الاجتماعية ومشاركة الفقراء هما من العناصر الأساسية لملاءمة الأثر وامكانية استدامته. يعنى دليل الرصد والتقييم الخاص بالصندوق بتحسين أثار المشاريع التي يدعمها الصندوق حيث يركز على اتباع نهج تعلمي ازاء الرصد والتقييم ليستفاد من الإنجازات والمشاكل في تحسين عملية صنع القرار والمساءلة، والمقصود بنشاط تعلمي هو أنه يساعد أصحاب المصلحة الأساسيين وشركاء التنفيذ وموظفي المشاريع على التعلم معا من أجل تحسين أنشطتهم الانمائية باستمرار، ولما كان الغرض النهائي هو ضمان تحقيق أقصى فائدة ممكنة لفقراء الريف فإنهم أفضل مَن يقيِّم أثر المشروع. (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (2009).

1.1.2. تعريفات ومعايير التقييم المستخدمة في مكتب التقييم التابع للصندوق الدولي للتنمية الزراعية (ايفاد):

1. الملاءمة: اتساق اهداف التدخل مع احتياجات المستفيدين.
2. الفاعلية: مدى تحقيق أهداف التدخل الإنمائي أو مدى توقع تحقيقها.
3. الكفاءة: مقياس لمدى تحويل الموارد/ المدخلات (أموال، خبرة، وقت) إلى نتائج بطريقة اقتصادية.

[1] يمكن الرجوع إلى مرجع 17 من ص[1] – ص[3] من قائمة المراجع الانجليزية للإطلاع على المزيد

4. الأثر على الفقر الريفي: ان الأثر هو التغييرات التي تطرأ أو من المتوقع أن تطرأ على حياة الفقراء- المستفيدين- سواء كانت ايجابية أم سلبية، مباشرة أو غير مباشرة، مقصودة أو غير مقصودة نتيجة للتدخلات الانمائية. حيث يمكن قياس (الدخل والأصول الأسرية، الرصيد البشري والاجتماعي والتمكين، الأمن الغذائي، الإنتاجية الزراعية، الموارد الطبيعية والبيئية، المؤسسات والسياسات).

وهناك معايير أخرى وردت في دليل الصندوق الدولي للتنمية الريفية:

1. الاستدامة.
2. ترويج الابتكارات المراعية لمصالح الفقراء وتكرارها وتوسيعها.

(الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (2009).

2.1.2. معايير ومواضيع التقييم:

تبنت معظم المنظمات في العالم معايير لجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD-DAC) في التقييم، وبنت عليها وطورتها بما ينسجم مع متطلبات عمليات التقييم الخاصة بها، وسيتم في هذه الدراسة تبني تلك المعايير لما تشكله من أساس واضح وشامل يمكن البناء عليه للوصول إلى فهم عميق لنقاط قوة وضعف المشروع في مختلف مراحله. لذلك سيتم في هذا الفصل مناقشة تلك المعايير من ناحية مفاهيمها، وهوامش قياسها، كما سيتم توضيح الأسباب والمبررات التي استدعت تبني تلك المعايير وليس غيرها. لقد تبين عند استعراض ادلة تقييم المشاريع والدراسات المتعلقة بموضوع التقييم بأن معظم المؤسسات والوكالات قد تبنت معايير (OECD-DAC (1991) لذلك سيتم استعراض تلك الأدلة والدراسات على سبيل المثال لا الحصر.

تبنت وكالة التنمية النمساوية معايير(OECD-DAC) الخمسة بمفاهيمها وهوامش قياسها، وقد تم اضافة معايير أخرى مثل قضايا متقاطعة مثل (الفقر، النوع الإجتماعي، البيئة) ومنطق التدخل وترابط عناصره، ومعايير أخرى مثل المشاركة والمسؤولية. ومن الأسئلة الرئيسية التي من الممكن ان تسأل لتحديد فيما اذا كان المشروع قد ساهم في الحد من الفقر. هل المشروع ساهم في تحقيق الآثار التي تخفف من الفقر، وهل حسن المشروع من الأوضاع المعيشية للفئات المستهدفة من خلال الوصول للغذاء، الماء، التعليم، الصحة، البيئة). وبخصوص النوع الإجتماعي فيمكن أن يكون السؤال، هل كانت فرص الرجال والنساء متساوية في الإنتفاع من المشروع. وفيما يتعلق بقضية البيئة فيمكن ان

يسأل حول المخاطر التي من الممكن ان تتبع عملية انتهاء المشروع. وبخصوص معياري المشاركة والمسؤولية فإنهما يتعلقان بمسؤولية ومشاركة الأطراف في انشطة المشروع.
(Austrian development agency (2009)
وقد حدد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD خمسة مجموعات تتضمن معيار أو عدة معايير لكل منها موضحة أدناه:

1. مجموعة أداء المشروع وتضم معايير (الإرتباط، الكفاءة، الفاعلية)
2. مجموعة الأثر على الفقر الريفي وتضم معايير(دخل الأسر وأصولها، رأس المال الإجتماعي والإنساني والتمكين، الأمن الغذائي والإنتاجية الزراعية، الموارد الطبيعية، البيئة والتغير المناخي، المؤسسات والسياسات).
3. معايير أداء أخرى (الإستدامة، الإبتكار وتوسيع النطاق، المساواة الإجتماعية وتمكين المرأة.
4. إجمالي انجازات المشروع: وهذا يوفر تقييما شاملاً للمشروع، استنادا إلى التحليل الذي تم التوصل اليه من خلال معايير التقييم المختلفة المذكورة أعلاه.
5. أداء الشركاء: يقيم هذا المعيار أداء الشركاء من ناحية مساهمتهم في تصميم المشروع، تنفيذه، المتابعة وكتابة التقارير، الرقابة، دعم التنفيذ والتقييم. ويقيم أيضاً اداء الشركاء الأفراد مقابل ادوارهم المتوقعة ومسؤولياتهم خلال دورة حياة المشروع.(IOE, 2013)

ويمكن توسيع المعايير والتحكم بمؤشرات قياسها انسجاماً مع خصوصية البحث، أو بالاشتقاق منها أو بزيادة نطاق قياسها فمن الممكن أن يقوم المقيم باشتقاق بعض المعايير أو القضايا التي تتلائم مع خصوصية بحثه، لكن وبشكل عام فإن المواضيع والمعايير التي سيرد ذكرها وضعت لمثل هذا النوع من التقييم، وقد تم التطرق مقدما إلى معايير التقييم بشكل عام وسيتم تخصيص الجزء القادم للمعايير التي تتعلق بهذه الدراسة وقد وضعت انسجاماً مع معايير التقييم النهائي.

3.1.2. معايير التقييم النهائي:

- **التحقق من الأداء**

حيث يتم في هذا الجزء مقارنة الإنجاز بما قد خطط له من البداية، من خلال مقارنة المدخلات التي أستخدمت فعلياً بالتي قد خطط لإستخدامها، كذلك بالنسبة للمخرجات الفعلية فتقارن بما قد خطط، ويقارن تحقيق الأهداف الفعلية بالأهداف التي خطط لتحقيقها مسبقاً، كما تقارن مساهمة المشروع

الفعلية في تحقيق الهدف العام بما خطط كي يساهم المشروع في تحقيقه. (أمين ابو السعود، آذار 2013، اتصال شخصي).

- **التحقق من عملية التنفيذ**

هل تم تنفيذ الأنشطة كما كان مخطط، هل كان هناك اية مشاكل في طريقة نقل التكنولوجيا أو في نظام ادارة المشروع، هل للمشروع اهتمام كبير من قبل الممول والمنفذ، وهل المنفذ ملائم لذلك، هل درجة مساهمة المستفيدين وبقية الشركاء في المشروع عالية، هل تقبل المشروع على درجة عالية، وما هي العوامل التي أثرت على حدوث مشاكل في عملية التنفيذ، وما هو إهتمام ومتابعة الممول والمنفذ للمشروع. (أمين ابو السعود، آذار 2013، اتصال شخصي).

- **الملاءمة أو الارتباط (Relevance)**

الملاءمة هي مدى إتساق أهداف وتصميم المشروع مع التحديات والإهتمامات العالمية أو الإقليمية في القطاع التنموي المحدد، واحتياجات وأولويات البلد والمستفيدين.(OECD–DAC) و(IEG, 2007) وسيتم ذلك بقياس الضرورة، والأولوية والملاءمة كوسيلة بمعنى هل المشروع مناسب كاستراتيجية لإحداث أثر مع مراعاة القضايا الإنمائية للحقل المستهدف والقطاع المتعلق بالبلد مستقبِل الخدمة.

وهل تتسق أنشطة ومخرجات البرنامج مع هدفه العام والأهداف المحددة، وهل تتسق أيضاً مع الأثر والتأثير المقصود. (OECD–DAC, (1991)

وإلى أي مدى تتسق أهداف التدخل أو المشروع مع متطلبات المستفيدين، احتياجات البلد، الأولويات العالمية، وسياسات الممول والشركاء.(Austrian development agency (2009)

تحدث مواطن الضعف في ملاءمة المشروع عندما يكون العرض والطلب المتعلقان به لم يؤسسا جيداً، وعندما يتم استبدال بعض الأنشطة التي يعتقد أن الممولين كأفراد أو البلد المستفيد يمكن ان يؤدوها بكفاءة، أو عندما يكون تصميم وتنفيذ البرنامج أو المشروع غير مناسب وتحقيق الأهداف، وترتفع الملاءمة نتيجة للتفاعل بين التحديات العالمية والإقليمية من جهة واحتياجات المستفيدين وأولياتهم من جهة أخرى، بما أن مصالح الأطراف والشركاء لا تتزامن دائما.

ومن خلال معيار الملاءمة هناك ملاءمة الأهداف التي تقاس بمقارنة اجماع الشركاء وحماسهم مواكبة مع احتياجات المستفيدين وأولوياتهم، وهناك ملاءمة التصميم التي تهتم بملاءمة الاستراتيجيات وأولوية انشطة البرنامج في تحقيق الأهداف، للتعرف على ملاءمة الأنشطة على ضوء الموارد المتوفرة، هل هذه الأنشطة على الصعيد الجغرافي متسقة مع أهداف المشروع، هل انشطة البرنامج تواكب الأنشطة والتطورات الأخرى على الصعيد القطاعي.(IEG, 2007).

- **الكفاءة (efficiency)**

قياس المخرجات كميا ونوعيا على ضوء المدخلات، فهي مصطلح اقتصادي يدل على استخدام المشروع اقل الموارد الممكنه من أجل تحقيق النتائج المنشودة. (OECD-DAC, 1991)

مقياس لمعرفة كيف أن المصادر الإقتصادية/ المدخلات (التمويل، الخبرة، الوقت،....) قد تحولت إلى نتائج. (Austrian development agency (2009)

فالكفاءة تقيس مدى تحقق الأهداف بواسطة التدخل الإنمائي بطريقة فعالة من حيث التكلفة ، وماهو مقدار الكفاءة، ونسبة استخدام الموارد، من خلال مقارنة المدخلات بالنتائج، هل كان هناك بدائل كان من الممكن ان تحقق نفس النتائج بطريقة أقل تكلفة، هل الموارد المالية والمدخلات الأخرى قد أستخدمت بكفاءة لتحقيق النتائج، ومن القضايا التي يجب قياسها، إدارة المساعدة (البرنامج، دورة المشروع، الموظفين، مهمة ومسؤولية دوائر الوزارة المختصة)، المعايير التي أستخدمت في اختيار الجهة المنفذة (الميزة النسبية أو اي أسباب اخرى)، استخدام متابعة التقدم والإنجازات للبرمجة والتعلم والمحاسبة.(Austrian development agency (2009).

- **الفاعلية (effectiveness)**

هي مقياس لمدى تحقق الأهداف. ويمكن قياس الفاعلية من خلال السؤال إلى أي مدى يمكن ان تتحقق الأهداف أو من المحتمل تحقيقها، وماهي العوامل الرئيسية التي اثرت على تحقيق أو عدم تحقيق الأهداف. (OECD-DAC. 1991)

بمعنى إلى اي مدى حقق أو من المتوقع أن يحقق المشروع أهدافه مع الأخذ بعين الإعتبار الأهمية المتصلة للأهداف. مواطن ضعف فاعلية المشروع تتجسد في الأهداف التي لم تحقق أو التي من المتوقع ان لا تحقق.(IEG, 2007)

وتستخدم الفاعلية كمقياس تجميعي أو للحكم على جدارة وجدوى الأنشطة لمعرفة لأي مدى حقق أو من المتوقع ان يحقق المشروع أو البرنامج اهدافه بفاعلية بطريقة مستدامة وبأثر انمائي ايجابي وممأسس. من هنا يتم مقارنة نتيجة تحقق الأهداف بما تم تخطيطه. Austrian development agency. 2009)

وعن العلاقة السببية بين المخرجات وتحقق الأهداف فهل المخرجات كافية لتحقيق الأهداف، وماهي العوامل المحفزة والمثبطة لتحقيق أهداف المشروع.

- **الإستدامة المحتملة**

تعرف الإستدامة عموما حسب (OECD–DAC. 1991) بأنها استمرارية الفائدة من التدخل الإنمائي بعد أن تكتمل المساعدة الإنمائية الرئيسية، واحتماليات استمرار الفوائد طويلة الأجل، والقدرة على التكيف مع مخاطر تدفقات الفائدة الصافية مع مرور الوقت والمقصود بها العائد المستقبلي على المستفيدين هل سيحافظ على نفس المستوى ام يزيد أو ينقص. .Austrian development agency (2009)

ويتم التعرف على احتمالية الإستدامة من خلال:

- الأنظمة والسياسات: هل ستستمر سياسة المساعدة بعد انتهاء التعاون وهل حُضِّرت الأنظمة واللوائح ذات الصلة، وهل يوجد خطط لتحضيرها، وبالنسبة للمواقع التجريبية المستهدفة هل سيتم العمل على نشرها.
- الجوانب التنظيمية والمؤسساتية والمالية: هل هناك مقدرة تنظيمية كافية لتنفيذ الأنشطة لتحقيق الآثار حتى بعد نهاية التعاون (مهمة الموارد البشرية، صانعي القرار..) هل الميزانية كافية (بما في ذلك النفقات التشغيلية) وهل يوجد مرجعية للمشروع في حال واجه المستفيدون بعض المشاكل المعرفية أو الفنية أو المالية (الصباغ، تشرين ثاني2013، إتصال شخصي).

- الجوانب التقنية: هل أساليب نقل التكنولوجيا التي تم استخدامها في المشروع مقبولة(مستوى التكنولوجيا، عوامل تقليدية واجتماعية)، هل يتم صيانة المعدات وإدارتها بشكل مناسب، هل يتضمن المشروع تقنية لنشر خدماته، إلى اي مدى تستطيع الجهة المنفذة أن تحافظ على نشر خدماتها، هل التكنولوجيا المستخدمة في المشروع قابلة للنقل إلى مواقع أخرى.
- الجوانب الإجتماعية والثقافية والبيئية: هل هناك أية امكانية بأن الأثر المستدام مثبط بسبب قلة الإعتبار للنساء، الفقراء والمهمشين. وهل هناك امكانية بأن الأثر المستدام يواجه عوائق بسبب عدم الأخذ بعين الإعتبار العامل البيئي.
- الملكية: هل ترى الجهات المنفذة الشعور بالملكية لدى المستفيدين تجاه المشروع آمن بما فيه الكفاية. (ODA, 2009).

وتولي هذه الدراسة أهمية لما تقدم حول معيار الإستدامة، ولكنها تعتبر أن أهم عامل من عوامل الإستدامة هو اقتناع من انتهت عنده الخدمة وهو المستفيد في هذه الحالة بالإستمرار في المشروع، ويأتي ذلك من خلال الفائدة المتحققة له أولا، وقدرته على التنظيم مع غيره من حالات مشابهة ثانيا.

- **الأثر**

يعرف الأثر بشكل عام حسب (OECD-DAC, 1991) بأنه: التأثير طويل الأجل سواء كان أساسي أو ثانوي، سلبي أو ايجابي، ينتج عن تدخل انمائي مباشر أو غير مباشر مقصود أو غير مقصود. (Austrian development agency, 2009).

ويمكن التحقق من أثار البرنامج من خلال السؤال عن ما الذي حدث نتيجة للمشروع، وما هي التغيرات الحقيقية التي احدثها المشروع على حياة المستفيدين، وكم عدد الأشخاص الذين تأثروا بأنشطة المشروع. (OECD-DAC (1991)

وفيما يتعلق بالتقييم النهائي فإنه يتم التعرف على الأثر من خلال النظر في إحتماليات تحقق الهدف العام للمشروع، وذلك من خلال أداء المدخلات والمخرجات ووضع الأنشطة وهل هناك احتمالية لأن يتم انتاج الهدف العام كأثر للمشروع، وهل من الممكن التحقق من الأثر من خلال التقييم اللاحق، هل هناك احتمالية بأن تكون مساهمة المشروع في تحقيق الهدف العام أثراً على الخطة التنموية وهل هناك عوامل مثبطة تقف امام تحقيق المشروع للهدف العام.

العلاقات السببية: توضح هذه العلاقات بشكل جلي في طريقة الإطار المنطقي فمن خلال الإطار المنطقي يمكن الإستدلال بأن الهدف العام للمشروع والأهداف المحددة متسقة، وهل الافتراضات الهامة من المشروع وصولاً إلى الهدف العام صحيحة في الوقت الحالي (وقت التقييم النهائي)، وهل الإمكانية عالية لأن تكون هذه الافتراضات عالية الحدوث. وهل هناك آثار ايجابية أو سلبية بجانب الهدف العام مثل:

- التأثير على السياسات والقوانين، الأنظمة والمعايير.
- التأثير على الجوانب الثقافية والاجتماعية مثل النوع الإجتماعي، حقوق الإنسان، الفقر.
- التأثير على الحماية البيئية.
- التأثر بالتغيرات التكنولوجية.
- التأثير الاقتصادي على المجتمع المستهدف، أطراف المشروع والمستفيدين.

وهل هناك آثار مختلفة تعتمد على الفروق بين الجنسين، المجموعات الإثنية، الطبقات (في العادة آثار سلبية) وهل هناك تأثيرات سلبية أخرى .(ODA, 2009)

كذلك ورد في دراسة لمزيد وآخرون حول أثر تحسين وإدارة محصول الحمص الشتوي في سوريا، بأن نتيجة التدخل تتمحور حول التأثير على الإنتاجية، الربحية، التخفيف من الفقر، تشغيل الأيدي العاملة، الأمن الغذائي وحماية البيئة. (Mazid, Amegbelo, Shideed, Malhotra, 2009).

وعند مراجعة المفاهيم الخمسة التي تبنتها هذه الدراسة فقد تبين أن مختلف المنظمات قد تبنتها بمفاهيمها الأصلية، ولكن هناك بعض المعايير المخصصة المشتقة من المعايير الأصلية مثل **القضايا المتقاطعة (النوع الإجتماعي، البيئة، الفقر، المهمشين..)** التي وردت في دليل وكالة التنمية النمساوية حيث من الممكن قياس هذه القضايا من خلال معياري الإستدامة والآثار كذلك معياري **المسؤولية والمشاركة** الذي وردا في نفس الدليل فيمكن قياسهما ضمن معياري الملاءمة والكفاءة. وورد في دليل IFAD توزيع المعايير لمجموعات دون أية تغييرات جوهرية في الأصل وانما توجيه المعايير نحو خدمة هدف الصندوق وهو الحد من الفقر الريفي. وعند استعراض المعايير الخمسة بشكل عام فان المتفحص يستطيع ملاحظة بأن كل معيار موجه للقياس على مستويين الكلي والجزئي، فالملاءمة مثلا تقيس ملاءمة البرنامج مع سياسات وأولويات البلد وأولويات المستفيدين، لذلك فقد تم خلال الدراسة جمع البيانات من عدة مستويات أصحاب القرار والمنفذين والمستفيدين.

وقد تم الإسترشاد بما أضافته المنظمات المختلفة على معايير (OECD-DAC) بما يتلاءم مع خصوصية هذه الدراسة، وذلك بهدف الوصول إلى معايير منتخبة تلائم تقييم المشروع موضوع هذه الدراسة.

- **اسباب تبني معايير (OECD-DAC):**

1. انها معايير أصليه يمكن تكييفها لتلائم خصوصية الدراسة.
2. ان معظم الوكالات لم تقم بإضافة معايير جديدة وانما ابرزت بعض القضايا بتفرد لتلائمها لأهدافها أو لخصوصية دراسات التقييم التي قامت بها.
3. الإبتعاد عن التعقيد والإنطلاق من القاعدة الأصلية ألا وهي المعايير الخمسة.
4. شمولية المعايير الخمسة لجوانب تقييم المشروع المختلفة.

4.1.2. مفاهيم مشابهة للتقييم:

بهدف تحديد مفهوم التقييم بشكل أكثر وضوحا ينبغي توضيح بعض المفاهيم المشابهة حتى لا يكون هناك أي خلط بين التقييم وبين أية مفاهيم أخرى كالمتابعة مثلا، فهي عملية قياس مستمر لمؤشرات محددة والمتابعة والتقييم مفهومان متكاملان بحيث أنه يتم استخدام البيانات والمعلومات التي تم جمعها في عملية المتابعة لاستخدامها في عملية التقييم، والمراجعة تفحص الأداء بشكل عام بينما التدقيق والمحاسبة فهما مصطلحان يختلفان عن التقييم الغرض منهما هو التأكد من أن العمل أو التنفيذ يتفق مع القواعد المحددة، ولكنهما يتقاربان مع التقييم في انه من خلالهما يتم اختبار أو تقييم في نهاية النشاط، وان هناك صعوبة للتمييز بينهما وبين التقييم.(ODA evaluation Division, 2009)

إن المفاهيم المشار إليها تشبه التقييم ولكنها لا تتطابق معه لذلك سيتم التطرق إلى تعريف كل مفهوم للتفريق بينها وبين التقييم:

- **المتابعة:** وظيفة مستمرة تستخدم طرق منهجية في جمع البيانات ضمن مؤشرات محددة وذلك لتزويد الإدارة والشركاء بالتطور المستمر للتدخل في المشروع وذلك من خلال مؤشرات لقياس مدى نجاح وتحقيق الأهداف والتقدم حسب التمويل المخصص. ODA evaluation Division) (2009, وبما أن المتابعة هي عملية منهجية فمن خلالها يتم تحديد نقاط الضعف والقوة أثناء استمرار التدخل ومن خلالها أيضاً يتم أخذ المعلومات للقيام بالتعديلات والتحسينات الضرورية،

وتقدم أرضية لعمليتي التقييم والمراجعة، وتتطلب عملية المتابعة تعديل، صيانة ودعم باستمرار، ولعملية المتابعة مؤشرات متفق عليها تقوم في الأساس على ضوء عدة اسئلة مثل: ما هي المؤشرات التي توضح التقدم؟ وما هي المشاكل ذات الأولوية؟ ولا تقتصر عملية المتابعة على تحديد أوجه القصور والقوة اثناء سير العمل وانما تتعدى ذلك إلى التنبؤ عن ماهية الآثار المستقبلية المترتبة على التدخل حيث يعرف ذلك بمتابعة الأثر. وتقوم عملية التقييم على اعتماد تقارير المتابعة ودراسة الأساس ومقارنتها بمؤشرات التقييم النهائي. (Gosling. Edwards 2006)

- **المراجعة:** تقييم لأداء التدخل على فترات أو على اساس مخطط. (ODA evaluation Division, 2009) وهي تقييم عند نقطة زمنية واحدة من تقدم المشروع أو البرنامج، والغرض الأساسي من المراجعة هو أخذ صورة مقربة جدا للتقدم من خلال عملية المتابعة، ويتم القيام بالمراجعة للنظر في عدة نواحي في المشروع أو البرنامج ومن خلالها يمكن استخدام عدة معايير لقياس التقدم. (Gosling, Edwards, 2006)

- **التدقيق:** نشاط مستقل وموضوعي صمم لإضافة قيمة وتحسين عمليات المنظمة، انه يساعد المنظمة على انجاز أهدافها من خلال توفير طريقة منضبطة ومنظمة لتقييم وتحسين فاعلية ادارة المخاطر، الرقابة وعملية الحوكمة.(ODA evaluation Division, 2009).

وفي هذا الإطار لا بد من المقارنة بين المراجعة والتقييم لأن هذان المفهومان هما الأكثر تداخلا وخصوصا في عملية الممارسة الفعلية حيث أن القارئ يختلط عليه الأمر عند قراءة كل مفهوم على حدة. إن التقييم أكثر رسمية ودقة من المراجعة وفي التقييم يتم استخدام بيانات أكثر وعينات أكبر وغالبا ما يتم في نهاية المشروع ويركز على الخبرة الماضية والغرض من ذلك في عملية التقييم هو تحليل ما تم عمله والبناء على ذلك، وفي الأغلب يتم استخدام شخص من الخارج للمساعدة في التحقق من صحة النتائج، اما المراجعة فتعرف على نطاق واسع بأنها اقل رسمية وغالبا ما تحددها المتطلبات الداخلية. (Gosling, Edwards, 2006)

ولأنه من خلال هذه الدراسة قد أجري تقييم نهائي للمشروع الهولندي في جانبه الرئيسي المتعلق بتحسين نوعية البذور، وأن هذا التقييم يأتي في نهاية المشروع فتقتضي الضرورة التفريق بين مفهومي التقييم النهائي (Terminal Evaluation) وتقييم الأثر (Impact assessment). إن التقييم النهائي يختلف من حيث التوقيت كما تمت الإشارة إلى ذلك مسبقا، كما أن عملية التقييم عند إجراء

التقييم النهائي تأتي من خلال عدة معايير و يشير إلى احتماليات استدامة المشروع ويتنبأ بالآثار المحتملة. ولكن تقييم الأثر يركز على الآثار متوسطة وطويلة المدى وتأثر الفئة المستهدفة والمجتمع المحيط والبيئة بهذه الآثار وغالبا ما يتم التركيز في دراسات تقييم الأثر على خمسة أصول هي:

1. رأس المال الإقتصادي.
2. رأس المال الاجتماعي.
3. رأس المال الفيزيائي.
4. رأس المال البشري.
5. رأس المال الطبيعي.

ويتم استخدام نتائج قياس هذه الأصول لمعرفة مؤشر الرفاهية (wealth index).
ونظراً لكون هذه الدراسة قد سلكت مسار التقييم النهائي فقد تم تخصيص جزء منها للتنبؤ بالإنتاجية والربحية المقدرة لبعض المحاصيل كون ذلك سيساعد على التنبؤ بالآثار المحتملة للمشروع واحتمالية استدامته.

5.1.2. المؤشرات واسئلة التقييم:

المؤشرات هي مقاييس للمدخلات والعمليات والمخرجات والنواتج والآثار للبرامج والمشاريع التنموية، وتستخدم في المتابعة لتجعل المدراء قادرين على تتبع التقدم والإنجازات في المشروع أو البرنامج، وكما تستخدم لتوضيح النتائج وذلك للقيام بالأفعال الصحيحة لتحسينها، وتستخدم المؤشرات في عملية التقييم لتقييم الآثار قصيرة وطويلة المدى. (Burton, Smith, Roux, 2008) وجاء في دليل منظمات المجتمع المدني حول التقييم والمتابعة بأن المؤشرات هي الدليل المادي الذي يمكن ملاحظته ورصده وقياسه للتحقق من معلومات أوسع مطلوب معرفتها وبالتالي يجب الاتفاق عليها وعلى دلالتها وتستخدم المؤشرات في الكشف عن واقع أو حقيقة مطلوب معرفتها أو التأكد منها، فهي بذلك الدليل المادي للتحقق من سؤال لايمكن التحقق منه مباشرة (مؤسسة هينرش بل (2009). وجاء في نفس الدليل بأنها هي نوعية المعلومات التي يمكن تحقيق الاتفاق عليها وتكون قابلة للقياس ودقيقة للتعرف على وجود ظاهرة " متغير" في الواقع، تطوره ودرجة انتشاره، ومؤشرات المشاريع وجدت للرغبة في تحقيق الأهداف، أي التحقق من التغيير الذي حدث في الواقع والذي ننشده ونستهدفه من المشروع من هنا يجب ملاحظة بأن هناك مؤشرات مباشرة واخرى غير مباشرة فالمؤشرات المباشرة هي التي توجه مباشرة إلى الموضوع وتستخدم في حالة المواضيع العملية أو التقنية في المقابل فإن المؤشرات غير المباشرة لا توجه مباشرة نحو الموضوع وتكون في الحالات الكيفية مثل التغير في السلوك، وفي حالة

كون الموضوع لايمكن قياسه مباشرة ولكن لحساسية الموقف يتعذر ذلك مثل مستوى الدخل. (مؤسسة هينرش بل (2009).

كما أن المؤشرات هي أدلة وعوامل قابلة للقياس تظهر مدى تقدم نجاح المشروع وانجازه لأهدافه. وأن تحديد المؤشرات يساعد في جمع البيانات المفيدة كما يساعد في البحث عن أدوات التقييم المطلوبة ومصادر المعلومات. (Zarinpoush, 2006). ويجب أن يحتوي الإطار المنطقي للمشروع على مؤشرات يمكن التحقق منها بموضوعية Objectively Verifiable Indicators (OVIs) ومصادر للمعلومات تكون مفيدة في هيكلة عمل المقيمين. وبقدر ما يتم متابعة OVIs كما ينبغي وتضمين بيانات دراسة الأساس في ذلك، فإن هذه المؤشرات تصبح الجزء الرئيسي في القاعدة الحقيقية للتقييم. ويكون هناك امكانية لاستخدام المؤشرات في نظام للمتابعة اذا كان المشروع أو البرنامج موضوع التقييم مجهز بنظام للمتابعة، أيضاً يتم تطوير المؤشرات في إطار عملية التقييم كجزء من الاستبيان، تحليل قواعد البيانات الإدارية أو في تحليل السلاسل الإحصائية. وتكون المؤشرات كيفية أو كمية، ويتم تحليل المؤشرات وانواع البيانات الأخرى بهدف الإجابة عن اسئلة التقييم. Europe commission (2006) وقد تم القيام في هذه الدراسة بتحليل التغيرات في نتائج المؤشرات مقارنة بدراسة الأساس (Baseline study) والتقرير النهائي للمشروع وذلك لقياس التغيرات التي طرأت على حياة المستفيدين والمجتمع المحلي نتيجة للخدمات التي قدمت من خلال المشروع. بذلك فقد أدت المؤشرات إلى تحقيق هدفين رئيسيين في إطار هذه الدراسة وهما: الأول انها قد أجابت عن اسئلة الدراسة أو أسئلة التقييم والثاني قد تم الاسترشاد بها لصياغة أسئلة الإستبيان وذلك في عملية جمع المعلومات من المستفيدين وقد أُستخدمت المؤشرات الكمية والكيفية.

6.1.2. أنواع المؤشرات:

تصنف المؤشرات حسب ارتباطها بالإطار المنطقي للمشروع – حيث سيتم توضيح مفهوم هذا المصطلح في بند خاص – لذلك فهناك مؤشرات مرتبطة بعملية المتابعة وأخرى مرتبطة بعملية التقييم، وقد حدد البنك الدولي تصنيفين رئيسين للمشاريع الزراعية ومشاريع المصادر الطبيعية التي تعمم التكيف مع ظاهرة التغير المناخي، وهذان التصنيفان هما مؤشرات تتعلق بالعمليات process (indicators) والثانية مؤشرات التأثير طويلة المدى (long–term effect indicators) حيث رُبط التصنيفان في الإطار المنطقي للمشروع فرُبط الأول بالنواتج (outcomes) ورُبط الثاني بالأثر (impact)، من هنا فعند تصميم المشروع يجب البَدء بالتفكير في ما سيحقق هذا المشروع من نواتج وآثار، وعند تقدير النواتج والآثار المنوي تحقيقها تحدد بعد ذلك المدخلات والمخرجات للوصول إلى

النواتج والآثار المقدرة ولكن عملية التنفيذ تبدأ بعكس ذلك فتبدأ بالمدخلات وتستمر تباعاً. (Sustainable development at the World Bank. guidance notes).

كما أن هناك خمسة تصنيفات للمؤشرات قام بتحديدها بنين وآخرون (Benin, others, 2010) تبدأ بمؤشرات المدخلات وهي التي تقيس مستوى الجهد الكامل الذي استثمر مثل: السياسات، المؤسسات والاستثمار في المشروع. ومؤشرات المخرجات التي تتعلق بمستوى الخدمات التي قدمها المشروع والتغطية التي حققها، واستخدام الخدمات. مثل: الوصول إلى البنية التحتية وتبني التكنولوجيا. ويتعلق التصنيف الثالث بمؤشرات النواتج التي تقيس التأثير على النتائج التي تؤثر على الأهداف مثل: المحاصيل، الانتاج، الأجور، الأسعار والتجارة. ويتعلق التصنيف الرابع بمؤشرات الأثر التي تقيس التأثير الأخير على الأهداف مثل: النمو، الدخل، الفقر، الأمن الغذائي، الجوع. والنوع الخامس المؤشرات الظرفية التي تتعلق بمعرفة كيف يكون المقيم على ثقة بأن التغيرات التي طرأت كانت بسبب التدخل مثل: اجمالي موارد الميزانية، المناخ، الكوارث الطبيعية والحروب. (Benin, others, 2010).

جدول 1.2: أنواع المؤشرات ونطاق قياسها.

استخلص من مرجع (Burton. Smith. Roux. 2008)

مؤشرات الأثر تقيس التغيرات الفيزيائية، المالية، المؤسساتية، الاجتماعية والبيئية على المدى المتوسط والطويل أو التغيرات الإنمائية التي يتوقع من المشروع المساهمة فيها.	**تقود إلى (مؤشرات نواتج في وقت مبكر)**مقاييس متقدمة لتوقع فيما اذا كان هناك تغيير متوقع سيحدث على النواتج والآثار.	**<u>مؤشرات شاملة</u>** مقاييس تشمل كل ما يتعلق بالمشروع على جميع المستويات. على سبيل المثال: الاختلافات بين الجنسين، الامتثال التنظيمي، وتوفير التشريعات، وبناءالقدرات	**<u>مؤشرات خارجية</u>** مقاييس لشروط خارجية ضرورية تدعم الانجازات في كل مستوى.
مؤشرات النتائج تقيس التغيرات قصيرة المدى في الأداء والسلوك ووضعية الموارد للمستفيدين المستهدفين والمجموعات الأخرى المتأثرة.			
مؤشر المخرجات مقاييس للسلع والخدمات التي تنتج وتسلم من خلال المشروع			
مؤشرات العمليات تقيس تقدم واكتمال انشطة المشروع حسب التوقيت المخطط له.			
مؤشرات المدخلات مقاييس للموارد التي استخدمت في المشروع.			

7.1.2 كيفية تحديد مؤشرات التقييم:

تتطلب عملية تحديد مؤشرات التقييم عدة اجراءات على الباحث القيام بها حتى يستطيع تحديد المؤشرات الأكثر ارتباطا ببحثه وبالمشروع مقصد التقييم، وفي نفس الوقت حتى يستطيع جمع المعلومات والبيانات المفيدة من مجتمع الدراسة، لذلك سوف تتبع هذه الدراسة الخطوات التالية لتحديد المؤشرات المناسبة:

1. مراجعة أهداف المشروع والتفكير في المعلومات والدلائل التي يتم الاحتياج لها لاثبات انجاز كل هدف.
2. مراجعة أسئلة التقييم والتفكير في المعلومات التي يتم احتياجها للإجابة على كل سؤال.
3. مراجعة أنشطة المشروع والنظر إلى اية عوامل قابلة للقياس تدل على تقدم كل نشاط.
4. مراجعة نواتج المشروع المتوقعة والتفكير في الأدلة والمعلومات التي تضمن حدوث تلك النواتج، أو الإشارة إلى الجهود التي تتجه نحوها.
5. مراجعة مخرجات المشروع وتحديد كيف انها تمثل تقدم المشروع والانجازات.
6. تحديد أي دليل سواء كان يتعلق بالمطالبات من المشروع أو بانجازاته.

وإذا كان هناك عدد كبير من المؤشرات التي من الممكن أن تحرف عملية التقييم عن مسارها الصحيح فمن الممكن ترتيبها حسب الأولوية واختيار الأكثر ارتباطاً بأسئلة التقييم وأهدافه، والتي تمتاز بسهولة القياس.(Zarinpoush, 2006).

2.2 مفهوم المشروع

يعرف وارين س . بوم و ستوكس م. تولبرت المشروع بأنه : حزمة متميزة من أنشطة الاستثمار، واجراءات السياسات والاجراءات المؤسسية، واجراءات أخرى، تستهدف جميعها تحقيق هدف تنمية معين (أو مجموعة أهداف) خلال فترة زمنية محددة . (وارين س . بوم وستوكس م . تولبرت . 1994) .

ويعرف المشروع التنموي بأنه: عبارة عن مجموعة من الأنشطة المترابطة تؤدي إلى تحقيق هدف واضح يعمل على تنمية المجتمع ويحده إطار زمني وميزانية وهيكل تنظيمي. (مركز موارد التنمية 2010).

ويرى الباحث بأن المشروع: هو مجموعة من الأنشطة المخططة لتحقيق اهداف محددة في فترة زمنية محددة .

بذلك يتفق الباحث في تعريفه مع التعريفات المذكورة أعلاه سيما أن جميع التعريفات تضمنت الوصول إلى تحقيق اهداف محددة في فترة زمنية محددة.

1.2.2. الإطار المنطقي ودورة حياة المشروع:

إن الإطار المنطقي للمشروع عبارة عن أداة أو طريقة أو نهج يستخدم مصفوفة للتأكد من أن الأنشطة المختلفة للمشروع مترابطة وكل نشاط يقدم للذي يليه وصولا لتحقيق الأهداف المحددة، ومن ثم الهدف العام الذي سيساهم المشروع في تحقيقه.

وهو أداة أو مجموعة مفتوحة من الأدوات لتصميم المشروع وإدارته، ويشتمل على عملية تحليلية تكرارية وشكل لعرض نتائج هذه العملية، التي تحدد بشكل منهجي ومنطقي أهداف البرنامج أو المشروع والعلاقة السببية بينها بهدف تبيان ما إذا قد تم تحقيق هذه الأهداف وتحديد العوامل الخارجية التي قد تؤثر على نجاح المشروع. (UNEP, 2008)

وهو تقنية لإدارة البرنامج تستخدم من قبل البنك الدولي منذ سنة 1997 ومنظمات تنموية أخرى وذلك لإدارة دورة حياة المشروع من تصميم، تنفيذ ومتابعة وتقييم. وهو نموذج يوضح سبب ونتيجة لتدخلات المشروع بهدف إنتاج الأثر المتوخى على المستفيدين. ويستخدم لتطوير تصميم المشروع بالكامل ولتحسين تنفيذ المشروع ومتابعته وتقييمه، كما أنه أداة لها من القوة في وصل اجزاء المشروع بعضها ببعض بشكل واضح وموجز وفي كل امكنة دورة حياة المشروع، ويساعد تطوير الإطار المنطقي للمشروع فريق المشروع والمستفيدين في التحديد الدقيق للمكونات المختلفة وكيفية ارتباطها ومساهمتها في الأهداف التنموية للمشروع.(Rajalahti, Woelcke, Pehu, 2005)

كما أن طريقة الإطار المنطقي (LGA) هي منهجية لتصميم المشروع توفر بنية منهجية لتحديد وتخطيط وتنفيذ المشروع. وقد طورت هذه الطريقة في الولايات المتحدة لصالح الوكالة الدولية للمساعدات الأمريكية (USAID) وقد تم تبنيها وتهيئتها للاستخدام من قبل ممولين رئيسيين مثل دائرة التنمية الدولية البريطانية (DFID) والبعثة الأوروبية (EU). (Jensen, 2010).

وقد جاءت هذه الطريقة بسبب التجارب المتنامية نتيجة لتنفيذ المشاريع سواء كان ذلك لدى الممولين أو الجهات المنفذة نحو جعل المساعدة الإنمائية أكثر فعالية ومحاسبة القائمين عليها في حال القصور ونتيجة ثانية للمطالبات المتنامية نحو التزام أكبر في التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم. وتجعل هذه الطريقة العوامل الرئيسة في المشروع مختصرة بايجاز، وتفسر بنية ومنطق العلاقة بين الغرض من المشروع والمدخلات اللازمة، الأنشطة المخططة والنتائج المتوقعة. وإذا تم استخدام هذه الطريقة بمرونة في عملية التخطيط فإنها تشجع التفكير الإبداعي وتحفز الانخراط الجمعي من قبل كل الأطراف طوال دورة حياة المشروع. ويتم استخدام مصفوفة 4X4حسب معايير معروفة لتجيب هذه المصفوفة على عدة أسئلة تتعلق بالمشروع هي:

1. ماذا سيحقق المشروع؟
2. ما هي الأنشطة التي ينبغي القيام بها؟
3. ما هي الموارد المطلوبة (بشرية، فنية، بنية تحتية، الخ)؟
4. ما هي المشاكل التي من الممكن أن تؤثر على نجاح المشروع؟
5. كيف يمكن قياس والتحقق من التقدم والنجاح النهائي للمشروع؟

ولمصفوفة الإطار المنطقي أربعة مستويات أساسية واربعة اعمدة كل منها يرتبط بوظائف محددة متقاطعة ويوضح الجدول التالي هذه المصفوفة حسب مصطلحات البعثة الأوروبية (EU): (Jensen, 2010)

جدول 2.2 – أ: مصفوفة الإطار المنطقي استخلص من مرجع (Jensen, 2010) وقد تم تطبيق عناصر المشروع ضمنها.

1.ملخص المشروع	2. مؤشرات موضوعية قابلة للقياسOVIs	3. مصادر وموارد التحقق	4. الإفتراضات
1. **الأهداف الكلية** المساهمة في تحسين الأمن الغذائي ورفع مستوى المعيشة	زيادة استهلاك الأسر من الأصناف التي انتجت. تحسن مستوى الدخل. القدرة على تلبية الإحتياجات الضرورية	مسح سنوي لأوضاع الفئات المستهدفة من قبل مؤسسة مختصة الجهاز المركزي للإحصاء مثلا	

جدول 2.2 –ب: مصفوفة الإطار المنطقي استخلص من مرجع (Jensen, 2010) وقد تم تطبيق عناصر المشروع ضمنها.

1.**ملخص المشروع**	2. **مؤشرات موضوعية قابلة للقياسOVIs**	3. **مصادر وموارد التحقق**	4. **الإفتراضات**
2.**الأهداف المحددة** زيادة الإنتاجية، زيادة الربحية، تقليل الأمراض، تعميم الأصناف، تحسين كفاءة نظام انتاج البذور في فلسطين	1. معدل انتاج الدونم ارتفع بنسبة 20%. 2. قلت أمراض الأصناف المزروعة بنسبة كبيرة. 3. اصبحت الأصناف معروفة بين المزارعين 4. نجاح معظم منتجي البذار. 5. زيادة الطلب على البذور المحسنة من قبل المزارعين. 6. عمل المشروع ديناميكية على المستوى الإقتصادي	تقييم المشروع من قبل مؤسسة محايدة	ارتفاع الأسعار السياسات الحكومية والسوق المفتوح استيراد أصناف بسعر أقل
3. **النتائج المتوقعة (المخرجات)** زيادة رقعة الأرض المزروعة بالبذور المحسنة، زيادة معرفة المزارع بطرق التسميد الصحيحة، كمية البذار، كمية المبيدات، المشاركة، اختيار البذور المحسنة، تخزينها، تسويقها، المحافظة على الأصناف، زيادة تكامل دور منتجي البذار مع المكثرين ومع جمعياتهم ومديريات الزراعة ومركز البحوث والشركاء	1. تخفيض مدخلات الإنتاج 2. اتقان التدريب وتطبيقه. 4. أصبح الفرق اكبر من قبل عند المقارنة بين مدخلات الإنتاج عائداته. 5. أصبحت الأدوار واضحة في نظام انتاج البذور . 6. زاد الإقبال على الأصناف المزروعة	المتابعة الحثيثة والمنتظمة من قبل كل الشركاء	1.الجفاف والعوامل الجوية 2. اجراءات الإحتلال (السيطرة على المعابر، اطلاق حيوانات ضالة... 3. عدم توفر تعويضات ملاءمة 4. اقبال قوي من المزارعين على البذور المحسنة والأشتال

جدول 2.2 –ج: مصفوفة الإطار المنطقي استخلص من مرجع (Jensen, 2010) وقد تم تطبيق عناصر المشروع ضمنها.

1.**ملخص المشروع**	2. **مؤشرات موضوعية قابلة للقياسOVIs**	3. **مصادر وموارد التحقق**	4. **الإفتراضات**
4.**الأنشطة والعمليات – المدخلات** 1. تحديد الإحتياجات، دراسات، زيارات، ورش عمل 2. تقديم خدمات بذور محسنة، أسمدة، مبيدات، اشتال، بلاستيك، تدريب منتجين ومكثرين بذار، مدارس حقلية، أيام حقل. 3. الأنشطة: الزراعة(تحضير، حراثة، بذار، تسميد، رش مبيدات، حصاد، دراس، تعبئة نقل وغربلة، تسويق) المتابعة، الإرشاد، الزراعة التشاركية، مشاهدات، تفتيش حقلي ودورة استرداد البذار، ملاءمة وجمع وتربية وحفظ أصناف. 4. مرشدين قادرين على التنفيذ كمياً ونوعياً.	قياس معيار ملاءمة المشروع وكفاءته من خلال أسئلة محددة مثل: 1. توافق الخدمة مع الإحتياج الحقيقي. 2. توافق أهداف المشروع مع الإحتياج الحقيقي. 3. مناسبة توقيت تقديم الخدمة. 4. أفضلية انتاج البذور المحسنة عن غيرها. 5. المرشدين ومتابعتهم . 6. درجة اتقان التدريب. 7. العمل في وحدة الأصول الوراثية وبرنامج تربية النبات.	1.تقارير المتابعة الربعية والنصفية ورفعها للجنة التوجيهية. 2. تقييم منتصف المدة	1. صعوبة إدخال البذور من الخارج 2. عدم التزام المزارعين 3. تعاون الجمعيات في تنسيب المزارعين الملائمين

وتهدف مصفوفة الإطار المنطقي إلى توضيح العلاقة بين السبب والنتيجة فعند تحديد المدخلات يتم ربطها بماهية النتائج المتوقعة (المخرجات) وعند تحقيق النتائج (المخرجات) أو جزء منها يتم ربط ذلك بالأهداف المحددة ومن ثم المساهمة في تحقيق الهدف العام، إن الأنشطة في هذا الشكل تتجه من الأسفل إلى الأعلى حيث يتم قياسها بالمؤشرات ومن ثم وسائل للتحقق من أنه فعلا قد حدث التغيير، من هنا تأتي عملية التقييم ليتم فعلا معرفة هل التغيير الذي وقع هو المطلوب أم كان دون المطلوب وهل هناك آثار سلبية، وهل السبب كان في الخطوات السابقة حسب المصفوفة كالموارد، المدخلات،

العمليات، الشروط المسبقة قبل بداية المشروع أو اية شروط أخرى. وما هي الإفتراضات التي يمكن التنبؤ بها بعد أن يتم قياس التغيير والتحقق منه.

وسيتم التطرق إلى تعريف كل عنصر في هذه المصفوفة:

ان **الأهداف الكلية أو الانمائية العليا** هي التحسينات واسعة الانتشار على المجتمع الذي يتوخى من الأهداف الانمائية للمشروع المساهمة في تحقيقها. في هذه الحالة تعزيز الأمن الغذائي وتحسين مستوى المعيشة.

لذلك فإن **الأهداف الانمائية للمشروع (PDO)** هي تآلف واحد أو أكثر من نواتج عناصر المشروع التي تشكل التغيرات الإنمائية (الفيزيائية، المالية، المؤسساتية، الإجتماعية، البيئية واية تغيرات اخرى) صمم المشروع ويتوقع منه تحقيقها.

عناصر المشروع النتائج/ النواتج: آثار عناصر المشروع التي تؤدي إلى تأثيرات متوسطة المدى على المستفيدين من حيث التغير الملاحظ في الأداء، السلوك وحالة الموارد.

المخرجات: المنتوجات، البضائع الرأسمالية والخدمات التي تنتج عن التدخل الإنمائي والتي هي ضرورية في تحقيق نواتج عناصر المشروع.

الأنشطة: هي الخطوات العملية التي تقوم بها الجهات المنفذة للوصول إلى المخرجات من خلال استخدام المدخلات.

المدخلات: الموارد البشرية والمادية الممولة من قبل المشروع. (Burton, Smith, Roux, 2008)

ويوضح الشكل التالي كيف يتم متابعة وتقييم الإطار المنطقي للمشروع، وكيف يساهم المشروع في تحقيق الرؤيا العامة التي هي عبارة عن الهدف العام الموجود على رأس الهرم، أما العناصر داخل الهرم فهي التي يفترض من المشروع تحقيقها، كما ان العنصر الموجود في قاعدة الهرم هو عبارة عن المهام التي يتوجب اتباعها للوصول إلى الأنشطة:

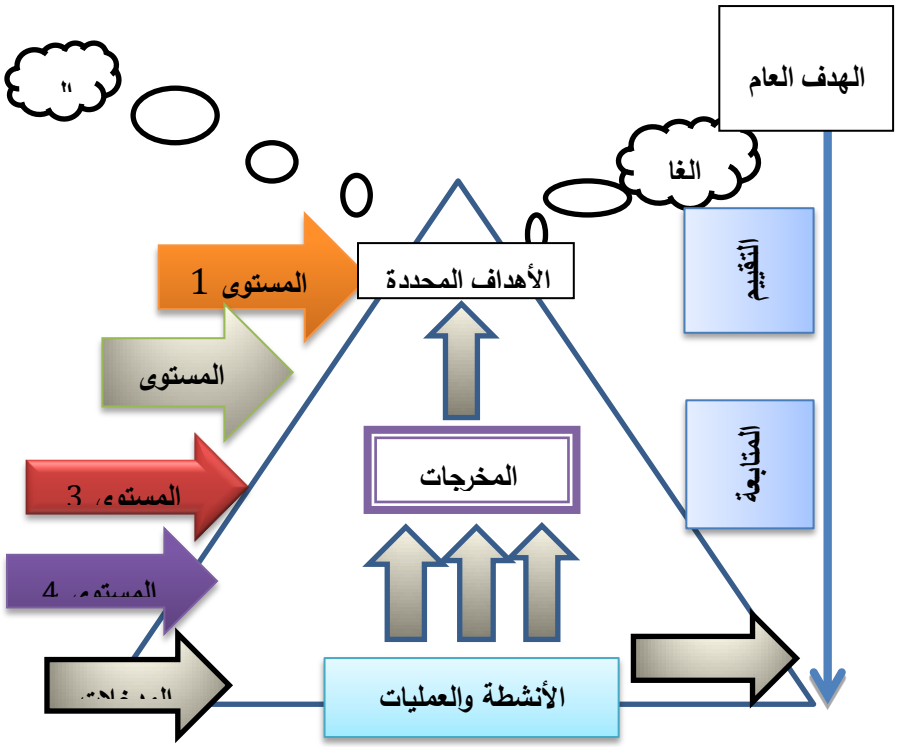

شكل 1.2: رسم مبسط لمشروع استخلص من مرجع (Jensen, 2010)

ويساعد الإطار المنطقي على توضيح أهداف أي مشروع أو برنامج أو سياسة. ويساعد في التعرف على العلاقة السببية المتوقعة في منطقية البرنامج في سلسلة العناصر التالية: المدخلات والعمليات والمخرجات بالإضافة إلى النتائج والأثر. ويؤدي إلى تحديد مؤشرات الأداء في كل مرحلة من هذه السلسلة، فضلا عن المخاطر التي قد تعيق تحقيق الأهداف. ويشكل أيضاً وسيلة لإشراك أصحاب المصلحة في توضيح الأهداف وتصميم الأنشطة. وخلال مرحلة التنفيذ يستفاد من الإطار المنطقي في استعراض التقدم المحرز واتخاذ إجراءات تصحيحية (World Bank, 2004)

2.2.2. لماذا يتم استخدام الإطار المنطقي:

لتحسين نوعية المشاريع وتصميم البرامج لأن أداة الإطار المنطقي تتطلب تخصيص أهداف واضحة، واستخدام مؤشرات الأداء وتقييم للمخاطر، تبسيط تصميم الأنشطة المعقدة، المساعدة في إعداد الخطط التنفيذية التفصيلية، توفير أساس موضوعي لمراجعة النشاط وللمتابعة والتقييم. World Bank (2004).

ويرى الباحث بأنه بالامكان الاستفادة من أداة الإطار المنطقي في عملية التقييم في مرحلة تنفيذ المشروع أو بعد انتهائه فأثناء التنفيذ تستطيع الجهة المنفذة ان تربط المدخلات بالمخرجات والنتائج فاذا لم تصل المخرجات إلى المتوقع فيمكن اعادة تعديل بعض المدخلات حتى نصل إلى المخرجات المخططة، كذلك بالنسبة للنتائج والآثار، وبعد انتهاء المشروع فيستطيع المقيم ان يحدد مؤشراته بناء على منطق المشروع وربط المؤشرات بكل عنصر من مكونات المشروع، وتوضيح الإجراءات التي تم عملها للوصول إلى نتائج افضل حسب كل مكون، ويستطيع التمييز من خلال الترابط والمتوخى من كل مكون على الذي يليه وصولا إلى الأهداف والغرض الرئيسي. وفي هذا الإطار لا بد من توضيح دورة حياة المشروع، لتعريف القارئ بأن مصفوفة الإطار المنطقي يجب أن تتحقق من كل عناصر المشروع:

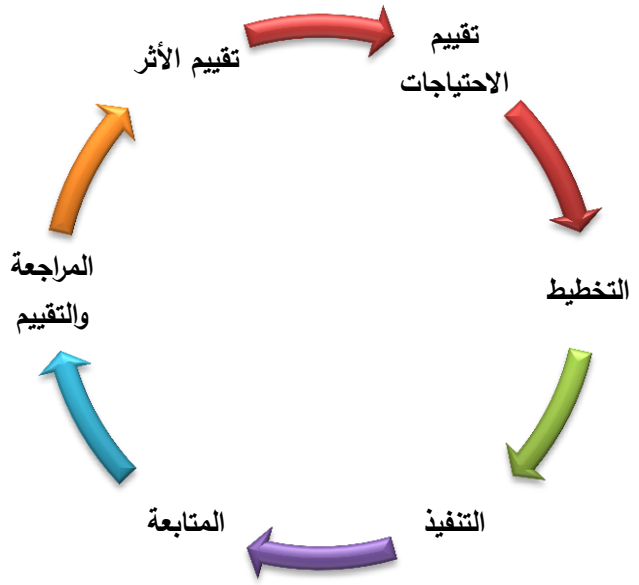

شكل 2.2: دورة حياة المشروع استخلص من مرجع (Gosling. Edwards. 2006)

3.2.2. ربط تصميم المشروع بمعايير التقييم:

إن التصميم الجيد لأي مشروع يعتمد على استراتيجية منطقية وواضحة ويسهل من عملية تحليل الإطار المنطقي (LFA) وربط العلاقات السببية في العلاقة بين المدخلات، الأنشطة، المخرجات، وصولاً إلى الهدف الانمائي العام (PDO).(Burton, Smith, Roux, (2008) .

لذلك فإن منهجية الإطار المنطقي بتسلسلها تسهل عملية ربط معايير التقييم بالإطار المنطقي كون كل عنصر في الإطار المنطقي من الممكن ربطه بمعيار أو أكثر من معايير التقييم وكما بات معروفاً فإن معايير التقييم يمكن قياسها بمؤشرات محددة بعد ربطها بالإطار المنطقي وتحديد ماهية نطاق قياس كل معيار وفي جدول رقم (3.2) التالي سيتم توضيح علاقة الإطار المنطقي بمعايير التقييم.

نلاحظ من الجدول وفي العمود الثاني المعنون بنوع المؤشرات بأن هناك مؤشرات تقابل كل عنصر في الإطار المنطقي ليتم قياسه وفي الوقت نفسه تقابل معايير التقييم التي تلائم تسلسل الإطار المنطقي، لذلك فإن المؤشرات يتم تصميمها حسب منطق المشروع وحسب معيار التقييم الملائم.

جدول 3.2: ربط معايير التقييم بالمؤشرات ومنطق المشروع.

استخلص من مرجع (Burton, Smith, Roux, 2008)

معايير التقييم		نوع المؤشرات	منطق المشروع
الاستدامة	الأثر	الأثر: Impact	الأهداف العامة
		النواتج	أهداف المشروع الإنمائية ونواتجه
	الفاعلية والكفاءة والملاءمة	المخرجات	المخرجات
		العمليات	الأنشطة
		المدخلات	المدخلات

4.2.2. ملاحظات على طريقة الإطار المنطقي:

من ميزات هذا النهج انه يضمن قيام متخذي القرارات بطرح الأسئلة الأساسية وتحليل الإفتراضات والمخاطر، يشرك أصحاب المصلحة الحقيقية في عملية التخطيط والرصد وعندما يتم استخدامه على نحو ديناميكي، يعتبر من بين الأدوات الفعالة في توجيه عمليات التنفيذ والرصد والتقييم. ومن مثالبه انه إذا لم يتم تطبيقه بمرونه فإنه يؤدي إلى وأد الإبداع والابتكار، وإذا لم يجر تحديثه واستكماله أثناء التنفيذ، يمكن ان يصبح أداة غير دينامكية لاتجسد الأوضاع المتغيرة. (البنك الدولي (2004)

وفي إطار هذا التقييم فإن عملية التقييم قد تمت بعد نهاية المشروع أي أن نهج الإطار المنطقي لن يستخدم في عملية التصميم وإنما تم الإسترشاد به في مرحلة تقييم المشروع، لأن الجهة المنفذة لم تقم بتصميم المشروع حسب نهج الإطار المنطقي لذلك فقد تم التحقق منه في مرحلة التقييم.

إن الفرق بين استخدام طريقة أو نهج الإطار المنطقي لتصميم مشروع جديد أو تحليل مشروع قائم في أن مرحلة التحليل تستخدم وثائق المشروع القائم بدلاً من مصادر البيانات الأساسية، وبالإمكان الرجوع إلى وثائق المشروع لتصميم مصفوفة إطار منطقي مع الأخذ بعين الاعتبار شجرة المشاكل واشتقاق الأهداف منها لمعرفة ان المشروع قد قام فعلاً بتحديد اهدافه بناء على شجرة المشاكل. (Jackson, 2000)

5.2.2. المشروع موضوع التقييم:

نفذ هذا المشروع بتمويل من الحكومة الهولندية، وقد قام المركز الدولي للأبحاث الزراعية في المناطق الجافة (ICARDA)[2] بالإشراف والشراكة في تنفيذه مع وزارة الزراعة مثل الثانية المركز الوطني للبحوث الزراعية (NARC) والادارة العامة للارشاد والتنمية الريفية، بالاضافة إلى التعاون مع مديريات الزراعة في مناطق المشروع والتعاون مع مركز الأبحاث التطبيقية (أريج)، اتحاد لجان العمل الزراعي (UAWC) وجمعيات المزارعين بالإضافة إلى جامعة القدس،[3] تم تحديد لجنة توجيهية للمشروع مكونه من مركز البحوث ووزارة الزراعة وايكاردا وقد حددت لجنة فنية كذلك. كانت ميزانية المشروع 553000 دولار منها 400000 دولار لبرنامج البذار والباقي لمشروع المياه العادمة وقد صرف كامل المبلغ، انطلق العمل في تنفيذ المشروع في شهر 3 من العام 2010 وانتهى في شهر 10 من العام 2013، ان المنطقة الجغرافية للمشروع هي غالباً السفوح الشرقية لمحافظات (جنين، طوباس، رام الله) وامتد لاحقا إلى مناطق اخرى في (القدس، الخليل، وطولكرم) واستهدف المشروع أيضاً المناطق الغربية من المحافظات المذكورة. يقدم المشروع اربعة انواع من الخدمات هي تقديم بذور محسنة للمزارعين قمح، شعير، عدس، حمص، أشتال بطيخ مطعم على اصول قرعية أو يقطين أو كوسا بري، حيث يتم زراعتها في ارض المزارع أو الأرض التابعة لمركز البحوث ويتم عمل عمليات التحسين عليها لمشاهدتها من قبل المزارعين من خلال تنظيم ايام حقل أو مدارس حقلية لتعريفهم بها ونشرها بينهم ليتم تبنيها، وتتصف البذور المقدمة للمزارعين بانتاجيتها العالية ومقاومتها للجفاف والأمراض، تقديم اسمدة كيماوية ومبيدات، ادارة المياه غير التقليدية، خدمات ارشادية وتدريب.

[2]. يمكن الإطلاع على مشاريع ايكاردا في فلسطين وعلى دور الممول الهولندي في الملحق (16.1)
[3]. يمكن الإطلاع على الملحق (14.1) لمعرفة المزيد عن ادوار الشركاء.

وفي المجمل فإن انشطة المشروع تشجع أسلوب الزراعة التشاركية. ينقسم المستفيدين المباشرين من المشروع إلى أربع فئات هي : منتجي البذار وهم من يأخذ بداية البذار المحسنه من الجهة المنفذة ويخضعون لعمليات التفتيش الحقلي وعندما يحققون الشروط المطلوبة، فأنه يتم اعتمادهم كمنتجي بذار يقومون بإعادة 25% من انتاجهم لجمعياتهم ولمركز البحوث ليتم معالجتها وتقديمها للمزارعين المكثرين بهدف اكثارها، ويقوم المشروع كل سنه بتوفير أسمدة ومبيدات مجانية لمنتجي البذار بهدف تشجيعهم. مكثري البذار وهم من يزرع البذور المحسنة ويبيعون منتجاتها بأشكال مختلفة (فريكة، برغل، قمح..). المشاهدات وهم مزارعين يتم زراعة أرضهم بأصناف معينة لمعرفة البذور التي تتناسب مع طبيعة أرضهم وظروفها الجوية، حيث يتم تنظيم زيارات ارشادية وعمليات تفتيش حقلي لهم لمتابعة ذلك، على ان يكون القش والبذار للمزارع الذي تزرع المشاهدات في أرضه. التدريب حيث يتم دعوة المستفيدين للتدريب اي ان المستفيد الأساسي من التدريب هم المستفيدين من المشروع.

وقد تم إختيار منتجي البذار بناء على معايير محددة هي، المعرفة بإنتاج البذور، توفر الأرض، الرغبة في التعاون، الموافقة على شروط انتاج البذور والتسويق، الإمتثال للخطة المتفق عليها والإستعداد للمساهمة في التكاليف، على أن يعيد 25% من انتاجه لمركز البحوث أو جمعيته.

يعد هذا المشروع من المشاريع المهمة في أنه يهتم بالأمن الغذائي الفلسطيني ومستوى معيشة المزارع الفلسطيني لتعزيز صموده في أرضه حيث يأتي هذان الهدفان انسجاما مع الخطة الوطنية واستراتيجية القطاع الزراعي وستتضح اهميته أكثر فأكثر من خلال اعداد المزارعين الذين سيتبنون خدماته مستقبلاً، ان فكرة المشروع جيدة وتأتي مقاومة لندرة مصادر المياه التي تعود في الأساس إلى الاجراءات الاسرائيلية في المناطق المستهدفة بالإضافة لقلة نسب هطول الأمطار في السفوح الشرقية، لذلك فان توجه المشروع إلى توفير بذور عالية الإنتاجية، مقاومة للجفاف والأمراض، يعزز من صمود المزارع في أرضه والتوسع في زراعتها، ما يعود بالفائدة عليه وعلى الهدف الأساسي ألا وهو تعزيز الأمن الغذائي، سيما أن فلسطين تنتج 8% فقط من استهلاكها من مادة القمح (هورايزون للتنمية المستدامة). وبعد استخلاص نتائج الدراسة سيتم معرفة اذا حقق المشروع الجزء الأكبر من أهدافه أم هناك معيقات داخلية أو خارجية مباشرة أو غير مباشرة تعترض ذلك؟

ستختص هذه الدراسة بالنشاط الرئيسي للمشروع المتعلق بتقديم أصناف البذار المحسنة وأشتال البطيخ المطعمة للمزارعين، لأن عدد المزارعين المستفيدين من هذه الخدمة هم الأغلبية ولتحديد الدراسة وتركيزها على ناحية واحدة من المشروع حتى يتم التوسع في هذا الموضوع، وفي نفس الوقت دراسة خدمة تتشابه نوعيتها وأهدافها.

لقد تم استخلاص هذه المعلومات من خلال مراجعة (RRA Approach) التي قام بها طاقم المركز الوطني للبحوث الزراعية، ودراسة الأساس(Baseline Study) قبل انطلاق المشروع كما تم الاطلاع على تقرير التقدم في المشروع خلال الفترة من 1 نيسان 2010 إلى 30 حزيران 2011، إضافة إلى عدة مقابلات مع المشرف عن المشروع ومنسقه والمنفذين في المناطق المختلفة، كذلك فقد تم الإطلاع على التقرير النهائي.

6.2.2. المتابعة والتقييم في ايكاردا

دخل في عام 2014 نظام المتابعة والتقييم لمشروع القمح – دعم البحوث الزراعية لتنمية المحاصيل الإستراتيجية في افريقيا– (SARD–SC) حيز التنفيذ. وقد أعد فريق التقييم مهمات داخلية وزيارات لبؤر ابداعية (IPs) في كل من الدول المحورية في المشروع (السودان، أثيوبيا، نيجيريا)، وقد تم دعوة الأشخاص من عدة مراحل في سلسلة القيمة معاً، بهدف تعزيز التفاهم وزيادة الإقبال على الحلول التكنولوجية، وسيتم التطرق أدناه إلى الأمور التي ركز فريق التقييم عليها في كل بلد:

1. السودان: قام فريق المتابعة والتقييم التابع لإيكاردا بزيارة ست بؤر إبداعية، وخلال زيارة الفريق أكد الشركاء بما فيهم أصحاب القرار، المزارعين، ممثلين شركات البذور والعاملين في الإرشاد على فائدة طريقة البؤر الإبداعية وطريقة المشروع عموماً، حيث ذكروا أنه ومن خلال المشروع قد تم فحص أصناف القمح والتقنيات وشجع استخدامها، وقد أكدوا على أن التجارب الحقلية التي أجريت من خلال المشروع أدت ألى الحصول على 6–3 طن من المحصول/ هكتار مقارنة بالنتيجة السابقة التي كانت من 1.2– 2 طن/ هكتار، كما وقد ثمن الشركاء الآثار الايجابية للتدريب الذي نفذ من خلال المشروع للمرشدين والمزارعين. وقد توصل فريق التقييم إلى إستنتاج مفاده أنه في حال زيادة عدد الشركاء لأكثر من 3 آلاف سيزيد من رأس المال الإجتماعي في السودان. وقد ذكر فريق المتابعة والتقييم بأن مشروع القمح قد أصبح أساسياً في إقناع أصحاب القرار في السودان لزيادة الأرض الخاصة بهذا المحصول عالي الإنتاجية.
2. أثيوبيا: زار فريق المتابعة والتقييم الذي ضم موظفين من ايكاردا ومن المعهد الدولي للزراعة الإستوائية ثلاث بؤر إبداعية وقد خلصت مهم الفريق إلى ثلاثة استنتاجات رئيسية:

- من خلال زيادة الإستشارات فقد حسن مشروع القمح العلاقات بين المزارعين، الهيئات المالية مشاريع البذور ومزودي الخدمة.
- زاد المشروع من تبادل البذور بين المزارعين، حيث كان أكثر من نصف المستفيدين من المشروع قد بادلوا 100كغم من القمح الذي انتجوه مع مزارعين آخرين محسنين بذلك نشر البذور ذات النوعية الممتازة و مخفضين من نقص البذور مستقبلاً.
- أدى المشروع إلى زيادة ملحوظة في القدرات بين الشركاء في استخدام تقنيات القمح المحسنة بالأخص المزارعين الذين عبروا عن عميق تقديرهم للمدارس الحقلية التي نفذت من خلال المشروع.

وبخصوص نيجيريا فلم ينشر موقع المشروع نتيجة زيارة فريق التقييم حتى لحظة إعداد هذه الدراسة. (SARD-Sc, 2015).

مما سبق من عرض للقضايا التي ركز عليها فريق التقييم فيمكن الإستدلال منها ومن نتائج دراسات الأثر للتدخلات التي قامت بها ايكاردا أن هناك فروقا بين التقييم النهائي الذي نفذ من خلال هذه الدراسة وتلك الدراسات، فقد لوحظ أن فريق التقييم قد ركز على القضايا التي نتجت بعد التدخل مثل الزيادة في الإنتاج، انعكاس التدخل على رأس المال الإقتصادي، الإجتماعي، الفيزيائي، البشري والطبيعي، وهذا بالطبع ينتج بعد سلسة إجراءات تبدأ من تحديد الإحتياج وملائمته، طريقة تنفيذ التدخل، الكفاءة، الفاعلية ومن ثم الإستدامة والأثر، وقد قامت هذه الدراسة بتقييم كل هذه السلسة ولم تقتصر على نهايتها فقط. وقد ورد في دراسة لمزيد وآخرون حول أثر تحسين وإدارة محصول الحمص الشتوي في سوريا، بأن نتيجة التدخل تتمحور حول التأثير على الإنتاجية، الربحية، التخفيف من الفقر، تشغيل الأيدي العاملة، الأمن الغذائي وحماية البيئة Mazid, Amegbelo, Shideed, (Malhotra, 2009). وقد قامت الدراسة بتقييم الآثار لمحصول الحمص وقياس نسبة تبني المزارعين لتقنيات المشروع وقياس نسبة تبني المزارعين للزراعة الشتوية لمحصول القمح، وقد تم مقارنة الفروق في الإنتاجية بينهم وبين نظرائهم الذين يزرعون القمح في الربيع، وبالطبع فإن الحال في هذه الدراسة أن عملية التقييم تبدأ من بداية اختيار المزارعين والمناطق، وعملية التنفيذ وصولاً إلى بقية منطق المشروع وذلك حسب المعايير التي تم تبنيها خلال هذه الدراسة.

3.2 الأمن الغذائي ومستوى المعيشة

انطلاقاً من تمحور هذه الدراسة حول تقييم المشروع الهولندي الذي يركز أساساً على إنتاج محاصيل استراتيجية رئيسية من المتوقع أن سيكون لها مساهمة مهمة في تحقيق الأمن الغذائي، ورفع مستوى المعيشة للمستفيدين من المشروع أولا، وللمجتمع ثانيا، فلا بد في هذا السياق من التركيز على مفهومي الأمن الغذائي ومستوى المعيشة.

1.3.2 الأمن الغذائي:

بهدف تحقيق الأمن الغذائي فقد قامت الأمم المتحدة، ومجموعة الثمانية، ومنظمات دولية أخرى عام 2000 بوضع ثمانية أهداف رئيسة وثمانية عشر هدفاً فرعياً بما عرف بأهداف الألفية، وذلك لتحقيقها بحلول عام 2015، وقد كان أول الأهداف يرتبط بالأمن الغذائي حيث نص على " السعي لتقليص نسبة فقراء العالم الذين يعيشون على أقل من دولار واحد يومياً إلى النصف، وتقليص نسبة الجياع في العالم إلى النصف بحلول عام 2015". (ماس، نشرة الأمن الغذائي، 2013).

إن الزيادة المطردة في عدد سكان العالم يحتم على العالم مضاعفة الإنتاج الزراعي بحلول عام 2050 لضمان الأمن الغذائي لكافة سكان الكوكب، ومن الممكن أن يتحقق ذلك إذا ترافق مع التخفيف من البصمة البيئية للزراعة، وذلك من خلال الإستخدام الأمثل للأسمدة والمبيدات والمصادر الطبيعية وخاصة الماء. (Fan, Whalley, Eric, Pary, 2011)
إن توفر الماء يشكل عاملا مهما لإستدامة الزراعة نظراً لما يعانيه الكوكب من تغير مناخي فاقم من مشكلة الجفاف في الكثير من المناطق سيما التي تعاني من زيادة مطردة في عدد السكان أكثر من غيرها، لذلك يجب القيام بعمليات الزراعة مع الأخذ بعين الاعتبار ملاءمة المنطقة لزراعة المحاصيل المعينة، من حيث (توفر الماء، درجة حرارة المنطقة، معدل الرطوبة، نوع التربة)، المنافسة بين القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى في استخدام الماء سواء الإستخدام المنزلي أو المياه المستخدمة في الصناعة، وصولا إلى القيام بالعمليات الزراعية دون الحاق الضرر بالبيئة بالإضافة إلى الاستخدام الأمثل والمستدام للمصادر الطبيعية.

وقد تضمنت نشرة الأمن الغذائي الصادرة من خلال مؤسسة ماس في خريف 2013، بأنه وفقا لمؤتمر القمة العالمي للأغذية (1996) يتحقق الأمن الغذائي " عندما يتوفر لجميع الناس وفي جميع الأوقات

القدرة الفيزيائية والاقتصادية للحصول على ما يكفي من الغذاء لتلبية احتياجاتهم الحياتية لممارسة حياة صحية ومنتجة" وينطوي هذا التعريف على اربعة عناصر:

1. توفر الغذاء سواء المنتج محلياً أو المستورد.
2. توفر امكانية الوصول للغذاء.
3. ضمان الإستقرار لضمان الحصول على ما يكفي من الغذاء في كل الأوقات دون خوف من هزات طارئة.
4. توفر امكانية استهلاك الغذاء بشكل صحي (توفر منافع صحية، ومياه نقية ورعاية طبية).

وفيما يتعلق بالأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية فقد ورد في نفس النشرة بأن قام برنامج الأغذية العالمي (WFP) ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO) ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (UNRWA) عام 2011 بتقسيم الأسر الفلسطينية إلى اربع مجموعات.

1. أسر آمنه غذائياً: الأسر ذات الدخل والاستهلاك الذي يزيد على 6.76 دولار يوميا لكل فرد بالغ فيها.
2. أسر آمنه غذائيا بشكل هامشي: الأسر ذات الدخل أو الاستهلاك (وليس كليهما) الذي يزيد على 6.76 دولار يوميا لكل فرد بالغ فيها.
3. أسر معرضة لعدم الأمان الغذائي: الأسر ذات الدخل والاستهلاك اقل من 6.76 دولار يوميا لكل فرد بالغ فيها.

ويعرف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الأسر غير الآمنه غذائياً بأنها الأسر ذات الدخل والاستهلاك دون 5.39 دولار يومياً لكل فرد بالغ فيها.

ويقاس الفقر أو الأمن الغذائي إما بالعلاقة مع استهلاك الأسرة أو مع دخلها. وغالبا ما يكون فقر الدخل أعلى من فقر الإستهلاك نظرا لإستفادة الأسر الفقيرة من المساعدات المجانية ولوجود استهلاك من انتاج زراعي ذاتي.

أما بخصوص الفقر في الأراضي الفلسطينية فقد عرف الجهاز المركزي للإحصاء الفقر بالعلاقة مع ميزانية الأسرة القياسية (2 بالغين و 3 اطفال) وهناك مستويان من الفقر:

الفقر المدقع: اية أسرة قياسية تحوز ميزانية تقل عن 1832 شيكل شهرياً (2011) لتغطية تكاليف المأكل والملبس والمسكن.

الفقر: أية أسرة قياسية تحوز ميزانية تقل عن 2293 شيكل شهريا (2011) لتغطية تكاليف المأكل والملبس والمسكن، والصحة والتعليم والمواصلات ونفقات المنزل الأخرى. (نشرة الأمن الغذائي، ماس، (2013).

2.3.2. مستوى المعيشة:

ورد في معجم المصطلحات الإحصائية الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2013 نقلاً عن دليل مسح الأسرة– الأمم المتحدة 1987. بأن مستوى المعيشة يساوي حاصل قسمة استهلاك الأسرة من الطعام على استهلاك الأسرة الكلي، وهو مبني على فرضية تقول" يتحدد مستوى المعيشة (موقع الأسرة من الفقر) على نسبة استهلاك الطعام من الاستهلاك الكلي للأسرة (قانون انجلز) بمعنى اذا زادت حصة الطعام فإنها تكون على حساب الحصص الأخرى المخصصة للسكن، التعليم، الصحة وغيرها من الخدمات الإجتماعية والثقافية.

ويتم تقسيم مستوى المعيشة إلى فئات:

1. المستوى الأفضل: تكون حصة استهلاك الطعام من الإستهلاك الكلي أقل من 30%.
2. المستوى المتوسط: تكون حصة استهلاك الطعام من الإستهلك الكلي 30–44%.
3. المستوى الأسوأ: تكون حصة استهلاك الطعام من الإستهلاك الكلي 45–100%.

وتشير نشرة الأمن الغذائي نفسها إلى أنه اصبح انعدام الأمن الغذائي بين عامي 2011 و 2012 أكثر انتشاراً بين الأسر الفلسطينية وقد عانى ما يزيد عن 1.57 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. (ماس، نشرة الأمن الغذائي، (2013). لذلك فإن المشاريع التي تستهدف رفع مستوى المعيشة والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي تعتبر مشاريع ذات أولوية كون الفئات المحتاجة لمثل هذه المشاريع تمثل قطاعاً عريضاً، ولكن من الأهمية بمكان معرفة فيما إذا كانت هذه المشاريع تصل إلى تحقيق اهدافها، وهذا التساؤل يمثل الهدف العام لهذه الدراسة كونها تهدف إلى معرفة مدى تحقيق المشروع الهولندي الذي يستهدف رفع مستوى المعيشة وتحسين الأمن الغذائي للفئات الذي يستهدفها، وسيتم التعرف على ذلك من خلال اجراء تقييم نهائي للمشروع.

3.3.2. الواقع الحالي للأمن الغذائي في فلسطين:

في بيان صحفي صدر عن وكالة وفا بتاريخ 02.06.2014 في رام الله قد تم جمع البيانات الواردة فيه في بداية العام 2014 وقد شارك في اصدار البيان: (الجهاز المركزي للإحصاء(PCBS)، ومنظمة الأغذية والزراعة(FAO)، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين (UNRWA) وبرنامج الغذاء العالمي(WFP) ورد فيه أن انعدام مستويات الأمن الغذائي في فلسطين ما زالت مقلقة حيث ان عدد الأفراد غير الآمنين غذائيا بلغ 1.57 مليون، أي ما يشكل 33% من مجمل الأسر الفلسطينية وذلك وفقاً لمسح الأمن الغذائي سنة 2013، كما بلغ مستوى انعدام الأمن الغذائي في قطاع غزة أعلى بثلاثة أضعاف عنه في الضفة الغربية حيث بلغ 57% من مجمل الأسر الفلسطينية وفي المقابل في الضفة الغربية فقد بلغ 19%.

وورد في التقرير أيضاً أن أهم ما يؤثر في ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي في فلسطين هو معدلات الفقر المرتفعة الناجمة عن البطالة، والذي يرجع جزئياً إلى القيود الإسرائيلية المفروضة على الوصول والتنقل والحركة، فضلاً عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية والصدمات الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد الفلسطيني. فعلى الرُّغم من توفر المواد الغذائية في الأسواق الفسطينية بكميات كافية إلا أن أسعارها مرتفعة، مما يسبب إلى الإفتقار في التنوع الغذائي وانخفاض القيمة الغذائية للنظام الغذائي للأسر. وقد أظهرت نتائج المسح أن غالبية الأسر الفلسطينية في كلا من الضفة الغربية وقطاع غزة تنفق أكثر من نصف دخلها على الغذاء. لذلك فإن الظروف الحالية الفلسطينية تتطلب القيام بمشاريع تطويرية للحد من تفاقم البطالة ورفع مستوى المعيشة، وتساهم في ضمان الأمن الغذائي، لذلك يفترض أن تصل المشاريع الذي تستهدف هذه المواضيع المركزية إلى أهدافها بإعدادها وتنفيذها بالطرق الصحيحة.

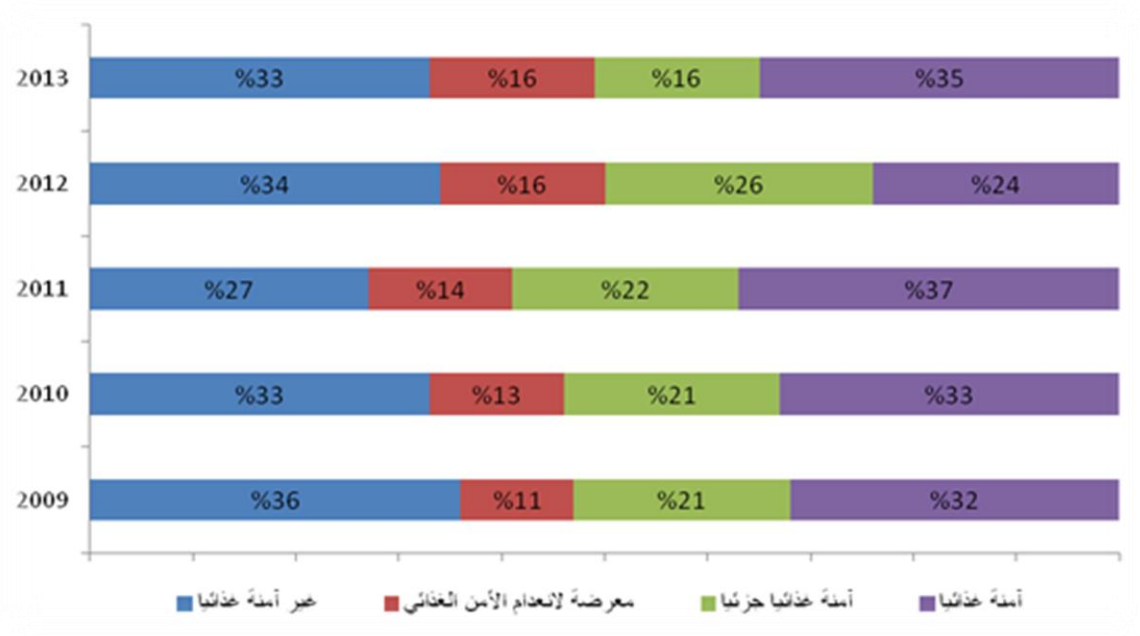

شكل 3.2: يوضح توزيع الأسر حسب أمنها الغذائي

4.2 الدراسات السابقة

1. دراسة (علقم، 2012) بعنوان: تقييم برامج استصلاح الأراضي في الضفة الغربية لعام 2005-2006

هدفت الدراسة إلى تقييم برامج استصلاح الأراضي في الضفة الغربية من خلال تحديد المعايير المتبعة، والمشاكل والمعوقات، ومعرفة الآثار الاجتماعية والاقتصادية، وقد تم حصر وتحديد مجتمع الدراسة الخاص ببرنامج المصادر الطبيعية بالمشاركة (PNRMP) الممول بقرض ميسر من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) للسلطة الوطنية الفلسطينية للفترة ما بين (2005-2006) ولتحقيق اهداف الدراسة قام الباحث بتصميم دليل مقابلة للمؤسسات المنفذة لبرامج استصلاح الاراضي، واستبيان للمستفيدين من هذه البرامج والمشاريع حيث تمت مقابلة جميع مؤسسات مجتمع الدراسة وهم المنسقون العاملون في مجال استصلاح الاراضي وعددهم 7 كما جمعت 158 استمارة من المزارعين المستفيدين من اصل 267 مستفيد وذلك كعينة عشوائية منتظمة .

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن المؤسسات الأهلية العاملة في مجال استصلاح الاراضي قامت بتنفيذ المشاريع وفق خطط واهداف متفق عليها متبعة منهجية فعالة في تحديد وحصر الاحتياجات واختيار المستفيدين وقد لوحظ وجود ضعف في موضوع متابعة المشاريع بعد تنفيذها وكان هناك أثرا إيجابيا على وضع المرأة ودورها الاقتصادي والاجتماعي من خلال توفير فرص للنساء

القادارت على العمل في الاسرة بنسبة 32% مقارنة بالعمل العائلي، وتحسين البنية التنظيمية للمزارعين وجعلهم أكثر تأثيرا إلى جانب تحسين البيئة الإنتاجية وتنوعها.

2. دراسة (نجم، 2012) بعنوان: دراسة تقييم برامج تحسين الأمن الغذائي في الضفة الغربية من وجهة نظر المستفيدين والمؤسسات المنفذة، دراسة حالة: البرامج الممولة من مؤسسة التعاون. هدفت الدراسة إلى تقييم هذه البرامج حسب معايير (الملاءمة، الكفاءة، الفاعلية، الأثر والاستدامة)، شمل مجتمع الدراسة المؤسسات المستفيدة من دعم مؤسسة التعاون التي حصلت على تمويل لتنفيذ مشروع واحد على الأقل في مجال الأمن الغذائي خلال الأعوام 2007-2010 والبالغ عددها 8 مؤسسات، وكذلك المزارعين المستفيدين وعددهم 452 وشملت العينة جميع المؤسسات المستفيدة و 207 من المزارعين المستفيدين، ومن أهم نتائج الدراسة: فقد تبين أن جميع المؤسسات المستفيدة قامت باجراء حصر وتحديد احتياجات الفئات المستهدفة وبمشاركة مؤسسات المجتمع المحلي في تلك المواقع؛ وأشارت جميع المؤسسات المستفيدة بأن مشاركة الفئات المستهدفة كانت في مرحلة تنفيذ المشروع، ولم يكن لها دور في مراحل التصميم والمتابعة، كما أشارت النتائج بأن نصف المؤسسات المستفيدة قامت بتقييم مشاريعها من قبل منسقيها آخذين بعين الاعتبار المقاييس الأساسية في عملية التقييم، واقتصارهم على تقديم التقارير الإدارية النهائية دون التحقق من الأنشطة المنفذة، كما أظهرت النتائج بأن معدل استفادة النساء من المشروع بلغت 83% وبالنسبة لعمليات التواصل مع المستفيدين فقد كانت دون المستوى المطلوب، وكان رضى المستفيدين عن اهتمام ومتابعة الجهة المنفذة دون المطلوب.

3. دراسة (عمرو، 2010) بعنوان " المتابعة والتقييم في برامج استصلاح الأراضي في الضفة الغربية- دراسة حالة محافظة الخليل- هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع المتابعة والتقييم في البرامج والمشاريع من خلال تحديد المعايير المتبعة والمشاكل والمعوقات ومعرفة اتجاهات المشرفين والمستفيدين من هذه البرامج نحو دورهم في هذه العملية الإدارية، وقد صمم الباحث استبانتين الأولى للمشرفين على برامج الاستصلاح، والثانية للمزارعين المستفيدين، استخدم الباحث أسلوب العينة الصدفية للمشرفين الذين قاموا بتعبئة (32) استبانة والعينة العشوائية البسيطة للمستفيدين الذي كان عددهم (1216) قام بتعبئة الاستبانه(295) مستفيد. أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج أن عملية المتابعة في برامج استصلاح الأراضي تتم بالمقابل فإن هناك إغفال لعملية التقييم فقد أجاب على الاسئلة المتعلقة بالتقييم قرابة 50% من المشرفين على المشاريع ، وقد تبين بأن هناك ضعفا في التنسيق بين الجهات المنفذة للمشاريع والجهات الرسمية، ووزارة الزراعة وبقية الأطراف، كما دلت النتائج على عدم اعداد التقارير اللازمة حول آثار برامج الاستصلاح، ولا تتم أيضاً مقارنة أو ربط

نتائج المشروع بمعايير التقييم (الاستدامة، التأثير،الكفاءة، الفعالية، الترابط، العلاقة) وأظهرت الدراسة ضعفا في متابعة الجهات المنفذة للمزارعين والعلاقة بهم تنتهي بمجرد الانتهاء من المشروع كما تبين بأنه لايتم عمل دراسات لتقييم الاثر البيئي لهذه المشاريع، كما أن المصادر المخصصة للمتابعة والتقييم لايتم إدراجها ضمن ميزانية المشاريع إضافة إلى نقص واضح لدى المبحوثين في فهم مصطلح المتابعة والتقييم .

4. دراسة (حماد، 2010) بعنوان تقييم المشاريع في المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة. هدفت الدراسة إلى التعرف على تقييم المشاريع في المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة من وجهة نظر مديري المشاريع، وقد صمم الباحث استبانة لجمع البيانات اعتمادا على المعايير الدولية لتقييم المشاريع (الارتباط، الكفاءة، الفاعلية، الأثر، الاستدامة)، استخدمت العينة العشوائية المنتظمة حيث وزعت 160 استبانة استرد منها 145، ومن أهم النتائج التي أظهرتها الدراسة: أنه يتم تقييم المشاريع بناء على معيار الارتباط بنسبة 73.9% والكفاءة 69.16% والفاعلية 68.23% الأثر 70.93% الاستدامة 69.34% كما أظهرت النتائج بأنه توجد فروق تعزى إلى سنوات خبرة المنظمات غير الحكومية وعنوانها بالنسبة لمعيار الفاعلية.

5. دراسة (جيوسي، 2008) بعنوان: المياه والأمن الغذائي في قطاع غزة: تقييم.
هدفت الدراسة إلى تحسين مستوى الإستفادة من مشروع منظمة Asamle de ccoperactionpor la Paz المعروفة اختصاراً ACPP الهادف إلى تحسين القدرة على الوصول إلى الغذاء ذي الجودة الجيدة والوصول كذلك إلى الموارد الطبيعية، بالأخص الماء وتحسين الطاقة الإنتاجية ل 717 عائلة، لقد تم تنفيذ المشروع في قطاع غزة في ثلاث مناطق (بني سهيلة، خزاعة، ومنطقة المواصي) ومن انشطة المشروع إعادة تأهيل الآبار، إنشاء احواض مائية، إنشاء حدائق منزلية، إنشاء مزارع عائلية للأسر، إعادة تأهيل بيوت زجاجية وغير ذلك من الأنشطة. وهدفت الدراسة أيضاً إلى الحصول على ملف تشخيصي عن المشاكل، الاحتياجات، المصادر والقدرات للوحدات الاستهلاكية المستهدفة. تقييم مدى فاعلية وتأثير تدخل منظمة ACPP. الوصول إلى بعض الاستنتاجات العامة والخاصة حول التدخلات المطبقة والتي ستفيد منظمة ACPP والمنظمات الأخرى ولتخدم بذلك مشروع منظمة ACPP ومجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين كدراسة حالة، لتزويد جميع المهتمين والعاملين في هذا المجال بتجارب مفيدة. من أجل تحقيق ذلك فقد تم اختيار عينات عشوائية من المستفيدين، وصمم إستبيان من قبل فريق التقييم لتوضيح معلومات معينة وعامة عن الأنشطة، ساعين لتأكيد مدى مناسبة المشروع، فاعليته، أهليته، أهميته، تكراره، أثره وديمومته. مقابلات ومجموعات تركيز مع المستفيدين وقياديي المجتمع وأية شخصيات أخرى لها علاقة، ومراجعة وثائق المشروع. وأفادت نتائج الدراسة بأن

الأنشطة التي طبقت من خلال المشروع كانت مناسبة، ومتسقة مع احتياجات الناس ومطالبهم، وقد تم تطبيق المشروع بفاعلية حيث كانت إجابات المستفيدين حول أهمية تكرار المشروع عالية، وحسن المشروع من ظروف الأمن الغذائي وذلك بشموله على العناصر الأربعة المدرجة في استراتيجية الأمن الغذائي الفلسطيني (الوصول للغذاء، توفر الغذاء، نوعية الغذاء والوعي). وأن ديمومة المشروع تصل إلى مستوى عال، وتأثيراته الايجابية متعددة على المستوى البيئي والإجتماعي والإقتصادي.

وقد خلصت الدراسة إلى أن مستوى التأثير الايجابي لأي نشاط لا يعتمد فقط على نوع النشاط بل أيضاً على نوع المستفيدين. وتأييد تكرار مثل هكذا مشاريع والإستمرار في التواصل والتعاون مع المجتمعات المحلية حيث أوصت الدراسة بذلك لمنظمة ACPP وذلك للإسهام في ديمومة المشروع.

6. تقييم (فريمان، 2005) لمشروع التنوع الحيوي المعنون: الحفظ والإستخدام المستدام للتنوع الحيوي الزراعي في المناطق الجافة في الأردن، سوريا، فلسطين ولبنان. (تقييم نهائي)

هدفت دراسة تقييم المشروع إلى التحقق من نقاط الضعف والقوة للإنجازات الناتجة عن المشروع، استدامة المشروع، ملاءمة نظام تقييم ومتابعة المشروع، الدروس المستفادة المرتبطة بتصميم المشروع وإنجازاته. وقد هدف المشروع نفسه إلى تحقيق الوعي، بناء القدرات في عدة مجالات زراعية وبيئية، بناء المعرفة، وزيادة الإلتزام على المستوى الإقليمي والقطري بموضوع التنوع الحيوي.

اعتمد التقييم على منهجية تقييم الأثر لتوجيه النواتج والإستدامة من خلال تحديد التغيرات الملاحظة والنتائج على المستوى المحلي والوطني والإقليمي، وتحديد قيم تلك التغيرات بهدف فهم اهميتها. كما اعتمدت المنهجية على مراجعة البيانات الأولية مع الشركاء، نقاش المجموعات، التحقق من الحقائق على الأرض، التحقق من تقارير تنفيذ نشاطات المشروع PIR (Project Implementation Report) و تقارير الإنجازات السنوية ARP (Annual Progress Report)، التقييم النصفي وتقارير التقدم الشهرية، وأعتمد منهجية جمع البيانات على التقييم الريفي السريع (RRA) استشارة الشركاء، المقابلات الشفهية، مراجعة الوثائق، ملاحظة الأنشطة في كل موقع في كل بلد، اجتماعات مجموعات صغيرة، مراجعة سياسات الجهات المنفذة، وقد تم التحقق من رضا الشركاء من خلال: اراءهم، الوضع المتغير والتحديات من بلد لآخر، معلومات حقيقية من وثائق المشروع، وثائق أفضل الممارسات حسب المناطق وخبرة فريق المشروع.

لقد بينت الدراسة احراز تقدم ملموس في مجال الوعي وبناء القدرات، حيث تمثل ذلك على مستوى منظمات المجتمع المدني عموما والوكالات المنفذة تحديداً على سبيل ادخال برنامج للتنوع الحيوي في الجامعة الأردنية، ومما لاشك فيه ان ذلك سيشكل أساساً للعمل المستقبلي في هذا المجال. وقد استخلص من هذا التقييم بأن التنوع الحيوي ليس قضية فنية بحته وإنما قضية لها علاقة بملكية الأراضي، مشاركة المنافع وتطوير السياسات، وقد نجح المشروع في رفع مستوى الوعي بين الشركاء، ومستوى صنع القرار والمستويين التنفيذي والتشريعي وبين الباحثين والأكاديميين والطلاب ليصبحوا أكثر ادراكاً لمفهوم التنوع الحيوي. على صعيد رفع مستوى المعيشة فقد كانت انشطة المشروع مثمرة في مجال تربية النحل، الأعشاب الطبية، المشاتل. وما يزيد من نجاح أنشطة المشروع المتعلقة بالانتاج هو وجود سوق قادر على استيعاب السلع المنتجة من خلال المشروع. ومن أهم التوصيات التي أوصت بها دراسة التقييم، العمل على صياغة إطار مؤسسي وقانوني للتنوع الحيوي، إيجاد طرق لزيادة استخدام الأصناف البعلية الحقلية، مشاريع لرفع مستوى المعيشة، مشاتل لإعادة التحريج. من الملاحظات على المشروع أنه قد تم تصميم الإطار المنطقي للمشروع بعد بدئه بسنة وفي نفس الوقت لم يحتوي الإطار المنطقي على النتائج، وعلى المستوى المتوسط تم تحويل الأهداف إلى نتائج وقد تم التحقق من الوصول اليها من خلال المؤشرات، لم تكن نقطة الضعف في الإطار المنطقي هي قلة التركيز على النتائج، وإنما الكثير من مؤشرات النتائج لم تكن مناسبة.

لقد كان هذا المشروع مقدمة لإنطلاق المشروع الهولندي عام (2009) حيث يشترك المشروعان في التركيز على حفظ وجمع الأصناف سيما البلدية والآباء البرية وتحسينها واستدامة استخدامها في المناطق الجافة. (Freeman, Mehdi, Duwayri, 2005)

7. دراسة (كراوفورد، برمان، بتوكس، 2004) بعنوان المؤشرات المركبة: منهج لتقييم فاعلية مشاريع المساعدات.

أجريت هذه الدراسة في العام 2004 وهدفت إلى القاء الضوء على المؤشرات المركبة من خلال حالة دراسية لمشروع مُولَ من خلال USAID ونفذ من خلال منظمة دولية غير حكومية، استهدف المشروع منطقة شبه قاحلة تقع في منطقة كتويي شرق كينيا، وتعرف حسب التقسيم الإداري للبلد بقسم إكوثا ، يتكون قسم اكوثا من سبعة مواقع ويعتبر أصغر وحدة ادارية في كينيا، تبين بعد اجراء عملية تقدير للإحتياجات من قبل الجهة المنفذة بأن المنطقة مهمشة وعرضة للمجاعة، لذلك فقد كانت اثار المشروع: زيادة إنتاجية المزرعة، تحسين عملية ادارة الموارد الطبيعية وتعزيز التعاون وحل المشكلات المجتمعية، اتبع المشروع استراتيجية بتعيين مرشد زراعي في كل موقع من المواقع السبعة ليقوم بدوره

بتدريب 20 مزارع منتخب بمجموع 140 مزارع، على اثار المشروع في المجالات المذكورة ليقوموا بدورهم بتدريب جيرانهم وصولا إلى كامل المجتمع المقدر ب 10 الاف أسرة. واستنادا إلى اثار المشروع فقد تم تحديد ثلاث فرضيات(فرضيات ادارية، فرضيات تدخل وفرضيات تنمية)، تمحورت عملية التقييم على اختبار الفرضيات الثلاثة، فقد تم اختبار الفرضيات الإدارية من خلال التقارير، تحليل المعلومات الإدارية التي تضمن المحاسبة في عملية تحويل فاعلية مدخلات الممول للمخرجات المخطط لها. كما اختبرت فرضيات التدخل من خلال مسح سنوي للمئة واربعين مزارعاً المنتخبين لتقييم إلى اي مدى ترجم التدريب الذي تلقوه إلى عمل على الأرض، وتم عقد مجموعات بؤرية تم تنظيمها من خلال المزارعين المنتخبين لتقييم ملاءمة وقيمة البرنامج التدريبي. أما الفرضية الثالثة فقد اختبرت من خلال إجراء إستبيان شامل لعينة عشوائية من الأسر في قسم إكوثا وقد تم الإعتماد على دراسة الأساس التي اجريت قبل البدء في المشروع، وتم توزيع الإستبيان في منتصف المدة ونهايتها، بهدف رصد التغيرات عبر الزمن في الأمن الغذائي للأسر في قسم اكوثا كاملاً. وركزت الدراسة على الطريقة التي تم تبنيها لإختبار فرضيات التنمية وقد لوحظ تغيرات في الأمن الغذائي في قسم اكوثا استنادا إلى زيادة مقدرة 140 مزارع منتخب في مجال إنتاجية المزرعة، ادارة المصادر الطبيعية و التعاون المجتمعي وحل المشكلات. تم تصميم استبيان من خلال WHO قسمت المنطقة إلى 30 عنقود وسحبت عينة عشوائية من 300 اسرة من 30 قرية في قسم اكوثا. تم مواءمة المؤشرات المركبة مع اثار المشروع ورصدت مؤشرات التغير في إنتاجية المزرعة من خلال جمع المعلومات عن المحاصيل التي حصدت وعن الثروة الحيوانية. ومؤشر التغير في الموارد الطبيعية فرصد من خلال توفر الغذاء، الشجر في طور النمو، الأشتال المزروعة، مصادر المياه، طرق ابقاء الأرض خصبة، تقليل انجراف التربة ورصد مؤشر حل المشكلات المجتمعية من خلال المعلومات التي استخدمت وتتعلق بالموارد، تخزين الغذاء، التسويق التعاوني للمحاصيل والثروة الحيوانية، الاعتماد على مصادر الغذاء الخارجية، العمل التطوعي والتعاون داخل المجتمع، وكانت أبرز النتائج بأن فريق المشروع قد نجح في تنفيذ خطة المشروع بفاعلية، وكان ذلك من خلال اجماع المزارعين المنتخبين على أن الفوائد كانت محسوسة، وكانت نتائج تحليل الاستبيان بأن المؤشرات الثلاثة توصلت إلى هبوط في ظروف المستفيدين السيئة، وقد حفزت عملية تجميع نتائج المؤشرات المركبة نقاش مثمرا عن عملية العزو حيث كان للعوامل الخارجية بيئة وظروف اجتماعية واقتصادية مساهمة في تفاقم ظروف المستفيدين على المستوى العام وفي هذه الحالة فإن تدخلات المشروع حالت دون الهبوط الكبير في ظروف المستفيدين. من هنا فإن هناك فرصة للتوسع في مفهوم المؤشرات المركبة نحو استخدامها في اختبار الفرضيات وتطبيقها كوسيلة لتتبع الفرضيات الضمنية في تصميم المشروع بالارتكاز على الإطار المنطقي (مدخلات، مخرجات، اثار، اثر) وخلصت الدراسة إلى ضرورة تطبيق الفرضيات الثلاث على مشاريع المساعدات لأن منطق المشروع أو الأسباب والمسببات لنشاطاته النابعة من تصميمه، تعتمد

على افتراضات محددة، ويجب مراقبة العوامل الخارجية التي من الممكن أن تؤثر على تقييم المشروع. (Crawford, Perryman, Petocz, 2004)

8. دراسة (باني وآخرون،2011) بعنوان تقييم ومتابعة الدعم المباشر للتنمية الزراعية في منطقة فير/ هنغاريا. أجريت هذه الدراسة خلال العام 2011 حيث هدفت إلى إجراء تقييم مستقل وشامل لكفاءة استخدام الدعم الحكومي للمشاريع الزراعية التي نفذت خلال الفترة من 2007 – 2010، لم يكن الهدف من هذه الدراسة معرفة ماذا قدم وكيف انفق، وإنما لتكوين إطار متكامل لبرمجة الدعم في المستقبل من خلال المؤسسات المعنية، ولتحديد بعض النواتج لسياسة الدعم المباشر في منطقة فير في هنغاريا، تحليل وتقييم المبادئ، آثار برامج الدعم، تحديد نقاط الضعف والقوة لبرامج المساعدات التي من خلالها يصبح دعم الدولة المباشر للزراعة أكثر فاعلية وكفاءة. جاء في الدراسة بأن التحقق من فاعلية المساعدات المقدمة سيتحقق من خلال تحليل شامل يصف كل الاجراءات ابتداءً من تقديم الطلبات إلى اختيار المقدمين، المبالغ المرصودة، اتجاه الاستثمار. استثمرت الاموال المقدمة من الحكومة في عدة مشاريع، الزيتون، العنب، أشجار الفاكهة، الري بالتنقيط، البيوت البلاستيكية، الثروة الحيوانية.

ولتحديد أهم نتائج سياسة الدعم المباشر في منطقة فير، فقد تم اتباع منهجية التصنيف عن طريق إجراء عدة مسوح في منطقة الدراسة (منطقة فير)، في مدن لاشنجا و ملاكاستر في عدة تجمعات سكانية مختلفة وقد تضمنت المسوح أكثر من 10% من الاقتصاديات الزراعية التي استفادت من سياسة الدعم وأخرى لم تستفد، عمل مجموعة ممثلة لكل المنطقة (280 مقابلة)، اختيرت العينة بناء على عدة معايير مثل: التاثير على المخرجات الزراعية للمنطقة، مقدار الدخل الزراعي، وكمية التشجير وزراعة الكروم. وتم تحديد نقاط الضعف والقوة لعملية التنفيذ من خلال الجمع الواسع للاراء، من ضمنها اراء المنفذين، موظفي وزارة الزراعة، المزارعين، تجار الفاكهة، المصنعين، المؤسسات المحلية...

اظهرت نتائج الدراسة زيادة في المساحة المزروعة بالاشجار المثمرة كما اظهرت زيادة في الإنتاجية لمحاصيل الزيتون والعنب، كما اظهرت أيضاً بان كفاءة المنحة تعتمد على الانسجام مع عدة عوامل مثل التربة، دراسات المناخ، نوعية البذور.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة توصيات منها: تطوير تقنية للزراعة، شهادة اثبات لأصل البذور، كما أوصت باجراء تقييم للآثار البعدية للدعم وعلى أن يعتمد كليا حجم الدعم على نتائج الاستشارات

للممثلين المختلفين للتنمية الزراعية، وأن يكون تقييم المستفيدين من خلال خبير معتمد ومستقل بالاستناد إلى نظام معايير، وتكون عملية تنفيذ المشاريع من خلال مختصين مؤهلين ليأخذوا بعين الاعتبار معايير عالية في التنفيذ. (Bani, Husi, Bani, Vathi, 2011)

9. دراسة (سفايا، سبيرو، 2012) بعنوان متنبئات الاستدامة في البرامج الاجتماعية.
اجريت هذه الدراسة عام 2012، هدفت إلى القاء الضوء على متنبئات الاستدامة من خلال اختبار نموذج شامل. يتكون من ثلاثة مظاهر(الاستمرارية، المؤسساتية، الديمومة) وقد تم تجميع المتنبئات في أربع مجموعات من المتغيرات (متغيرات تتعلق بالمشروع، متغيرات تتعلق بالمنظمة الراعية، متغيرات تتعلق بالمجتمع، متغيرات تتعلق بالممول الرئيسي) .

اختبرِت الدراسة 33 متنبئا في 197 مشروع تعمل في دولة الكيان منذ ثلاثة عقود بهدف الوصول إلى فهم أفضل للعوامل التي تساهم في استدامة أي برنامج. أو مشروع ولتحديد أكثر فقد اختبرت الدراسة مكونات النموذج في كُلِ المشاريع المستمرة وغير المستمرة، الممؤسسة وغير الممؤسسة، واختبرت أيضاً المساهمة المتصلة بالمكونات المختلفة للنموذج لشكلي الاستدامة (الاستمرارية والمؤسساتية) ومساهمتهما في ديمومة المشاريع .

تكون اطار العينة من المعلومات التي تم الحصول عليها من 6 ممولين رئيسيين في دولة الكيان الذين قاموا بدعم مشاريع منذ السبعينيات، ومن هذه المعلومات تم تحديد قاعدة بيانات من 340 مشروع بعد توافقها مع المعايير: حداثة وإبداعية المشروع، مدعوم في مرحلته التجريبية من قبل ممول رئيسي، بلوغها الفترة المحددة للمرحلة التجريبية. وقد كانت عينات المشاريع متممة للمرحلة التجريبية، حائزة على مرحلة الدعم الأولي قبل اجراء هذه الدراسة بعام، تكونت العينة من 197 مشروع بعد رفض 59 ممثل وتعذر الاتصال ب84 ممثل اخر حيث مثل كل مشروع ممثل واحد، ومن خصائص ممثلي المشاريع ان 75% منهم خدموا أو يخدمون حاليا مدراء لمشاريع و 21% منهم مدراء لمنظمات راعية و22% الباقين فكانوا مشرفين وموظفي ادارة عليا....، و81.7% من الممثلين ما زالوا على علاقة بالمشروع أو بالمنظمات الراعية، وقد عبأ كل ممثل استمارة تم تصميمها خصيصاً، وقدصنفت اسئلة الاستبيان بناء على المتغيرات المذكورة:

المتغيرات المتعلقة بالمشروع : حيث تمحورت الاسئلة حول المتغيرات، كامل التمويل من قبل الممول الرئيسي، سنوات تلقي الدعم، تنوع الدعم المادي، تنوع الدعم غير المادي، سياسات التمويل، نوعية الطاقم والتزامه، قيادة المشروع ونوعيتها والتزامها، فعالية المشروع.

المتغيرات المتعلقة بالمنظمة الراعية: تمحورت الاسئلة حول حجم المشروع مقارنة مع حجم المؤسسة، ريادية المشروع للمنظمة الراعية، التزام ادارة المنظمة الراعية حول المشروع، نوعية المنظمة من نواحي (الالتزام، الطاقم، الابداع، الابتكار، المرونة...)، قيادات بارزة.

متغيرات متعلقة بالمجتمع: مشاركة المجتمع وادراكة للمشروع، الراعين مثل(البلديات، الوزارات، مؤسسات، منظمات، مجتمع...) متغيرات متعلقة بالممول الرئيسي: مشاركة والتزام الممول نحو المشروع، نسبة مساهمة الممول في التكلفة الكلية .

ومن اهم نتائج الدراسة فقد تبين استنادا إلى مظاهر الاستدامة الثلاثة ببروز المتغيرات التي تتعلق بتنوع مصادر الدعم، التزام ودعم ادارة المنظمة الراعية، ومشاركة الممول الأولي. ان هذه المتغيرات قد تنبأت بقوة باستمرارية المشروع و مأسسته وديمومته، وميزت بين المشاريع التي استمرت وذات الطابع المؤسسي من عكسها.

بقوة أقل كانت المتغيرات التي تعلقت بنوعية قيادة المشروع ودعم المجتمع كذلك إذا كان للمشروع راعون في المجتمع فذلك ينبئ باستمراريته وديمومته، وقد نبئ سلبيا بمظهري الاستمرارية والمؤسساتية على ضوء نسبة مساهمة الممول الرئيسي في تغطية نفقات المشروع، فكلما كانت نسبة مساهمة الممول الرئيسي كبيرة تقل احتمالية استمرارية المشروع ومأسسته، لأن ذلك يحد من تنوع الدعم المادي وغير المادي. وأظهرت الدراسة دورا مهما للأعمال والموارد البشرية وخصوصا في قيادة المشروع، إدارة المنظمة الراعية والممول الرئيسي الذين يقومون بدورا رئيسيا في استدامة المشاريع الاجتماعية. وقد تميزت المشاريع المستمرة من التي لم تستمر بالدعم المادي الأكثر، مثلما الدعم غير المادي من أكثر من مورد، استخدام أكثر من استراتيجية للتمويل، الدعم السياسي في جوانب الدعم المباشر والتسويق .

أوصت الدراسة بإجراء دراستين إحداها واسعة في موضوع الإستدامة لاختبار المتغيرات التي اختبرت في هذه الدراسة، بهدف الحد من التحيز وأخرى تركز على مواضيع محددة (العلاقة بين المؤسساتية، الاستمرارية، الديمومة) ودراسات اخرى عن دور الممول الأولي وعن الديناميكية التي تعزز الإلتزام والشعور بالملكية لدى ادارة المنظمة المضيفة بهدف تعزيز الاستدامة .
(Savaya, Spiro, 2012)

1.4.2. التعليق على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات المذكورة معايير التقييم مجتمعة أو بتفرد ولكنها اجتمعت على قياس تلك المعايير سواء كانت مجتمعة أو منفردة وذلك بوضعها لمؤشرات مختلفة لكل معيار تنسجم مع حيثيات كل دراسة. وقد كانت دراسة علقم تقييما لبرامج استصلاح الأراضي في الضفة الغربية وقد اشركت في عملية التقييم المؤسسات المنفذة والمستفيدون، إن هذه الدراسة قامت بإشراك المستفيدين كونهم متلقي الخدمة والأدرى باحتياجاتهم ومصالحهم، إضافة إلى مقارنة دراسة الأساس والتقييم الريفي السريع التي قامت الجهة المنفذة بإجرائه قبل البدء في المشروع مع تقارير التقدم في المشروع والتقرير النهائي له، إضافة إلى التحقق من ما تم إنجازه فعليا على الأرض، بينت الدراسة نفسها ضعف متابعة الجهة المنفذة للمشاريع بعد تنفيذها، وهذا ما توصلت إليه هذه الدراسة من خلال طريقة تنفيذ المشروع. بينت دراسة نجم بأن الفئات المستهدفة مغيبة في مرحلتي تصميم المشروع ومتابعته وهذا يثير القلق بشكل عام في قدرة المشروع على تحقيق أهدافه، وأن التقييم يكون من طرف منسقي المشروع وهذا يخالف حيادية وموضوعية التقييم، وقد لفتت دراسة نجم الإنتباه إلى ضرورة التحقق من ما يتم إنجازه على الأرض وعدم الاكتفاء فقط بدراسة التقارير ووثائق المشروع وهذا ما قد تم العمل عليه خلال هذه الدراسة، اظهرت الدراسة أيضاً أن التواصل مع المستفيدين واهتمام ومتابعة الجهة المنفذة دون المستوى المطلوب، وهذا ما يثير التساؤل حول تنظيم المزارعين وضرورة التواصل الفعال مع المستفيدين خلال فترات تنفيذ المشروع وبعد تنفيذه.

لم تكن دراسة عمرو دراسة تقييمية بحد ذاتها وإنما كانت للتعرف على واقع المتابعة والتقييم في برامج ومشاريع استصلاح الأراضي، أظهرت الدراسة ضعف المتابعة والعلاقة بالمستفيدين بعد انتهاء المشروع، وبينت أنه لايتم ربط عمليات التقييم بالمعايير الدولية المتبعة وضعف في فهم مصطلح المتابعة والتقييم من قبل المبحوثين، تختلف هذه الدراسة عن دراسة عمرو في انها دراسة تقييمية وليس للتعرف على واقع المتابعة والتقييم، كما أشارت الدراسة إلى ضعف في تقييم الآثار الناجمة عن برامج ومشاريع الاستصلاح، مع أن المشاريع تقوم في الأساس على إحداث تغييرات ايجابية في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمستفيدين والمجتمع وهذا ما يحتم تقييمها لتعزيز الايجابي وتفادي السلبي.

تطرقت دراسة حماد إلى معايير التقييم التي سيتم اعتمادها في هذه الدراسة وأشارت إلى أن خبرة المنظمة وعنوانها يرتبطان بمعيار الفاعلية وسيتم التحقق من ذلك من خلال مقابلة منسقي المشروع في المؤسسات المنفذة(ايكاردا، المركز الوطني للبحوث الزراعية، الإدارة العامة للإرشاد وأصحاب القرار).

يلاحظ على دراسة الجيوسي بعدم إعتمادها على نهج تقييم واضح وذلك حسب تصنيفات التقييم المعروفة سواء كان ذلك انواع التقييم حسب التوقيت أو المقيم أو وظيفة التقييم بذلك لم تتبع اسلوب شامل لمعايير محددة، أولت اهتماما كما هو الحال في هذه الدراسة إلى التأثيرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية للمشروع واعتمدت معايير الأمن الغذائي كما وردت في استراتيجية الأمن الغذائي الفلسطيني. تختلف هذه الدراسة عن دراسة الجيوسي في أنها اعتمدت على معايير واضحة، وقد وائمتها لتناسب خصوصية هذه الدراسة.

ومن المآخذ على تقييم فريمان لمشروع التنوع الحيوي في انه اكتفى بمراجعة وثائق المشروع لمعرفة كفاءته ولم يأخذ مؤشرات محددة لقياس الكفاءة أو مؤشرات لقياس اي معيار آخر من معايير التقييم، لقد ساوى بين المستفيدين من ناحية وبقية الشركاء من الناحية الثانية مع أن المستفيدين لهم الدور الأكبر في تقييم المشروع كونه يؤثر في حياتهم ومستقبلهم.

بخصوص دراسة كراوفورد، برمان، بتوكس فقد ركزت على تقييم فاعلية مشاريع المساعدات ولم تأخذ بعين الاعتبار المعايير الأخرى كما هو الحال في الدراسة الحالية، كما انها تختلف عن الدراسة الحالية في أنها بنت عملية التقييم على فرضيات ثلاث بالإستناد إلى آثار المشروع، وجاءت بطريقة مستحدثة في مواءمة المؤشرات المركبة مع آثار المشروع لاستخدامها في عملية التقييم، ومن هذه المؤشرات، مؤشر التغير في الإنتاجية، ومؤشر التغير في الموارد الطبيعية وقد قامت الدراسة بالإستدلال على المؤشرات المركبة من خلال مؤشرات فرعية، تختلف الدراسة الحالية في أنها تبنت عدة معايير يمكن قياسها بعدة مؤشرات عادية ولم تكتفي بمعيار واحد فقط.
وفيما يتعلق بدراسة باني وآخرون فقد ركزت على تقييم معياري الكفاءة والفاعلية، واتبعت أسلوب شامل في عملية التقييم، تختلف الدراسة الحالية في أنها اعتمدت في عملية التقييم على عدة معايير، وتتفق معها في انها قامت بعملية تقييم شاملة للمشروع مقصد التقييم.

تناولت دراسة سفايا، سبيرو على جمع عدة تنبؤات لمعرفة مدى استدامة المشاريع المقيمة، حيث ركزت على معيار الإستدامة فقط على ضوء عدة متنبئات بإلائها أهمية للتمويل الخارجي، أما الدراسة الحالية فقد ركزت على الإستدامة إلى جانب عدة معايير أخرى، كما انها ركزت على أهمية الإستدامة في كونها عاملاً ذاتيا في استمرار المشروع وليس في تقيدها بممول خارجي كما جاء في دراسة سفايا، واعتبرت الدراسة الحالية معيار الاستدامة من أهم المعايير في كونه يتقاطع مع جميع عناصر منطق المشروع، تتفق الدراسة الحالية مع دراسة سفايا في اعتبار المؤسساتية من عناصر الاستدامة ولكنها

في المقابل اعتبرت أهم ركن من اركان المؤسساتية هو تنظيم المستفيدين في جمعيات تمثلهم وترعى مصالحهم.

5.2 الخلاصة

في هذا الفصل تم تناول مفهوم التقييم ومعاييره، كذلك المؤشرات والنظريات التي تعلقت بالتقييم، والدراسات السابقة، كان الهدف من هذا الفصل هو معرفة رأي الأدب النظري وربطه في مسار الرسالة، ولتعزيز موقف الباحث من ناحية تبني معايير التقييم وتسخيرها لقياس تحقق الأمن الغذائي ومستوى المعيشة، لقد تم الرجوع إلى تسعة دراسات عالجت موضوع تقييم المشاريع. وسيتم البحث في الفصل القادم منهجية الدراسة وإجراءاتها، من ناحية المجتمع والعينة وأدوات القياس.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة وإجراءاتها

اعتمد في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتقييم المشروع الهولندي، وذلك لأن الدراسة لم تقتصر فقط على وصف الظاهرة وانما تعدت ذلك إلى تحليلها من خلال استطلاع رأي المستفيدين عن المشروع ومعرفة تأثيره على حياتهم، وتعتبر هذه الدراسة دراسة تقييمية من ناحية وظيفتها، وقد اتبعت دراسة المشروع الهولندي **– برنامج تعزيز الأمن الغذائي ومستوى المعيشة للمجتمعات الريفية الفقيرة في فلسطين في المشروع الفرعي المعنون: زيادة إنتاجية وإستقرار المحاصيل البعلية الرئيسية في فلسطين لضمان الأمن الغذائي وتحسين سبل معيشة المزارعين**–، وقد تم من خلال هذه الدراسة جمع البيانات من المبحوثين من خلال ثلاث استبيانات واحدة للمستفيدين كانت استبانه منظمة تم التحقق من صدقها وثباتها، والأخريتين كانتا على شكل مقابلات منظمة للمنفذين وصانعي القرار. وقد تم تحليل البيانات بإستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS)، بلغ مجتمع الدراسة 160 مستفيد، بالإضافة إلى اجراء 25 مقابلة منظمة لصانعي القرار والمنفذين، كان منها 17 مقابلة مع المنفذين والبقية مع صانعي القرار، وقد نظمت ثلاث مجموعات بؤرية من اثنى عشر مستفيد في كل واحدة على الأكثر، في مواقع المشروع في كل من قرى (كفر دان– جنين، المغير– رام الله، عقابا– طوباس)، تنظيم جولات استطلاعية للمشروع في مواقعة المختلفة لملاحظة المشروع ونشاطات المستفيدين عن قرب. وقد تم الرجوع إلى وثائق المشروع سيما التقرير النهائي للمشروع، دراسة الأساس والتقييم الريفي السريع وتقارير التقدم السنوية لمقارنتها بنتائج هذه الدراسة. كما تم إجراء بعض المقابلات غير المنظمة مع عدد من الخبراء في مجال تقييم المشاريع وفي مجال الدراسات الاقتصادية والاجتماعية.

ولكي يتمكن الباحث من الإحاطة بتفاصيل المشروع وللتمكن من جمع البيانات اللازمة فقد تم اللجوء للبيانات بنوعيها الثانوي والرئيسي:

1.3 البيانات الثانوية

لقد تم الرجوع إلى وثائق المشروع المختلفة من بداية تصميمه مرورا بتقارير التقدم التي تطرقت إلى سير العمل وحتى التقرير النهائي، وتم الرجوع أيضاً لتقرير من منسق المشروع وقوائم المستفيدين وتوزيعهم على مناطق المشروع.

2.3 البيانات الرئيسية

تكونت البيانات الرئيسية لهذه الدراسة في ما تم جمعه من خلال أدوات الدراسة التي تمثلت بالاستبيان الذي وزع على المستفيدين والمقابلات المنظمة للمنفذين وأصحاب القرار والمجموعات البؤرية وما تم ملاحظته اثناء الجولات بين المزارعين، إضافة إلى ذلك فقد تم جمع 20 استمارة من مزارعين في مناطق المشروع يعرفون عن المشروع وانشطته ولكنهم لم يستفيدوا من خدماته، وذلك بهدف معرفة ارائهم الحيادية كونهم لم يستفيدوا من الخدمة، ولم تجمع إستماراتهم بطريقة احصائية.

3.3 عرض لأدوات الدراسة ومحتوياتها

الإستبيان الرئيسي، نموذج مقابلة منظمة للمنفذين، نموذج مقابلة منظمة لأصحاب القرار، المجموعات البؤرية.

1.3.3. الإستبيان الرئيسي:

تكون الاستبيان الرئيسي من 125 سؤال تنوعت بين أسئلة مفتوحة ومغلقة أما الأسئلة المغلقة فأغلبيتها اتبعت مقياس ليكرت الخماسي، وهناك اسئلة اختيار من متعدد، واسئلة مقارنة. وقد احتوى الاستبيان على عدة اجزاء تم تفصيلها أدناه:

1. الصفحة التعريفية التي تضمنت تعريف للمستفيد بان البيانات التي سيتم الحصول عليها ستكون لأغراض البحث، اضافة إلى اسم المبحوث ورقم هاتفه الأرضي أو المحمول.
2. الجزء A: احتوى على معلومات عامة عن المبحوث، من مكان سكنه وعدد أفراد الأسرة ومعلومات أخرى مخصصة له كونه مزارع مثل مساحة التي يزرعها، ونمط المزارعة فيما إذا كان متفرغا للزراعة...

3. الجزءB : تضمن معلومات تتعلق بالمشروع: وذلك لمعرفة نوعية الخدمة التي قدمت للمستفيد من خلال المشروع.
4. الجزء C: تكون من عدة مؤشرات عن طريق اسئلة لتحديد ملاءمة المشروع حيث تم ربط معيار الملاءمة بمجموعة من الأسئلة لتحديد مدى تحقق هذا المعيار بالتركيز على المستوى الجزئي وهو حالة المزارع نفسه، بالإضافة إلى ربط المعيار نفسه بنواتج المشروع وهدفه العام الذي هو تعزيز الأمن الغذائي ورفع مستوى المعيشة.
5. الجزء D: يتعلق بمعيار كفاءة المشروع حيث ارتبط هذا المعيار بمدخلات المشروع وانشطته ومخرجاته حسب منطق المشروع أو بمدخلاته وعملياته ومخرجاته حسب نوع المؤشرات التي تمثلت من خلال مجموعة من الأسئلة لقياس المعيار المذكور، وكذلك احتوى هذا القسم على تحليل للتدريب الذي تلقاه المستفيدين من خلال انشطة المشروع، كما احتوى على مقارنة بين مدخلات المنتج الذي ينطبق على حالة المزارع قبل وبعد المشروع.
6. الجزءE: يتعلق بمعيار فاعلية المشروع حيث ارتبط هذا المعيار بما ارتبط به المعيار السابق ولكن اعتمد على قياس فاعلية المشروع من خلال مقارنة سنوات المشروع الأربعة وملاحظة التغيرات على اداء المزارع في عملية الزراعة.

الجزء F: اشتمل هذا الجزء على عدة أسئلة بهدف قياس معيار الاستدامة المحتملة للمشروع من عدة نواحي: (على صعيد التأثير في الأنظمة والسياسات، على صعيد الجوانب التنظيمية والمؤسساتية والمالية، الجوانب التقنية، الجوانب الإجتماعية والثقافية والبيئية)

الجزء G: تطرقت إلى دراسة الآثار المحتملة للمشروع على الفئات المستهدفة من النواحي (الاقتصادية، الاجتماعية، الفيزيائية، البشرية والطبيعية).

2.3.3. المقابلة المنظمة للمنفذين:

تكون نموذج المقابلة المنظمة للمنفذين من 30 سؤال تنوعت بين أسئلة عامة تتعلق بالمبحوث واسئلة أخرى حسب مقياس ليكرت، واسئلة نعم أو لا مشروطة في حال كانت الإجابة نعم أو لا والأسئلة المفتوحة التي حددت بعدة نقاط، وتضمن النموذج الأجزاء التالية:
الجزء A: تكون من معلومات عامة تتعلق بالمبحوث من ناحية طبيعة عمله ومؤهله ودوره في المشروع...
الجزء B: وهذا الجزء صمم على مقياس ليكرت لقياس أداء المشروع حسب وجهة نظر المنفذين.

الجزء C: وجاء هذا الجزء تحت عنوان اسئلة اخرى منها، كان مشروطاً بين نعم أو لا وفي حال كانت الإجابة نعم أو لا فعلى المستجيب ذكر الأسباب بالإضافة إلى الأسئلة المفتوحة المحددة بنقطتين أو ثلاث نقاط.

3.3.3. المقابلة المنظمة لأصحاب القرار:

تكون هذا النموذج من 16 سؤال على شكل جزئين نفصلهما ادناه:
الجزء A: تكون من معلومات عامة عن المستفيد وطبيعة عمله ودوره أو صلته بالمشروع.
الجزء B: تكون من أسئلة متنوعة حددت باجابتين نعم أو لا مشروطتين، بمعنى إذا كانت الإجابة نعم أو لا فيشترط التوضيح حسب الحالة، إضافة إلى عدة أسئلة مفتوحة ولكنها محددة في نفس الوقت بنقطتتين أو ثلاث نقاط.

4.3 صدق أداة القياس

المقصود بصدق الإستبيان أن تقيس أسئلته ما وضعت لقياسه حيث تم التأكد من صدق الإستبيان من خلال عرضه على المحكمين، فبعد أن قام الباحث بتصميم أداة الدراسة فقد عرضها على المحكمين الموضحة أسماءهم في الملحق (14.1) بغرض أخذ ملاحظاتهم وتعليقاتهم. وقد تم الأخذ بمقترحاتهم وتضمينها في الاستبيان مع مراعاة ما يخدم اجراء البحث.

5.3 ثبات أداة القياس

يقصد بثبات الإستبيان الإستقرار في نتائجه فيما لو تم توزيعها على أفراد المجتمع أكثر من مرة في ظروف وشروط مشابهة، وبغرض التحقق من ثبات أداة القياس فقد تم توزيع الاستبيان على أربعة عشر مستفيد مع الأخذ بعين الاعتبار التوزيع الجغرافي لهم في مناطق المشروع، حيث وزع الإستبيان عليهم في كل من مناطق المشروع في (طوباس، جنين، رام الله) وعبئ مباشرة. وبعد شهر إلى خمسة واربعين يوما تم تكرار العملية على نفس المستفيدين وبعد ذلك تم ادخال البيانات إلى برنامج ال SPSS واجري فحص ترابط اجوبة المستفيدين عموما في كلا الاستبيانين حيث حسبت الفروق بين المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين ومن ثم تم حساب معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) بين إجاباتهم في المرتين، بهدف قياس درجة الارتباط التي كانت (.863)، كما اجري قياسا لمعامل كرونباخ الفا (Cronbach's Alpha) لقياس الإتساق الداخلي

لأسئلة الاستبيان وذلك على أربعة عشر مبحوثاً الذين أخذت منهم البيانات في المرة الثانية حيث بلغ (.868)

6.3 مجتمع الدراسة

لقد اعتمدت هذه الدراسة طريقة المسح الشامل وذلك لجمع البيانات من مجتمع الدراسة، وقد وزع الإستبيان على المستفيدين المباشرين البالغ عددهم 160. ولم يتم التمكن من تعبئة الإستبيان من كل أفراد المجتمع للأسباب الموضحة أدناه، في الجدول (1.3) علماً بأنه قد تم تعبئة الإستبيان من 130 مستفيد.

جدول 1.3: أسباب تعذر جمع البيانات من بعض المستفيدين:

رقم	السبب	العدد
.1	الوفاة	2
.2	الاعتقال من قبل الإحتلال	2
.3	لم تصلهم الخدمة من خلال جمعيتهم مع ان الاسم مسجل بالحصول على الخدمة	1
.4	فشل المشروع من بدايته عند المستفيد	1
.5	الرفض	2
.6	غير موجود في الموقع المسجل عليه	3
.7	صعوبة الوصول إليهم	5
.8	تعبئة استبيانات ثبات الأداة	14
	المجموع	30

ويقصد بالمستفيد المباشر: هو المزارع الذي تلقى خدمة واحدة على الأقل من المشروع خلال فترة التنفيذ التي بدأت في العام 2010 وانتهت في أواخر العام 2013، على ان يكون قد قام بعملية الزراعة والحصاد.

المستفيد غير المباشر: هو الذي لم يستفد من الخدمات المذكورة التي تتعلق بالمستفيد المباشر وإنما استفاد من جزء منها، مثل التدريب غير المباشر، شراءه للبذور المحسنة من المنتجين وإكثارها، شراء المشروع للبذار الذي انتجه، افراد الأسره الآخرين).

لقد تعاملت الدراسة مع الضفة الغربية كوحدة واحدة، تبعاً لذلك فقد تم الوصول لكل محافظة ولكل مستفيد مباشر فيها وقد جاء توزيع المستفيدين حسب الجدول أدناه:

جدول 2.3: توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب المحافظة :

رقم	المحافظة	عدد أفراد المجتمع	عدد أفراد المجتمع الذين تم مسحهم
.1	جنين	69	55
.2	طوباس	24	18
.3	رام الله	32	29
.4	طولكرم	9	2
.5	القدس	19	19
.6	الخليل	7	7
	المجموع	160	130

وفيما يتعلق بوسائل جمع البيانات الأخرى فقد تم جمع بياناتها كما سيتم الإشارة أدناه:

7.3 مقابلات المنفذين

بناء على البيانات المقدمة من منسق المشروع فقد تم تحديد 19 من منفذي المشروع حيث تم مقابلة 17 منهم وكان المنفذين من مديريات الزراعة والمحطات الزراعية ومركز البحوث والمؤسسات الشريكة، ومن الإدارة العامة للإرشاد الزراعي والتنمية الريفية، وقد تم تحديد هؤلاء المنفذين نظراً للتعاون الذي تم من خلال المشروع بين مركز البحوث والإدارة العامة للإرشاد فقد قام المرشدون الزراعيون في المحافظات بعملية تنفيذ المشروع، وكان دور المحطات الزراعية متابعة المشاهدات، كذلك كان دور معهد أريج، وقد قامت جامعة القدس بالإستشارة العلمية، وأشترك اتحاد لجان العمل الزراعي في التنفيذ مع المستفيدين، وكان هناك 5 منفذين في مركز البحوث تنوعت ادوارهم بين متابعة المشاهدات والتنفيذ، وأيضاً كان منسق المشروع من مركز البحوث، وقد تمت مقابلتهم حسب النموذج المخصص والذي سبق وأن تم توضيح محتواه.

جدول 3.3: توزيع أعداد المنفذين حسب الجهة المنفذة/ المشاركة

الجهة	العدد	الجهة	العدد
المركز الوطني للبحوث الزراعية	5	جامعة القدس	1
الإدارة العامة للإرشاد الزراعي والتنمية الريفية	1	اتحاد لجان العمل الزراعي	1
مديرية زراعة القدس	1	مديرية زراعة جنين	1
مديرية زراعة الخليل	1	مديرية زراعة طوباس	1
جمعية مزارعي محافظة جنين	1	جمعية عقابا الزراعية	1
محطة العروب الزراعية	1	محطة بيت قاد الزراعية	1
محطة طولكرم الزراعية	1		
المجموع	17		

8.3 أصحاب القرار

بعد تحديد من هم أصحاب القرار تم مقابلة 8 منهم ممن تؤثر قراراتهم على سير العمل وتقدمه في المشروع بصفة جزء منهم أعضاء في اللجنة التوجيهية للمشروع، ولقرارات الجزء الآخر آثار وانعكاسات على المشروع بشكل عام، لذلك فقد تم مقابلة: وكيل وزارة الزراعة، مدير عام المركز الوطني للبحوث الزراعية، مدير عام الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية، مدير المشروع، مدير عام المركز السابق، نائب مدير عام المركز، مدير دائرة بحوث الإنتاج ووقاية النبات في المركز، مديرة المشاريع في اتحاد لجان العمل الزراعي.

9.3 المجموعات البؤرية

عقدت ثلاثة مجموعات بؤرية بعد الترتيب المسبق لها مع أصحاب العلاقة في المحافظات، وقد تم الإجتماع بهم في مناطق محايدة لتفادي أي نوع من التحيز، وقد تمت إدارة المجموعات بنجاح واثير في كل منها نقاش حول مجمل القضايا التي تتعلق بالمشروع سواء من ناحية الخدمات إلى الآثار والمشاكل والعقبات. ولاتباع هذا الأسلوب أثر بالغ في توطيد أواصر الترابط الوثيق بين أسلوبي البحث الكمي والكيفي، لذلك وبهدف تعزيز البيانات الكمية التي تم الحصول عليها من الإستبيان الرئيسي فقد تم عقد ثلاث مجموعات بؤرية في مناطق المشروع:

1. مجموعة بؤرية لمزارعي البطيخ في قرية كفردان شمال غرب جنين بتاريخ 2014/8/19 بمشاركة 12 مزارع.
2. مجموعة بؤرية للمستفيدين في منطقة طوباس عقدت في قرية عقابا بتاريخ 2014/9/8 بمشاركة 10 مزارعين.
3. مجموعة بؤرية للمستفيدين في قرية المغير– رام الله عقدت بتاريخ 2014/9/25 بمشاركة 8 مزارعين.
4. **الملاحظة المباشرة:** نتيجة الزيارات المتكررة لمناطق المشروع وللمستفيدين فقد تم ملاحظة بعض القضايا التي لم يكن بالإمكان السؤال عنها أو التدقيق فيها لأن الملاحظة كانت تكفي.

10.3 عرض الاختبارات والطرق التي تم استخدامها خلال التحليل

1. تصنيف إجابات الإستبيان الرئيسي والمقابلات المنظمة ذات الأسئلة المفتوحة والمشروطة في مجموعات وحساب النسبة المئوية لكل مجموعة من خلال برنامج Excel.
2. تحديد الإتجاه العام لإنتاج محصولي القمح والبطيخ على امتداد سنوات المشروع، من خلال برنامج Excel.
3. إستخدام الأوامر Compute و Recode لتجميع المتغيرات وإعادة ترميزها.
4. الإستعانة بإختبار Crosstabulation في حساب معامل إرتباط جاما للبيانات الرتبية من خلال برنامج SPSS، وذلك لإختبار الفرضيات الإحصائية، وتم بواسطة الإختبار نفسه تحليل السؤال المتعلق بالتدريب.
5. إجراء اختبار Independent Samples T Test لمعرفة علاقة التدريب الذي تلقوه المستفيدون بالربحية، وقد أختبرت متوسطات ربحيتهم بمتوسطات إجاباتهم التي وقعت ضمن مجموعتين نعم ولا.
6. إجراء اختبار One way Anova لمعرفة التباين في متوسطات إجابات المستفيدين التي تتعلق بالربحية بإجاباتهم على سؤال يتعلق بأفضلية البذور المحسنة، وقد كانت إجاباتهم ضمن مقياس ليكرت لخمسة مجموعات.
7. إستخدام الإحصاءات الوصفية والتكرارات ومقاييس التشتت والنزعة المركزية، لمعرفة إتجاهات إجابات (المستفيدين، المنفذين، أصحاب القرار). وتحليل إجاباتهم على أساس النسب المئوية أو العدد.

11.3 الخلاصة

لقد تم خلال هذا الفصل التعريف بمجتمع الدراسة، كما تم إستعراض أدوات القياس ومضمونها، والتحقق من الإستبيان الرئيسي بعرضه على المحكمين ومن ثم قياس الإتساق الداخلي لأسئلته والإرتباط بين متوسطات إجابات المستفيدين في المرتين التي وزع فيهما الإستبيان عليهم، وقد تم إستعراض الطرق والأساليب التي حللت فيها البيانات، في الفصل القادم سيتم عرض لنتائج الدراسة من خلال البيانات التي جمعت بواسطة أدوات القياس المختلفة، وسيتم في الفصل القادم عرض نتائج الدراسة يتخلله التحقق من فرضيات الدراسة وسيتم التعليق على النتائج من منظور إحصائي.

الفصل الرابع

عرض نتائج الدراسة

سيتم في هذا الفصل عرض لنتائج الدراسة ابتداء من وصف خصائص مجتمع الدراسة إلى الفرضيات الإحصائية التي صيغت باعتبارها موجهاً للبحث، لذلك سيتم تقسيم هذا الفصل إلى أجزاء وتخصيص جزء لكل معيار من معايير التقييم لعرض علاقتها بمتغيري الأمن الغذائي ومستوى المعيشة وسيتم في نهاية كل جزء التحقق من الفرضية سواء بالاحتفاظ بها أو رفضها.

1.4 خصائص مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من ثلاث فئات: (المستفيدين، المنفذين، أصحاب القرار).

1.1.4. الخصائص الديمغرافية والمعلومات الأساسية للمستفيدين:

تبين من نتائج تحليل الإستبيان الرئيسي أن 127 مستفيداً يسكنون القرية مقابل اثنان يسكنان في المدينة ومستفيد واحد يسكن مخيم، وقد توزع أفراد المجتمع حسب المحافظة كما هو مبين أدناه:

جدول 1.4: توزيع المستفيدين حسب المحافظة

توزيع افراد المجتمع حسب المحافظة		
المحافظة	العدد	النسبة المئوية
جنين	55	42.3
طوباس	18	13.8
رام الله	29	22.3
طولكرم	2	1.5
القدس	19	14.6
الخليل	7	5.4
المجموع	130	100

يظهر في الجدول أعلاه بأن أعلى نسبة من المستفيدين تركزت في محافظة جنين، وهذا يعود للمساحات الزراعية الواسعة التي تزرع بالمحاصيل الحقلية، وجودها ضمن المحافظات الثلاث التي استهدفها المشروع منذ بدايته وقربها من مركز الجهة المنفذة، يليها بذلك رام الله بسبب وجودها ضمن المحافظات الثلاث الأولى وطوباس مقارنة بعدد سكانها. أما بخصوص محافظات طولكرم والخليل والقدس فقد امتد اليها المشروع سنة 2012 ولم تكن ضمن المحافظات التي استهدفها المشروع منذ البداية. وقد توزع المستفيدون في 49 تجمع سكاني في ستة محافظات حيث بلغ عدد التجمعات السكانية في محافظة جنين 22 تجمع، يليها القدس 12 تجمع، وطوباس 6 تجمعات، الخليل 4، ورام الله 3 وطولكرم 1.

جدول 2.4: توزيع المستفيدين حسب الفئة العمرية

الفئات العمرية لأفراد المجتمع	التكرار	النسبة المئوية
20-30	3	2.3
31-40	20	15.4
41-50	46	35.4
51-60	28	21.5
61-70	21	16.2
71-100	7	5.4
المجموع	125	96.2
بدون إجابة	5	3.8
المجموع	130	100.0

تشير الفئات العمرية في الجدول أعلاه بأن أعمار أغلب المستفيدين تزيد عن 31 سنة وذلك يشير إلى أن معظمهم من أرباب الأسر.

وتبين أن 100% من المستفيدين هم من الذكور.

جدول 3.4: توزيع المستفيدين حسب المستوى التعليمي

الحالة التعليمية	التكرار	النسبة المئوية
أمي	6	4.6
يقرأ ويكتب	4	3.1
أساسي	30	23.1
ثانوي	50	38.5
دبلوم فأعلى	40	30.8
المجموع	130	100.0

يشير الجدول أعلاه أن الحالة العلمية للمستفيدين قد تركزت في الفئتين ثانوي ودبلوم فأعلى، إن ذلك يساعد على تقبلهم للتدريب والمعلومات الجديدة التي من الممكن أن يتلقوها من خلال عمليات الإرشاد والمتابعة، كما يساعد ذلك أيضاً على عملية الاتصال والتواصل بين المزارعين أنفسهم.

وقد تم تصنيف عدد الذكور في عائلات المستفيدين بحيث كان عدد الأسر التي تضم من 1–3 ذكور 52 أسرة، وشكلت العائلات التي يوجد بها من 4–7 ذكور 61 أسرة، أما الأسر المتبقية التي يوجد بها من 7–12 ذكرا فقد شكلت 14 أسرة، ووجد 3 إستبانات بدون إجابة. في المقابل كان عدد الأسر التي يوجد بها من 1–4 إناث 98 أسرة، والأسر الباقية وعددها 29 أسرة فكانت تحتوي أكثر من 4 إناث. وبخصوص عدد العاملين في الزراعة من الذكور والإناث، فقد كان عدد الأسر التي يوجد بها من 1–3عاملين في الزراعة من الذكور 120 أسرة و10 أسر كان الذكور العاملين يشكلون أكثر من 3. بالمقابل فقد تبين أن عدد الأسر التي تشكل فيها الإناث العاملات في الزراعة من 1–3 46 أسرة وكان هناك 75 أسرة لا يوجد فيها إناث عاملات في الزراعة، والعدد المتبقي فكانت الإناث العاملات يشكلن أكثر من 3. وعدد الأسر التي لا يوجد بها ذكور يعملون خارج الزراعة 73 أسرة، و48 أسرة شكل فيها الذكور العاملين خارج المزرعة من 1–3، والأسر المتبقية كان فيها عدد الذكور العاملين خارج الزراعة أكثر من 3. وقد كُشِف أيضاً أن عدد الأسر التي لا يوجد فيها إناث يعملن خارج الزراعة 121 أسرة، والأسر السَّبع المتبقية وجد فيها من 1–4 عاملات خارج الزراعة، وكان هناك استبيانين بدون إجابة.

جدول 4.4 توزيع المستفيدين حسب طريقة إدارة المزرعة، كما هو مبين في الجدول أدناه:

نوعية الأرض	تكرار	النسبة المئوية
ملك	68	52.3
استئجار	37	28.5
مشاركة	5	3.8
ملك واستئجار	15	11.5
ملك ومشاركة	1	.8
ملك، استئجار ومشاركة	2	1.5
استئجار ومشاركة	2	1.5
مجموع	130	100.0

يظهر من الجدول أعلاه بأن أغلبية المزارعين المستفيدين يملكون أراضيهم وهذا مؤشر جيد في ظل ارتفاع أسعار أجرة الأراضي نظرا لزيادة الطلب على الأراضي بسبب زراعة التبغ وخصوصاً في محافظة جنين. ويظهر أيضاً من الجدول أن نسبة مستأجري الأراضي الزراعية 28.5% وهذا رقم لا يستهان به لأن ذلك يضيف عبئاً إضافياً على المزارع في ظل ارتفاع مدخلات الإنتاج.

عندما تم تقسيم مساحة الأراضي المملوكة، المستأجرة والمشارك فيها لدى المستفيدين إلى فئات فقد تبين أن عدد المستفيدين الذين يحوزون على أراضي مساحتها من 1–5 دونم قد بلغوا 19 مستفيداً، والذين يحوزون على مساحة أراضي من 6–10 دونم 30 مستفيداً، وأظهر التحليل بأن 32 مستفيداً يحوزون على مساحة أراضي تراوحت بين 11–20 دونم، أما البقية وعددهم 45 مستفيداً فقد تبين أنهم يحوزون على أكثر من 21 دونم، في حين وجود 4 إستبانات بدون إجابة.

التفرغ للعمل الزراعي:

جدول 5.4: توزيع المستفيدين حسب التفرغ للعمل

التفرغ للعمل الزراعي	التكرار	النسبة المئوية
متفرغ	81	62.3
غير متفرغ	49	37.7
المجموع	130	100.0

كما هو ملاحظ من الجدول فإن أغلبية المزارعين متفرغين فهؤلاء قادرون دون غيرهم على متابعة حقولهم ولديهم الوقت الكافي للإشتراك في أنشطة المشروع أكثر من غيرهم.

جدول 6.4: توزيع المستفيدين حسب الإنتساب لجمعية زراعية

	التكرار	النسبة المئوية
نعم	53.0	40.8
لا	77.0	59.2
المجموع	130.0	100

يشير الجدول أعلاه أن أغلبية المزارعين غير منتسبين لجمعيات زراعية، وهذا يؤثر على تلقيهم للخدمات ويضعف من عملية الاتصال والتواصل فيما بينهم هذا من ناحية، وفيما بينهم وبين الجهة المنفذة من الناحية الأخرى.

وعند سؤال المستفيدين عن النسبة التي يشكلها الدخل الناتج عن الزراعة من الدخل الإجمالي، فكانت النتيجة بأن أجاب 4 مزارعين بأن الناتج من الدخل الزراعي لا يشكل لهم أي شيء، وأجاب 10 مستفيدين بأنه يشكل من 1-5%، و23 آخرين أجابوا بأنه يشكل لديهم بين 6-10%، وكانت اجابات 14 مستفيداً بأنه يشكل من 11-20%، و24 أخرين شكلت نسبة الدخل الزراعي من الدخل الإجمالي بين 21-30%، ونسبة من 31-50% انطبقت على 20 مستفيداً، وكانت إجابات 6 مستفيدين بأنه يشكل من 51-70%، و8 مستفيدين شكل لديهم ما نسبته 80%، والبقية وعددهم 21 مستفيد فقد كان اعتمادهم بالكامل على الدخل المتأتي من الزراعة.
وقد تبين أن 90% من أصحاب القرار في المزرعة هم من أرباب الأسر، مقابل 3.8% من ربات البيوت، و 2.3% ذكروا بأن الأخ الأكبر هو صاحب القرار في المزرعة، و 2.3% صاحب القرار هي ربة البيت بالاشتراك مع الأخ الأكبر، و 1.5 ذكروا بأن صاحب القرار غير ما تم ذكره.

2.4 معلومات تتعلق بالاستفادة من المشروع

صنفت الخدمات التي قدمت للمستفيدين من خلال المشروع بأن 23.8% قدمت إليهم بذور محسنة فقط، و 3.1% بذور محسنة وتدريب، ومن قدمت اليهم بذور محسنة وتدريب وأسمدة فشكلت نسبتهم 6.9%، ونسبة 5.4% قدمت اليهم أشتال البطيخ، و 14.6% قدمت لهم بذور محسنة وتدريب

وأسمدة ومبيدات، و 15.4% قدمت لهم بذور محسنة وأسمدة ومبيدات، ونسبة 21.5% قدمت اليهم بذور محسنة ومبيدات وكل المذكورين يشكلون 90.7% من المستفيدين، أما البقية فقد توزعت عليهم الخدمات بين أشتال، تدريب، بلاستيك وأسمدة.

وقد ذكر المستفيدون بأنهم قبل تدخل المشروع قد كان يزرع القمح فقط ما نسبته 20.8% منهم أما الشعير والحمص فقط فكانت نسبتهم 2.3% و 1.5% على التوالي، يتبع البطيخ فقد كان يزرعه ما نسبته 8.5%، وبخصوص العدس فكان دائماً مشتركا مع محاصيل أخرى. وشكل المستفيدون الذين كانوا ينوعون محاصيلهم نسبة جيدة، فكانت نسبة الذين يزرعون القمح والشعير والحمص 13.8% والقمح والشعير 22.3% والقمح مع الشعير والعدس فشكلوا نسبة 2.3%، وقد اشرك منهم زراعة القمح مع الحمص ليشكلوا 3.8%، ومثلهم من كانوا يزرعون محاصيل أخرى إلى جانب القمح والشعير، وبذلك فإن نسبة ما تم ذكرهم قد شكلوا 79.1%، والبقية فقد توزعت المحاصيل الذي كانوا يزرعونها قبل المشروع بين القمح والشعير والحمص والعدس والبطيخ والخضار ولكن ليس تفردا بمحصول واحد وإنما بالاشتراك في ما بين المحاصيل المذكورة وبنسب مختلفة.

وقد أدخل المشروع بذور محسنة من الأصناف التي كان يزرعها المستفيدون، وقد احتلت نسبة بذور القمح المحسنة النصيب الأكبر حيث بلغت 46.2% والشعير 8.5%، أما الحمص فكانت نسبته 10.8% والعدس 3.1%، وقد شكل البطيخ نسبة 10.8%، وقد كانت نسبة المستفيدين الذين زرعوا القمح والشعير 7.7%، القمح والحمص 6.2%، القمح والشعير والحمص 3.1%، اما البقية ممن زرعوا أكثر من محصول من المحاصيل المذكورة توزعت بين القمح والشعير والعدس والحمص والبطيخ فشكلوا 2.4%.

وفي اجابتهم على سؤال فيما لو كانت كمية البذور تزيد كل عام عن الذي سبقه، أجاب 55.4% بنعم و 36.9 اجابوا لا وكان 7.7 من القيم مفقودة. وقد تبنى خدمات المشروع من المزارعين عام 2010 13% وفي العام 2011 فقد تبنى الخدمة 46.9%، و 33.1% تبنوها عام 2012 وفي علم 2013 تبنى الخدمة 9%.

لم يشكل الدخل الناتج من المشروع أي قيمة ل 38 مستفيداً، وقد شكل من 1-5% من الدخل الإجمالي ل 46 مستفيد، اما المستفيدين الذين شكل لديهم الدخل الناتج عن المشروع من 5-10% من اجمالي دخلهم فكان عددهم 16 مستفيداً، و 15 آخرين شكل لديهم ما نسبته من 11-20%، إضافة إلى 7 مستفيدين شكل لديهم من 21-30%، أما البقية وعددهم 4 مستفيدين فقد شكل لديهم الدخل الناتج عن المشروع 40% فأكثر.

جدول 7.4: توزيع المستفيدين حسب دورهم في المشروع

دور المستفيد في المشروع		
الدور في المشروع	**العدد**	**النسبة المئوية**
منتج بذار	17	13.1
مكثر بذار	76	58.4
مشاهدات	2	1.5
مزارع بطيخ	15	11.5
منتج ومكثر بذار	5	3.8
منتج بذار ومشاهدات	4	3.1
منتج بذار ومكثر بذار ومشاهدات	9	6.9
مكثر بذار ومشاهدات	1	.8
مزارع بطيخ ومشاهدات	1	.8
مجموع	**130**	**100**

يظهر الجدول رقم (7.4) أعلاه أن الدور السائد للمستفيدين في المشروع هو اكثار البذار، الذي يتلخص دورهم في تلقي البذور من الجمعيات أو مركز البحوث أو مديريات الزراعة، أو من المؤسسات الشريكة، وإعادة النسبة التي تلقوها بحيث يقومون بالتصرف في الإنتاج المتبقي حسب احتياجاتهم، وفيما يختص بمنتجي البذار فإن دورهم هو اكثار النوعيات المطلوبة منهم بحيث تتلائم مع مناطقهم من ناحية جغرافية، كمية هطول الأمطار، نوعية التربة، بحيث تعود نسبة 25% إلى مديريات الزراعة ومركز البحوث لإعادة توزيعها بعد معالجتها، وفيما يتعلق بالمشاهدات فتتم من خلال تخصيص قطعة صغيرة عند المزارع لتجريب نوعية مدخلة من البذور، وتتم عملية مراقبتها من خلال أنشطة التفتيش الحقلي بمشاركة مزارعين آخرين، ويكون الإنتاج من نصيب المزارع الذي احتضن المشاهدة، وتتم المشاهدات أيضاً في اراضي مركز البحوث والمحطات التابعة له وبمشاركة المؤسسات الشريكة.

3.4 الملاءمة

بما أن المعلومات الأساسية للمستفيدين التي تم تحليلها أعلاه قد اشتملت على موضوع ملاءمة المشروع، فقد تم تخصيص جزء من الإستبيان الرئيسي لقياس معيار الملاءمة بصفته ركناً مهماً من أركان تقييم المشروع، لذلك سيتم في هذا الجزء تحليل إجابات المستفيدين التي ارتبطت بهذا المعيار للخلوص إلى اراءهم وصولا لتحقيق الأهداف المرجوة لهذه الدراسة.

1. تحديد أولويات المستفيدين: لقد تم سؤال المستفيدين عن الطريقة التي اتبعتها الجهة المنفذة في تحديد أولوياتهم فكانت النتيجة بأن أجاب 63.1% من خلال زيارتهم وهي النسبة الأكبر، وأجاب 10% من خلال ورش عمل تم دعوتهم لحضورها، وكانت إجابة 4.6% بأنه حددت أولوياتهم من قبل الجهة المنفذة من خلال عدة زيارات للمنطقة ، و 3.1% من خلال طرق أخرى، وأيضاً أجاب 3.1% بأنه تم تحديد أولوياتهم بطريقتين من خلال زيارتهم وعدة زيارات للمنطقة، و 6.2% أفادوا بأنه حددت أولوياتهم بالطرق الثلاث، والذين حددت أولوياتهم من خلال ورش العمل وعدة زيارات للمنطقة كانت نسبتهم 3.8%، و 4.6% على التوالي، وأجاب 1.5% بأنه لم يتم تحديد أولوياتهم.
2. خدمات مشابهة من جهات أخرى: كانت إجابة المستفيدين على التساؤل المفتوح فيما لو قدمت لهم خدمات مشابهة من جهات أخرى فكانت اجابة 86.9% بلا، وإجابة 13.1% بنعم، وقد توزعت إجاباتهم بأن أجاب منهم 7% بنعم ولم يذكروا الخدمة المقدمة، ومن قدمت إليهم بذور وأسمدة مثلوا 2%، و 1% قدمت إليهم آلات أو معدات، و 2% أشتال وأشجار.
3. أصناف كان من الأجدى تحسين بذورها: في معرض اجابة المستفيدين على السؤال المفتوح فيما لو كان هناك أصناف أخرى، كان من الأجدى تحسين بذورها ودعمها، كانت نسبة الذين أجابوا بلا 52.3% وبلغت نسبة الذين أجابوا بنعم 46.9% وفقدت قيمة واحدة. ولم يحدد 13% من الذين أجابوا بنعم نوع الصنف، وذكر 10% أنواع مختلفة من القمح، واتجه خيار 12% إلى البقوليات ومحاصيل الأعلاف، و 10% ذكروا الخضار بما فيها الشمام والبطيخ، و 1% ذكر السمسم، والأشجار الأخرى والنباتات الطبية كان نصيبها 2%.

- **الفرضية الأولى: لا يؤثر معيار ملاءمة المشروع تأثيراً ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ على تحقيق الأمن الغذائي ومستوى المعيشة للمستفيدين.**

قبل البدء في عملية التحقق من هذه الفرضية فقد تم تقسيم المتغير التابع ألا وهو الأمن الغذائي، ومستوى المعيشة إلى متغيرين، وقد تم تجميع المتغيرات التي هدفت إلى قياس الأمن الغذائي لدى افراد مجتمع الدراسة من معيار الآثار المحتملة، وذلك لسببين الأول أن الهدف العام للمشروع وهو المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي ورفع مستوى المعيشة يقع ضمن معيار الآثار المحتملة وهذا ما قد تم التطرق إليه في سياق الإطار النظري عند ربط معايير التقييم بمنطق المشروع ومؤشرات التقييم، أما السبب الثاني فالهدف منه توحيد اسئلة التقييم التي وردت ضمن معيار الآثار المحتملة، والتي تعلقت بالآثار القريبة المرتبطة بالأمن الغذائي ومستوى المعيشة في متغيرين تابعين ليسهل عملية اختبارهما، وفيما يتعلق بالأسئلة أو المتغيرات الفرعية التي جمعت فكانت (G2: وفر المشروع فرص عمل جديدة، G5: تحسن دخل اسرتك نتيجة لخدمات المشروع و G10: ساهم المشروع في التقليل من ديون الأسرة) هذا بالنسبة للمتغير التابع الرئيسي مستوى المعيشة، أما بخصوص متغير الأمن الغذائي فقد تم تجميع ثلاثة متغيرات أخرى تتعلق به هي (G4: زادت رقعة أرضك المزروعة، G6: أصبح لدى الأسرة اكتفاء ذاتي من الأصناف المزروعة، G7: أصبحت الأسرة قادرة على تلبية احتياجاتها الضرورية) وقد روعي في ذلك العدالة في تجميع المتغيرات الفرعية، وكانت آلية تجميعها من خلال جمعها وتقسيمها على عددها ومن ثم عمل اعادة ترميز لها ضمن تراتبية جديدة بدأت من رقم واحد ويعني ضعيف جدا حتى الرقم خمسة الذي يعني جيد جدا، وقد تم تجميع إجابات مقياس ليكرت بحيث تم تقسيم عدد الخيارات في المقياس وهو 5 على عدد المسافات وهي 4 فكانت النتيجة هي 0.80 وبذلك حددت المسافة لتصبح من 1–1.79 غير موافق بشدة، من 1.80–2.59 غير موافق، من 2.60–3.39 محايد، من 3.40–4.19 موافق وأخيرا من 4.20–5 موافق بشدة وهذا سينطبق على التحقق من الفرضيات المتبقية. أيضاً سيتم تجميع أسئلة الإستبيان المندرجة تحت كل معيار من معايير التقييم باعتبارها متغيرات فرعية وضعت لقياس كل معيار، بعد ذلك سيتم فحص ارتباط كل معيار من معايير التقييم بصفتها المعايير المستقلة مع المتغيرات التابعة وهي الأمن الغذائي ومستوى المعيشة.

سيتم التحقق من هذه الفرضية باستخدام تحليل الإرتباط، وذلك باستخدام معامل ارتباط جاما للبيانات الرتبية الذي ينطبق على بيانات الدراسة، وسيتم التحقق من قيمة P–value أو الدلالة الإحصائية لإتخاذ القرار بشأن الفرضية الصفرية سواء بالاحتفاظ بها أو رفضها، وسيتم قياس أثر المتغيرات متغير معيار الملاءمة على المتغيرات التابعة التي تمت الإشارة اليها أعلاه، وخلال التحقق من هذه

الفرضية سوف يتم معرفة درجة الارتباط بين متغير الملاءمة بصفته المتغير المستقل والمتغيرات التابعة (الأمن الغذائي ومستوى المعيشة) لتحديد تأثير المتغير المستقل على المتغيرات التابعة بطريقة درجة الإرتباط أولاً وقيمة الدلالة الإحصائية ثانيا.

وحتى يتم تحديد قوة الإرتباط وفيما لو كان طرديا أو عكسيا فحسب محور الإعداد فإنه اذا وقعت درجة الإرتباط إلى يمين الصفر يكون طرديا اما إذا وقعت على يساره فيكون الإرتباط عكسيا، وكلما اقتربت قيمة الأرتباط من الواحد سواء في السالب أو الموجب يكون قويا وكلما اتجهت إلى ناحية الصفر يبدأ بالضعف، واذا كانت قيمتها صفر فلا يوجد ارتباط. ولا يشترط الإلتزام بمحور الأعداد فطبيعة الدراسة تحدد الحكم على قوة الإرتباط أو ضعفه. تكمن قوة هذا التحليل في أنه لا يتبع فقط رفض أو الاحتفاظ بالفرضية الصفرية وانما يتعدى ذلك لمعرفة قوة العلاقة بين المتغيرات من خلال معامل الإرتباط المناسب.

جدول 8.4: إختبار ملاءمة المشروع

معامل ارتباط جاما Gamma Correlation entCoeffici			
		متغير الأمن الغذائي	متغير مستوى المعيشة
متغير الملاءمة	معامل الإرتباط	.523**	.500**
	الدلالة الإحصائية	.000	.000
	حجم العينة	130	130
متغير الأمن الغذائي	معامل الإرتباط	1.000	.834**
	الدلالة الإحصائية		.000
	حجم العينة	130	130

يتضح من الجدول أعلاه بأن نسبة معامل ارتباط جاما قد بلغت بين متغير معيار ملاءمة المشروع ومتغير الأمن الغذائي 0.523 ويعتبر هذا التصنيف أعلى من المتوسط بقليل حسب محور الإرتباط، كما بلغت نسبة معامل الإرتباط بين معيار الملاءمة ومتغير مستوى المعيشة 0.500 وهذه النسبة أيضاً تصنف بأنها نسبة متوسطة، لذلك يمكن القول بأن هناك تأثير لمتغير معيار ملاءمة المشروع بنسبة متوسطة، كما أظهر الجدول وجود معامل ارتباط عالي بين المتغيرين التابعين الأمن الغذائي ومستوى المعيشة وهذا كان متوقعا لعلاقة المفهومين الوثيقة، ويتضح أيضاً بأن قيمة الدلالة الإحصائية بين متغير معيار ملاءمة المشروع والمتغيرات التابعة قد بلغت0.00 وهذه القيمة أقل من قيمة α عند

حد يساوي أو اصغر من 0.05 ، فيتم في هذه الحالة رفض الفرضية الصفرية والتوجه للفرضية البديلة بمعنى أن معيار ملاءمة المشروع يؤثر في مستوى تحقيق الأمن الغذائي ومستوى المعيشة بنسبة أعلى من المتوسطة كما ورد من قيم معامل الإرتباط، كما ويعزز ذلك الفرضية العامة التي تقر بوجود علاقة بين تعزيز الأمن الغذائي ومستوى المعيشة وملاءمة المشروع.

4.4 الكفاءة

- **الفرضية الثانية: لا يؤثر معيار كفاءة المشروع تأثيراً ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ على تحقيق الأمن الغذائي ومستوى المعيشة للمستفيدين.**

مثلما تم عمله خلال التحقق من الفرضية الأولى من تجميع لمتغيرات معيار ملاءمة المشروع لربط متغير الملاءمة بالمتغيرات التابعة، سيتم أيضاً أثناء التحقق من هذه الفرضية تجميع متغيرات معيار الكفاءة لربطها بالمتغيرات التابعة، لتسهيل عملية اختبار الفرضية. لذلك سيتم أدناه توضيح ارتباط معيار الكفاءة بالمتغيرات التابعة، وسيتم أيضاً إظهار قيمة الدلالة الإحصائية للإرتباط من خلال معامل ارتباط جاما:

جدول 9.4: إختبار الكفاءة

معامل ارتباط جاما Gamma Correlation Coefficient			
		متغير الأمن الغذائي	متغير مستوى المعيشة
معيار الكفاءة	معامل الإرتباط	.484**	.538**
	قيمة الدلالة الإحصائية	.000	.000
	حجم العينة	130	130

يظهر من خلال الجدول رقم (9.4) أعلاه أن معامل الإرتباط بين معيار كفاءة المشروع ومتغير الأمن الغذائي قد بلغ 0.484 وهذه النسبة تندرج ضمن التصنيف الأدنى من المتوسط لهكذا معيار، كما وبلغت نسبة متغير مستوى المعيشة 0.538 وهي أعلى من المتوسط. من ناحية ثانية فقد بلغت قيمة الدلالة الإحصائية 0.00 وهي بذلك دالة احصائيا كونها أصغر من قيمة Sig عند حد يساوي أو أقل من 0.05 لذلك ترفض الفرضية الصفرية أي أنه يوجد اثر لمعيار كفاءة المشروع على تحقيق الأمن الغذائي ومستوى المعيشة. ولكن تبقى نتيجة معامل الارتباط قد وقعت ضمن التصنيف المتوسط والضعيف، لذلك هناك أثر للمتغير المستقل معيار كفاءة المشروع على الأمن الغذائي ومستوى المعيشة ولكن يبقى تأثيراً متوسطاً ودون المتوسط.

وفي هذا الإطار ولاختبار أهم خدمتين قدمتا للمستفيدين وهما البذور المحسنة والتدريب فسيتم إختبار أثرهما على ربحية المستفيد بإعتبار أن الربحية تقود إلى رفع مستوى المعيشة وبالطبع لإرتباط متغيري مستوى المعيشة والأمن الغذائي بدرجة عالية فإن الربحية تقود أيضاً إلى الأمن الغذائي، لذلك فقد تم عمل تحليل للتباين الأحادي (one way Anova) بين المتغير الموجود ضمن معيار الكفاءة الذي ينص على أن البذور المحسنة ذات إنتاجية أفضل من البذور التقليدية التي تزرعها، بإعتباره المتغير المستقل، مقابل المتغير التابع وهو ربحية المزارع وقد تم حسابه بطرح مدخلات الإنتاج من إجمالي الإنتاج، وقد تبين نتيجة الإختبار بأن الذين أجابوا بالموافقة على أن البذور المحسنة ذات إنتاجية أفضل كان عددهم 64 وكان متوسط ربحيتهم 123 دينار، مقابل 30 أجابوا بعدم الموافقة وكان متوسط ربحيتهم −6 دينار، وتبين نتيجة الإختبار أن قيمة الدلالة الإحصائية بلغت 006. وهذا يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المستفيدين تعزى إلى البذور المحسنة عند مستوى الدلالة الذي أعتمد مسبقاً وهو $\alpha \leq 0.05$.

من ناحية أخرى فقد تم إختبار التدريب بصفته المتغير المستقل من ناحيتين:
الأولى: تم إختبار متغير هل كان التدريب الذي تلقيته مفيداً وهو المتغير المستقل مع الربحية بإستخدام تحليل التباين الأحادي لوجود ثلاث مجموعات وأكثر، وقد تبين أن الذين أجابوا بموافق على أن التدريب مفيد كان عددهم 37 ومتوسط ربحيتهم 53 دينار والذين اجابوا بغير موافق كان عددهم 14 ومتوسط ربحيتهم 145، وقد أظهر الإختبار أن قيمة الدلالة الإحصائية قد بلغت 374. أي انها أعلى من قيمة α عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ وفي هذه الحالة فإنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات المستفدين تعزى إلى فائدة التدريب. أنظر ملحق (9.1) للإطلاع على الإختبار.
الثانية: استكمالاً للتحقق من التدريب بصفته من أهم الخدمات التي قدمت للمستفيدين فقد أخذ أكثر بند تدريبي أجاب المستفيدون بأنهم قد تلقوه وهو الإنتاج الأمثل للبذور من نواحي (نسبة البذار، إستخدام

الأسمدة، التعشيب) كمتغير مستقل مقابل الربحية أيضاً وقد تم إجراء اختبار (Independent Samples T Test) وذلك لوجود مجموعتين فقط تمثلان نعم ولا وبالطبع وجود المتغير الكمي الربحية، تبين أن الذين أجابوا بنعم على أنهم قد تلقوا التدريب في المجال المذكور قد كانت متوسطات ربحيتهم 66 دينار والذين أجابوا بلا كانت متوسطات ربحيتهم 75، كما بلغت قيمة الدلالة الإحصائية 792. وبذلك فإنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية أيضاً. أيضاً أنظر ملحق (9.1) للإطلاع على نتيجة الإختبار.

في نفس معيار الكفاءة فقد تم تخصيص جزء ضمن معيار الكفاءة لعملية التدريب التي قدمت ضمن رزمة خدمات المشروع، وقد اشتملت الفقرة على checklist جدول يحتوي على قائمة بستة مواضيع تدريبية تم تقديمها للمستفيدين يقابله عمود يحتوي اجابة المستفيد فيما لو تلقى التدريب أو لم يتلقى وعمود ثالث يتضمن تقييمه للموضوع الذي تلقاه ضمن مقياس من رقم 5 إلى رقم 1 حيث يشير رقم 5 إلى متقن بشدة، 4 إلى متقن، 3 محايد، 2 غير متقن، 1 غير متقن بشدة.
اما المواضيع التدريبية فكانت:

1. الإنتاج الأمثل للبذور (نسبة البذار، استخدام الأسمدة، التعشيب)
2. ضبط الجودة (التفتيش الحقلي، اختبار البذور، تصنيف البذور)
3. تخزين البذور وتسويقها
4. الإشتراك في المدارس الحقلية
5. أيام الحقل
6. تطعيم الأشتال (ينطبق هذا الموضوع فقط على مزارعي البطيخ أما مزارعي المحاصيل الحقلية فلا ينطبق عليهم.

لقد تمت عملية فحص هذه البيانات باستخدام أمر Crosstabulation في برنامج SPSS وقد أضيف متغير المحافظة بهدف معرفة عملية التدريب كيف غطت المستفيدين على إمتداد المحافظات فتم التوصل إلى النتائج أدناه:

بلغ عدد المستفيدين الذين تلقوا التدريب في موضوع الإنتاج الأمثل للبذور 45 بما يشكل نسبة 34.9% مقابل 84 ما شكل نسبة 65.1% لم يتلقوا التدريب في هذا الموضوع، من الفئة الثانية كان هناك 16 مستفيداً شكلوا نسبة 12.4% لم ينطبق على حالتهم هذا النوع من التدريب، هذا على مستوى كافة المحافظات التي استهدفها المشروع، أما بخصوص كل محافظة على حدة، فقد تلقى

التدريب في محافظة جنين 24 مزارع ما يشكل نسبة 43.6% من عدد المستفيدين في المحافظة، في المقابل لم يتلقى التدريب 31 مستفيد ما شكل نسبة 56.4% من المستفيدين في المحافظة، وكان 15 مستفيداً بما نسبته 27.3% من الذين لم يتلقوا التدريب لا ينطبق عليهم هذا النوع من التدريب، فيما يتعلق بمحافظة طوباس كانت نسبة الذين تلقوا التدريب في هذا الموضوع من إجمالي المستفيدين في المحافظة 8 مستفيدين ما نسبته 44.4% مقابل 10 مستفيدين لم يتلقوه بنسبة 55.6% وكان من ضمن الذين لم يتلقوا التدريب مزارع واحد لم يتلقى التدريب بسبب عدم تطابق الموضوع على حالته. كانت النتيجة في محافظة رام الله بأن تلقى التدريب 4 مستفيدين مشكلين نسبة 13.8% من اجمالي مستفيدي المحافظة مقابل 25 مستفيد لم يتلقوه وقد شكلوا نسبة 86.2%.

في محافظة طولكرم كان حجم أفراد المجتمع المتوفرين صغير وكان هناك بعض الإشكاليات تتعلق في تنفيذ المشروع في المحافظة ولكن المستفيدين الاثنين في المحافظة لم يتلقوا أي نوع من التدريب عن طريق المشروع، لذلك لن يتم عرض ما يتعلق بمحافظة طولكرم في هذا الموضوع خلال معالجة موضوع التدريب. كانت النتيجة في محافظة القدس بأن تلقى التدريب 5 مزارعين بنسبة 26.3% من اجمالي مستفيدي المحافظة مقابل 14 مستفيد بنسبة 73.7 لم يتلقوه. وفي محافظة الخليل كان عدد الذين تلقوه 4 مستفيدين بنسبة 66.7% مقابل 2 بنسبة 33.3 لم يتلقوه.

وقد كان تقييم الذين تلقوا التدريب في هذا الموضوع في كل المحافظات هو 45 مستفيداً كما تم التطرق لذلك، فقد كانت إجابات 5 منهم على الحياد و33 مستفيداً أجابوا بأنهم أتقنوا ما جاء به الموضوع التدريبي و6 مستفيدين آخرين كانت إجاباتهم بأنهم اتقنوا بشدة.

وإلى الموضوع التدريبي الثاني وهو ضبط الجودة فقد تدرب على هذا الموضوع 34 مستفيد بنسبة 26.4% من العدد الاجمالي للمستفيدين، في المقابل لم يتدرب عليه 95 مستفيد بنسبة 37.6% منهم 16 مستفيد ما يشكلون نسبة 12.4% لم ينطبق عليهم هذا النوع من التدريب.

وقد كان توزيع المستفيدين الذين تدربوا والذين لم يتدربوا حسب المحافظات كما يلي:

في محافظة جنين تدرب 20 مستفيد بنسبة 36.4% من عدد المستفيدين في المحافظة ولم يتدرب على الموضوع 35 مستفيد بنسبة 63.6% منهم 15 مستفيد بنسبة 27.3% لم ينطبق عليهم هذا النوع من التدريب. ومحافظة طوباس فقد تدرب 8 مستفيدين مقابل 10 لم يتدربوا بنسب 44.4% و 55.6% على التوالي، ومن النسبة الثانية مزارع واحد شكل نسبة 5.6% لم ينطبق عليه هذا النوع من التدريب. وفي محافظات رام الله والقدس والخليل فقد شكلت نسب الذين تدربوا 6.9% و 15.8% و 16.7% على التوالي من نسب اجمالي عدد المستفيدين في المحافظات المذكورة. وقد قيم الموضوع

من مستفيدي محافظة جنين الذين شاركوا في التدريب وعددهم 20 مستفيداً بأن اجاب مستفيد واحد بنسبة 5% بأنه لم يتقن الموضوع وأجاب 5 مستفيدين بنسبة 25% بأنهم محايدون، و 13 مستفيداً بنسبة 65% أجابوا بأنهم قد اتقنوا التدريب في هذا الموضوع وأخيرا كانت إجابة مزارع واحد بأنه أتقن الموضوع بشدة وقد شكل ذلك نسبة 5% من إجمالي مستفيدي المحافظة. بالنسبة لمحافظة طوباس فقد تلقى التدريب 8 مستفيدين بنسبة 44.4% من إجمالي المستفيدين في المحافظة، كان تقييمهم بأن أجاب مستفيد واحد بنسبة 12.5% بأنه لم يتقن الموضوع، وكانت إجابة 2 بنسبة 25% على الحياد، في المقابل فقد أجاب 4 مستفيدين بنسبة 50% بأنهم اتقنوا الموضوع وكانت اجابة مزارع واحد بنسبة 12.5% بأنه قد اتقن الموضوع بشدة. وصولا إلى محافظة رام الله فلم يتدرب سوى مستفيدين اثنين بنسبة 6.9% من إجمالي مستفيدي المحافظة كانت إجابة مستفيد واحد على الحياد والاخر بأنه اتقن الموضوع. كذلك بالنسبة لمحافظة القدس فلم يتدرب سوى ثلاثة مزارعين بنسبة 15.8% من اجمالي مستفيدي المحافظة كانت اجابة واحد بنسبة 5.3% بأنه اتقن الموضوع والاثنين الاخرين بنسبة 10.5% بأنهم قد اتقنوا الموضوع بشدة. فيما يتعلق بمحافظة الخليل فلم يتدرب سوى مزارع واحد بنسبة 16.7% من اجمالي المستفيدين في المحافظة وكان تقييمه بأنه قد اتقن الموضوع.

ومن ناحية التدريب على تخزين البذور وتسويقها فكان عدد الذين تدربوا على الموضوع في كل المحافظات 31 مستفيد، مشكلين نسبة 24.8% من اجمالي عدد المستفيدين مقابل نسبة 75.2% لم يتدربوا منهم نسبة 12.8% لم ينطبق عليهم هذا النوع من التدريب.

وقد كانت نسبة الذين تلقوا التدريب في جنين 34.6% مقابل 65.4% لم يتدربوا منهم نسبة 28.8% لم ينطبق عليهم الموضوع التدريبي، وقد كانت إجابات الذين تدربوا حول تقييمهم للموضوع التدريبي بأن أجاب 11.1% بأنهم لم يتقنوا هذا النوع من التدريب ونسبة مماثلة منهم كانت على الحياد والبقية فقد قيموا الموضوع التدريبي بأنهم قد أتقنوه. في طوباس كانت نسبة الذين تدربوا 41.2% مقابل 58.8% لم يتدربوا منهم نسبة 5.9% لم ينطبق عليه الموضوع التدريبي. في رام الله كانت النتبيجة متدنية فقد تدرب فقط ما نسبته 6.9% توزعت إجاباتهم ما بين محايد ومتقن. وفي القدس كانت النتيجة بأن نسبة 15.8% قد تدربوا وكان تقييمهم موزعا مثالثة بين محايد ومتقن ومتقن بشدة. وفي الخليل كانت نسبة الذين تدربوا 16.7% من إجمالي مستفيدي المحافظة مثلت هذه النسبة مستفيد واحد كانت إجابته بأنه قد أتقن بشدة.

وبخصوص موضوع المدارس الحقلية فقد كانت نسبة الذين شاركوا فيها 22.6% مقابل 77.4% لم يشاركوا منهم 12.1% لم تنطبق عليهم، لقد تركز نشاط المدارس الحقلية في محافظتي جنين وطوباس لذلك فقد شارك فيها من محافظة جنين ما نسبته 32.1% وطوباس 41.2% وقد أجاب 14 مستفيداً

في محافظة جنين بأنهم أتقنوا العمل ضمن المدارس الحقلية، وعلى نفس الحال أجاب 6 مستفيدين من محافظة طوباس بأنهم أتقنوا العمل من خلال المشاركة فيها. وفي بقية المحافظات لم يكن هناك مشاركة تذكر ما عدا في الخليل فقد اشترك مزارعين إثنين فيها، وقد أجابوا بأنهم أتقنوا العمل ضمن المدارس الحقلية.

كان عدد المزارعين الذين شاركوا في أيام الحقل في كل المحافظات 38 مستفيداً تركز منهم في جنين 22 مستفيداً وطوباس 7 مستفيدين والبقية في المحافظات الأخرى. وكان تقييم مستفيدي جنين بأن أجاب 63.6% منهم بأنهم قد أتقنوا العمل ضمن أيام الحقل وأغلب الذين شاركوا في محافظة طوباس كانت إجابتهم إيجابية، وفي رام الله شارك 4 مستفيدين كانت إجابتهم بأنهم قد أتقنوا العمل ضمن ايام الحقل وفي القدس كانت النتيجة مشابهة، أما الخليل فلم يشارك أحد.

بخصوص مزارعي البطيخ وعددهم 16 مستفيد تركز 15 مستفيداً منهم في محافظة جنين وواحد فقط في محافظة طوباس، تدرب منهم 5 مستفيدين في جنين وكانت إجابتهم بأنهم قد أتقنوا عملية تطعيم الأشتال

5.4 الفاعلية

الفرضية الثالثة: لا يؤثر معيار فاعلية المشروع تأثيراً ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ على تحقيق الأمن الغذائي ومستوى المعيشة للمستفيدين.

بعد تجميع المتغيرات الفرعية لمتغير فاعلية المشروع سيتم التحقق من درجة ارتباطه بالمتغيرات التابعة، وسيتم اختبار الفرضية أعلاه من خلال قيمة الدلالة الإحصائية، أيضاً سيتم استخدام معامل إرتباط جاما لإختبار الفرضية، وبعد إجراء الإختبار فقد ظهرت النتيجة التالية:

جدول 10.4: إختبار الفاعلية

معامل إرتباط جاما			
		متغير الأمن الغذائي	متغير مستوى المعيشة
متغير الفاعلية	معامل الإرتباط	.476**	.530**
	قيمة الدلالة الإحصائية	.000	.000
	حجم العينة	128	128

يبين الجدول (10.4) أعلاه أن قيمة معامل الإرتباط بين المتغير المستقل فاعلية المشروع، والمتغير التابع الأمن الغذائي قد بلغت 0.476 وهذه القيمة تقع ضمن التصنيف الأقل من المتوسط أو الضعيف، كذلك فقد بلغ معامل الإرتباط بين نفس المتغير ومتغير مستوى المعيشة 0.530 وهذه النسبة تعتبر أعلى من المتوسط، كما يظهر أيضاً وجود عينتين مفقودتين، وقد بلغت قيمة الدلالة الإحصائية 0.00 وذلك يؤكد وجود علاقة بين المتغيرات المفحوصة، وبالتالي وجود أثر للمتغير المستقل على المتغيرات التابعة، ولكن كما ظهر من قيم معامل الإرتباط فإن هذا الأثر قد يصنف بأنه في المجمل متوسط، في المحصلة بسبب قيمة الدلالة الإحصائية التي بلغت أقل من 0.05 ترفض الفرضية الصفرية وتثبت الفرضية البديلة لتصبح يؤثر معيار فاعلية المشروع تأثيراً ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ على تحقيق الأمن الغذائي ومستوى المعيشة للمستفيدين.

1.5.4. مقارنة بين مدخلات الإنتاج قبل المشروع وبعده:

سيتم في هذا الجزء إجراء مقارنة بين مدخلات الإنتاج قبل وبعد المشروع، من أجل تحقيق ذلك، فقد تم تحديد سنتين أساسيتين لإجراء المقارنة، سنة 2009 قبل المشروع، وسنة 2013 بعده، وفي حال لم يزرع المستفيد بالتحديد في السنتين المذكورتين، فقد تم استيفاء البيانات منه عن سنتين قبل المشروع وبعده بحيث تكون سنة 2010 هي السنة الفاصلة في التحديد، لقد تم سؤال المستفيدين عن تكاليف زراعة دونم واحد من الأصناف التي يزرعونها، ومن ثم حولت قيمة كل مدخل إلى قيمة مالية حيث اعتمد الدينار الأردني بسبب تداوله بين المزارعين، وثباته أكثر من غيره من العملات المتداولة محلياً، كان الهدف من توضيح ذلك هو الخوض في تفاصيل مدخلات الإنتاج والإنتاجية والربحية للتعرف بشكل أعمق على كفاءة المشروع وفاعليته من خلال عملية المقارنة، ومعرفة فيما لو قد أثر المشروع في التقليل من مدخلات الإنتاج وبالتالي هل حقق زيادة في الإنتاجية والربحية لدى المزارع، لأن الربحية في المحصلة توجه المزارع نحو اختيار الأصناف الأكثر جدوى له، وتوجهه نحو الإستمرار

من عدمه. ومن أجل تفسير أكثر للموضوع فلا بد من توضيح نوعية حيازة الأرض لدى المزارعين قبل البدء بعرض نتائج تكاليف المدخلات، وذلك لأن متغير أجرة الأرض لم يكن ينطبق على كل المزارعين وقد تداخل مع أنماط أخرى عند نفس المستفيد:

يوضح الجدول (4.4) الذي تعلق بأنماط إدارة المزرعة بأن اغلبية المزارعين يملكون أراضيهم، ولكن إذا أخذنا كل نمط لتوضيح نسبته نجده متداخلا مع انماط أخرى، لذلك فإن نسبة حيازة الأرض من خلال الأجرة نجدها 28.5% ولكن بعد تداخلها تصبح 43% وهذا ينطبق على نوعيات الحيازة والأنماط المتبقية.

وفيما يلي مقارنة بين كل صنف من الأصناف التي قدمت من خلال المشروع (قمح، شعير، حمص، عدس، بطيخ) بتكاليف زراعتها قبل المشروع وبعده:

1. القمح: لقد أُدخل أنواع عديدة من بذور القمح المحسنة، وذلك بهدف زيادة الإنتاجية ومن ثم ربحية المزارع، للمساهمة في تحقيق الهدف العام للمشروع ألا وهو الأمن الغذائي ومستوى المعيشة للمستفيدين، لذلك أُجريت هذه المقارنة لمعرفة مدى تحقيق المشروع لهذا الهدف الذي يندرج ضمن معياري كفاءة المشروع وفاعليته، وقد كان عدد أفراد المجتمع الذين قاموا بزراعة القمح قبل المشروع 64 مزارعاً وبعد المشروع 75 مستفيداً.

جدول 11.4: تكاليف مدخلات وقيمة مخرجات محصول القمح

قبل/ بعد	أجرة الأرض	تكلفة البذار	تكلفة الحراثة، تحضير الأرض، تعشيب، حصاد، دراس	تكلفة الأسمدة	تكلفة الري/ الري التكميلي	تكلفة المبيدات	تكلفة التعبئة، نقل وغربلة	تكلفة أيام عمل	مجموع تكاليف مدخلات الإنتاج	قيمة انتاج الحب	قيمة انتاج القش، تبن، بالات	مجموع قيمة الإنتاج	الربحية
قبل المشروع	30	8	35	13	0	3	8	29	108	107	69	176	68
بعد المشروع	38	8	36	14	0	4	9	30	116	111	77	188	72

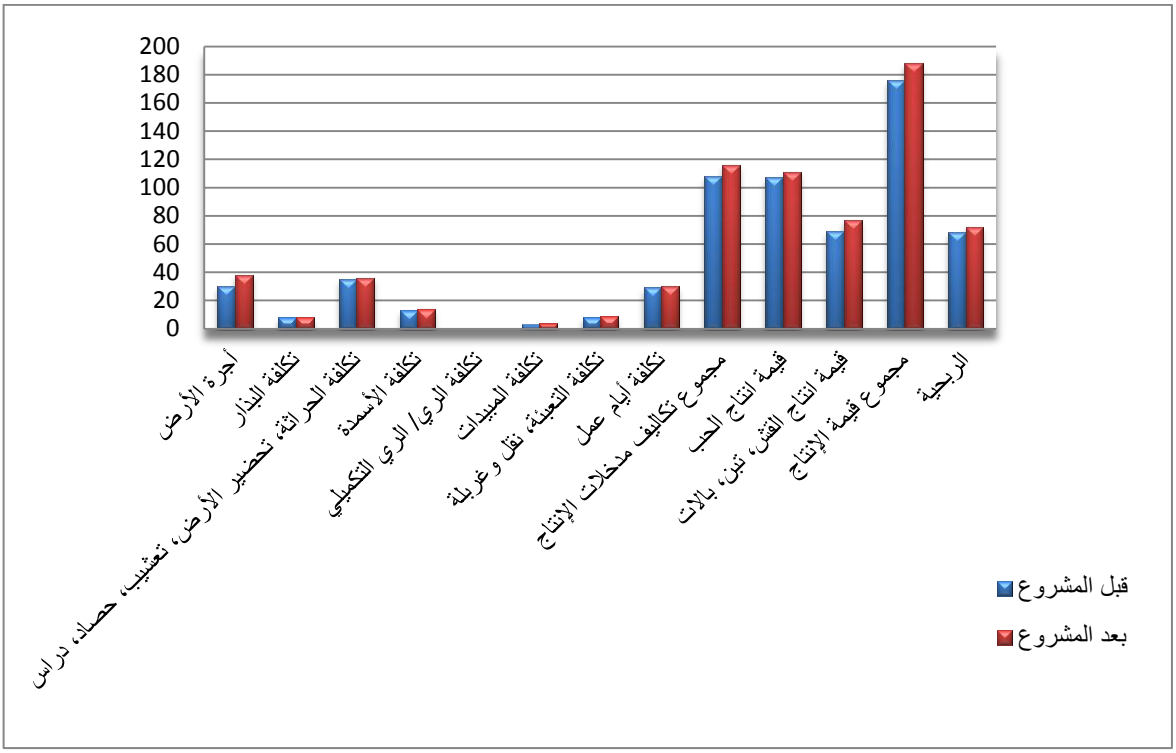

شكل 1.4: مقارنة بين مدخلات وإنتاجية وربحية محصول القمح، حساب متوسط التكلفة بالدينار الأردني قبل المشروع وبعده.

لقد تبين من الجدول رقم (11.4) بأنه لم يتم استخدم الري التكميلي سواء قبل أو بعد المشروع، كذلك يتضح أن المشروع قد أضاف زيادة بسيطة على الإنتاجية والربحية. كذلك لم يظهر أية تخفيضات جوهرية على مدخلات الإنتاج.

2. الشعير: كان عدد أفراد المجتمع الذين زرعوا محصول الشعير 10 مزارعين وبعد المشروع 9 مستفيدين.

جدول 12.4: مقارنة بين مدخلات وإنتاجية وربحية محصول الشعير

قبل/ بعد	أجرة الأرض	تكلفة البذار	الأرض، تعشيب،	تكلفة الأسمدة	تكلفة الري/ الري التكميلي	تكلفة المبيدات	تكلفة التعبئة، نقل وغربلة	تكلفة أيام عمل	مجموع تكاليف مدخلات الإنتاج	قيمة انتاج الحب	قيمة انتاج القش، تبن، بالات	مجموع قيمة الإنتاج	الربحية
قبل المشروع	18	6.5	29	9	0	0.8	5	37	93	81	42	123	30
بعد المشروع	18	7	35	8	0	1	6	35	96	77	50	127	31

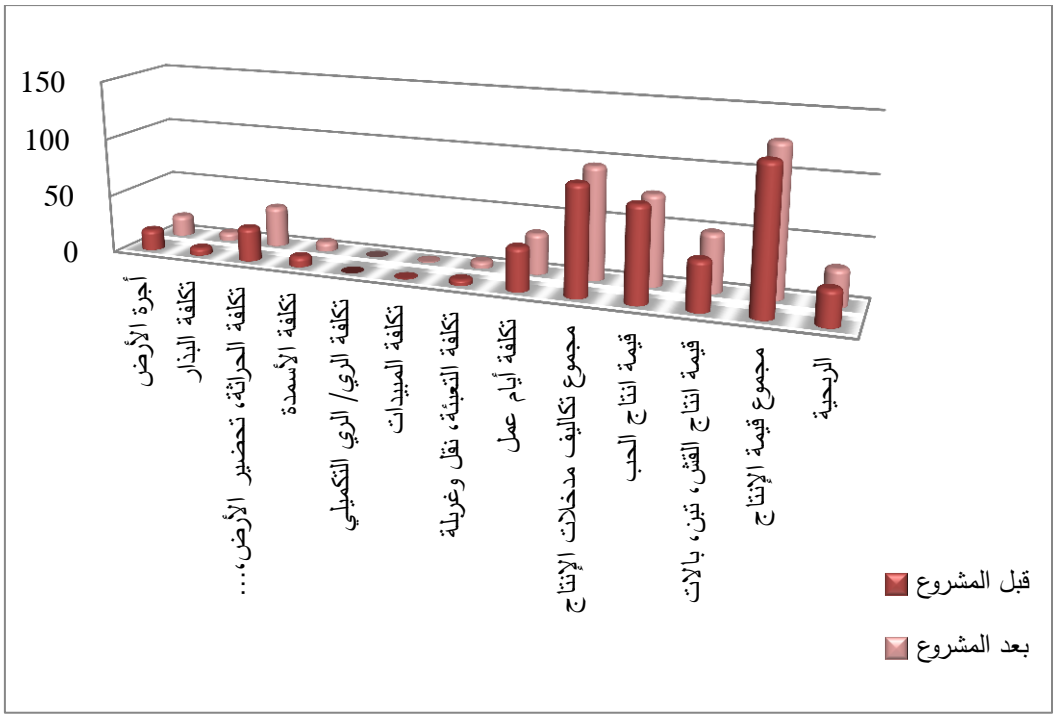

شكل 2.4: مقارنة بين مدخلات وعائدات محصول الشعير بالدينار الأردني قبل المشروع وبعد المشروع.

يتضح من الجدول رقم (12.4) أعلاه ان قيم مجموع مدخلات الإنتاج والإنتاجية والربحية هي قيم متقاربة

3. الحمص: قام بزراعة الحمص بأنواعه قبل المشروع 12 مستفيداً من أفراد المجتمع، وبعد المشروع قام بزراعة الأصناف المدخلة وخصوصا حمص الهداس 17 مستفيداً من أفراد المجتمع، وقد أظهرت المقارنة النتائج أدناه:

جدول 13.4: تكاليف مدخلات وعائدات محصول الحمص

قبل/ بعد	أجرة الأرض	تكلفة البذار	تكلفة الحراثة، تحضير الأرض، تعشيب، حصاد، دراس	تكلفة الأسمدة	تكلفة الري/ الري التكميلي	تكلفة المبيدات	تكلفة التعبئة، نقل وغربلة	تكلفة أيام عمل	مجموع تكاليف مدخلات الإنتاج	قيمة انتاج الحب	قيمة انتاج القش، تبن، بالات	مجموع قيمة الإنتاج	الربحية
قبل المشروع	28	15	30	14	0	2	5	32	106	153	18	171	65
بعد المشروع	54	16	38	16	0	3	5	34	125	137	15	152	27

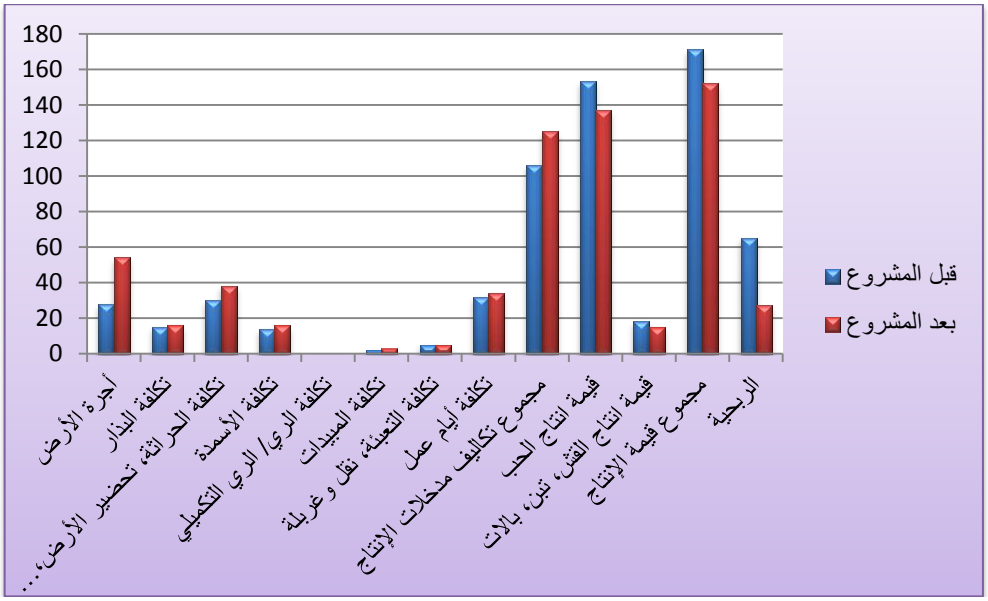

شكل 3.4: مقارنة بين مدخلات وعائدات محصول الحمص بالدينار الأردني قبل المشروع وبعد المشروع.

جدول 14.4: مدخلات وعائدات محصول العدس

قبل/ بعد	أجرة الأرض	تكلفة البذار	تكلفة الحراثة، تحضير الأرض، تعشيب، حصاد، دراس	تكلفة الأسمدة	تكلفة الري/ الري التكميلي	تكلفة المبيدات	تكلفة التعبئة، نقل وغربلة	تكلفة أيام عمل	مجموع تكاليف مدخلات الإنتاج	قيمة انتاج القش، تبن، بالات	قيمة انتاج الحب	مجموع الإنتاج	الربحية
قبل المشروع	30	22	78	12	0	0	5	20	167				
بعد المشروع	30	20	77	15	0	0	8	44	174	43	33	77	-98

4. العدس: قام بزراعة العدس من أفراد المجتمع مستفيدان اثنان وبعد المشروع ثلاثة مستفيدين.

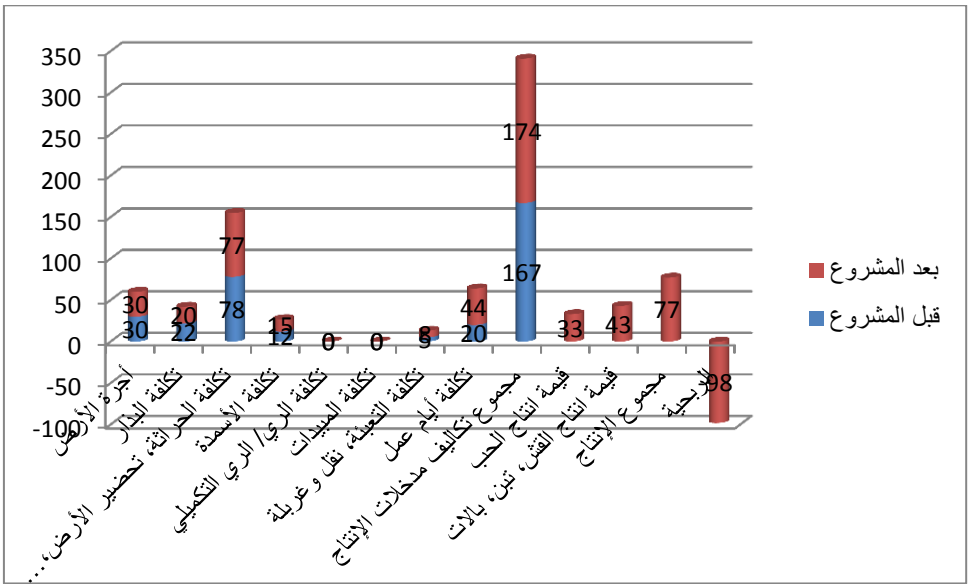

شكل 4.4: مقارنة بين مدخلات وعائدات محصول العدس.

جدول 15.4: مقارنة بين نتائج الدراسة ودراسة الأساس والتقرير النهائي للمشروع من ناحية تكاليف الإنتاج وعائداته للدونم الواحد/ دينار أردني

مصدر البيانات	قمح		شعير		حمص		عدس	
	تكاليف	عائدات	تكاليف	عائدات	تكاليف	عائدات	تكاليف	عائدات
دراسة الأساس/قبل المشروع	91.1	146.5	92.8	108.9	105.9	92.0	147.5	57.7
نتائج الدراسة/ قبل المشروع	108.0	116.0	93.0	96.0	106.0	125.0	167.0	174.0
التقرير النهائي/ بعد المشروع	88.3	152.1	87.4	113.5	106.2	152.1	109.8	162.2
نتائج الدراسة/ بعد المشروع	176.0	188.0	123.0	127.0	171.0	152.0	–	–

مع الأخذ بعين الإعتبار أن الدراسة أضافت معدل تكلفة أجرة الأرض لمدخلات الإنتاج لأن 28.5% من المستفيدين مستأجرين، و 14% آخرين مستأجرين إلى جانب طريقة اخرى أو أكثر.

5. البطيخ: قام بزراعة البطيخ 13 مستفيداً قبل المشروع وزرع بعد المشروع 16 مستفيداً حيث كانت النتائج كما هو مشار اليه أدناه:

جدول 16.4: مدخلات وعائدات محصول البطيخ

قبل/ بعد	أجرة الأرض	تكلفة البذار/ الأشتال	تكلفة الحراثة، تحضير الأرض، تعشيب، حصاد	تكلفة الأسمدة	تكلفة الري/ الري التكميلي	تكلفة المبيدات	تكلفة التعبئة، نقل	تكلفة أيام عمل	مجموع تكاليف مدخلات الإنتاج	مجموع قيمة الإنتاج	الربحية
قبل المشروع	31	100	20	23	36	18	21	92	242	389	163
بعد المشروع	69	127	24	28	123	36	32	66	523	711	205

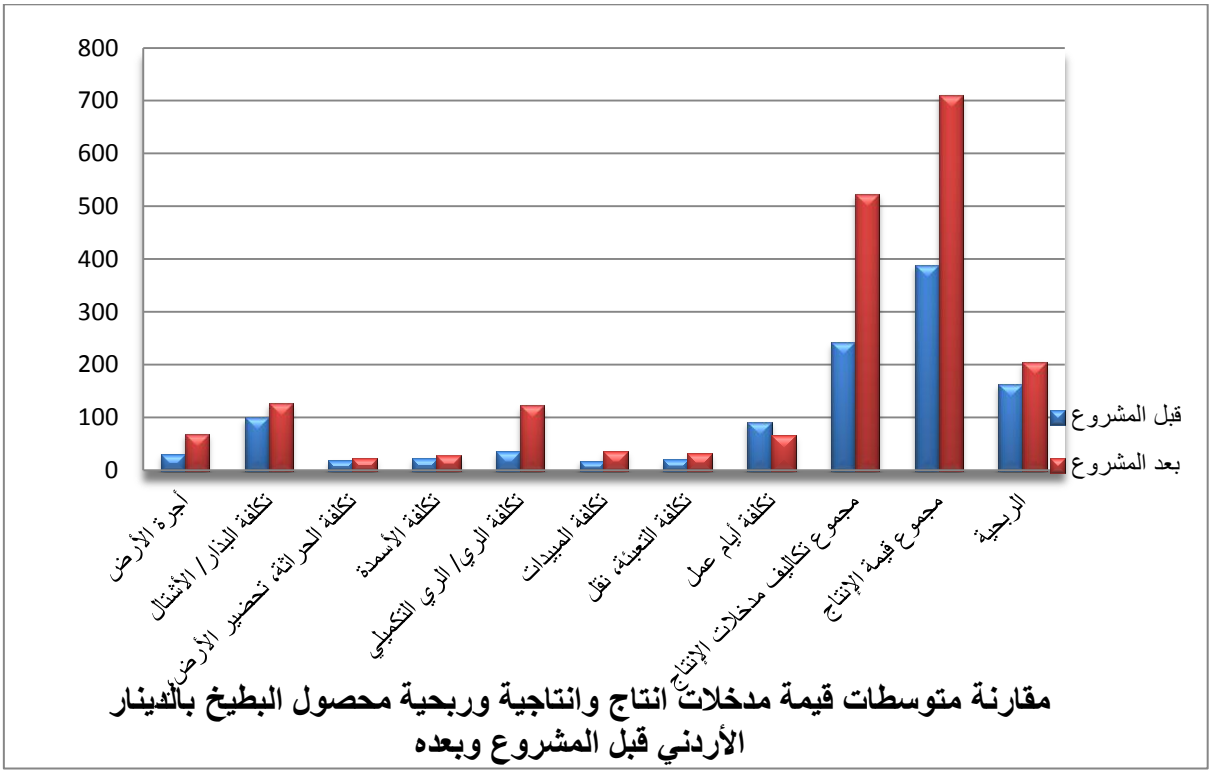

مقارنة متوسطات قيمة مدخلات انتاج وانتاجية وربحية محصول البطيخ بالدينار الأردني قبل المشروع وبعده

شكل 5.4: مقارنة بين مدخلات وعائدات محصول البطيخ

2.5.4. انتاج المستفيدين وإستهلاكهم من مدخلات الإنتاج خلال سنوات المشروع 2010-2013:

من ضمن الخدمات التي قدمت من خلال المشروع كانت المدارس الحقلية التي اعتبرت من طرق الإرشاد، فمن خلالها كانت تتم عملية توجيه المزارعين حول نسب البذار والتسميد ورش المبيدات وكانوا يشاهدون بعض الأصناف التي تمت زراعتها حسب المعايير التي يقوم المشروع بنشرها، فكانت نسبة البذار المحددة من مادة القمح تتراوح بين 10-15 كغم/دونم كذلك السماد الكيماوي فنسبته من 10-15 كغم/دونم، ويخضع تحديد النسب لمعدل هطول الأمطار وجغرافية المنطقة ونوع التربة، ورجوعا لنسبة رش المبيدات فقد تراوحت للمحاصيل الحقلية بين 200-250سم^3/دونم. فيما يلي سيتم توضيح مقادير استهلاك الأسمدة بنوعيها الكيماوي والعضوي، البذار، المبيدات وإنتاجية كل صنف من الأصناف المقدمة من المشروع خلال الأعوام: 2010، 2011، 2012، 2013.

جدول 17.4: معدل انتاج واستهلاك الدونم حسب نوع المحصول

النوع	كمية–عدد البذار–الأشتال كغم/دونم				كمية الإنتاج كغم/دونم				إستهلاك الأسمدة الكيماوية كغم/دونم				إستهلاك الأسمدة الطبيعية م3/دونم				إستهلاك المبيدات سم3/دونم			
	2010	2011	2012	2013	2010	2011	2012	2013	2010	2011	2012	2013	2010	2011	2012	2013	2010	2011	2012	2013
قمح	17	17	16	16	223	237	237	226	19	18	16	16	2	0	1	1	200	200	200	200
شعير	18	20	20	19	209	300	250	214	12	18	16	16	2	0	3	4	200	200	200	200
حمص	18	18	17	16	250	278	225	188	27	28	22	26	3				219	219	206	206
عدس	15	14	15	16	260	300	300	283	20	20	20	20	4				167	167	167	167
بطيخ	551	271	241	322	2600	3125	3111	3668	95	84	100	108	3	3	3	3	771	1000	664	850

يوضح جدول (17.4) أعلاه تسلسل كمية البذار المخصصة لدونم واحد خلال فترة المشروع ، ويتبين أيضاً أن هناك انخفاضا بسيطاً في كمية البذار أو الأشتال ما عدا في حالة العدس، كما أن نسبة الإنتاج لم تتحدر كثيرا سنة 2013، ولكنها بقيت أقل من معدلها بقليل، وبخصوص الأسمدة فقد سجلت انخفاضا في بعض المحاصيل سيما القمح والشعير، ولكنها بالمقابل ارتفعت في المحاصيل الأخرى، ومن ناحية الأسمدة الطبيعية فإن المزارعين لا يستخدمونها سنويا إلا في بعض الحالات مثل زراعة البطيخ لأن زراعته تعتمد على الري، لذلك يظهر من خلال الجدول بعض الخانات الفارغة كون مزارعي الحبوب لايستخدمون الأسمدة الطبيعية سنويا، وصولاً للمبيدات فإن كمية استخدامها لم تسجل أية انخفاض.

ومن خلال معدل الإنتاج للدونم الواحد على امتداد فترة المشروع فيمكن اختبار ذلك باعتباره سجل تاريخي لأربعة سنوات متتالية، وهنا سيتم توقع انتاج القمح والبطيخ للدونم الواحد خلال السنوات القادمة بهدف التنبؤ بربحية المزارع ومن ثم الأثار التي تترتب على ربحيته، ولكن لن يتم حساب الربحية أو التنبؤ بالآثار وانما يترك ذلك للقارئ على اعتبار أن الإنتاجية هي الأساس وهي التي تؤدي إلى الربحية ومن ثم الأثار الإقتصادية والاجتماعية التي تتبعها، وقد تم حساب الإنتاجية المتوقعة عن طريق أولا توضيح خط الإنتاجية البياني من خلال برنامج Excel حيث ظهر كالتالي:

جدول 18.4: يوضح السلسلة الزمنية لإنتاج القمح ويمثل الرقم 1 سنة 2010 ويتبع لغاية رقم 4 الذي يمثل 2013.

السنة	إنتاجية القمح
1	223
2	237
3	237
4	226

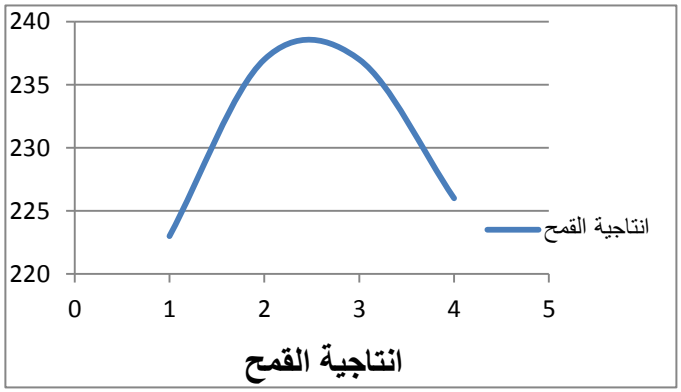

شكل 6.4: تمثيل الإتجاه العام لإنتاج القمح من عام 2010 حتى 2013.

ومن خلال خط الاتجاه العام لخط الإنتاج أعلاه، فسيتم تطبيق معادلة الإنحدار الخطي للتنبؤ بالقيم المستقبلية لإنتاج القمح من خلال الإستمرار في المشروع، وسيمثل الزمن المتغير المستقل وسيرمز له بالرمز X اما قيم السلسة الزمنية للإنتاج فسيرمز لها بالرمز Y وقد بدأت من 0 وحتى الرقم 5 فهي تمثل السنوات بحيث يمثل الرقم 1 سنة (2010) والرقم 2 سنة (2011) والرقم 3 سنة (2012) والرقم 4 سنة (2013) وهي سنوات المشروع. اذن ستكون معادلة الاتجاه العام هي $Y=\alpha+bx$ بحيث α و b يمثلان معاملان يتم حسابهما من خلال برنامج spss وقد تم حساب قيمهما من خلال تحليل الإنحدار حيث كانت القيم α= 228.500 و b= 0.900.

من هنا فإن التنبؤ بالإنتاجية لسنة 2016 مثلا، يتم التعويض بدلا من القيمة X وهي متغير الزمن التابع بالرقم 7 الذي يمثل سنة 2016 فتصبح المعادلة: Y= 228.500 + 0.900*7 اذن تصبح قيمة Y= 234.8 كغم/دونم وهذه قيمة المتغير التابع أي القيمة المقدرة لانتاج دونم القمح في العام 2016 .

كذلك بخصوص محصول البطيخ فسيتم التنبؤ بالإنتاجية خلال الأعوام القادمة وسيتم التنبؤ بقيمة الإنتاج/دونم سنة 2016 كمحصول القمح الذي سبقه:

من خلال النظر إلى الإتجاه العام فإن الشكل التالي يمثل تسلسل إنتاجية محصول البطيخ خلال سنوات المشروع :

جدول 19.4: يمثل السلسلة الزمنية لإنتاجية محصول البطيخ

السنة	إنتاجية البطيخ
1	2600
2	3125
3	3111
4	3668

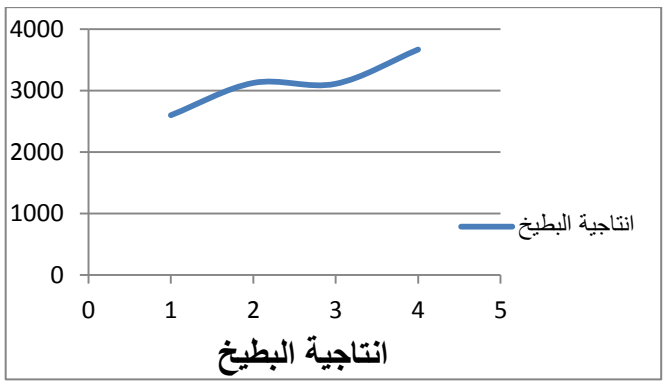

شكل 7.4: يمثل الإتجاه العام لإنتاجية محصول البطيخ

لذلك سيتم تطبيق معادلة الإنحدار الخطي للتنبؤ بإنتاجية الدونم خلال السنوات القادمة وهي $Y= \alpha + bx$ وسيتم احتساب قيم α و b من خلال برنامج spss، يلاحظ انه مثلما تم التنبؤ بإنتاجية الدونم الواحد من القمح فسيتم بنفس الطريقة حساب إنتاجية الدونم من البطيخ بالكغم، وقد تبين ان قيم α و b تساويان 2328.500 و 319 على التوالي.

ولمعرفة إنتاجية دونم البطيخ سنة 2016 تصبح المعادلة Y= 2328.500 + 319*7 =Y اذن 4561.5 كغم/دونم.

ويمكن تقدير إنتاجية المحاصيل الأخرى بنفس الطريقة كما يمكن القيام بعملية التنبؤ بالإنتاجية في السنوات المستقبلية من خلال تعويض الرقم المناسب عن السنة في مكان المتغير المستقل X الذي يمثل الزمن. الهدف من التنبؤ بتقدير إنتاجية هذه المحاصيل لتعريف المهتمين بأن هناك جدوى من زراعة الأصناف المحسنة والمطعمة حتى في حالة وجود الجفاف، لأن سنة 2013 قد دخلت ضمن عملية التنبؤ وهي سنة كانت نسبة الأمطار فيها قليلة[4]، وأيضاً تشجيع المزارعين على الزراعة لوجود جدوى من زراعة المحاصيل البعلية.

6.4 الإستدامة

الفرضية الرابعة: لا يؤثر معيار استدامة المشروع تأثيراً ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ على تحقيق الأمن الغذائي ومستوى المعيشة للمستفيدين.

سيتم في هذا الجزء اختبار معيار استدامة المشروع من خلال تجميع متغيرات الإستدامة أو الأسئلة التي عالجت موضوع الإستدامة في الإستبيان الرئيسي، ومن ثم ربط المعيار بعد تجميعه بالمتغيرات التابعة، ولكن قبل ذلك سيتم تصنيف الإستدامة حسب أنواعها التي نص عليها الإطار النظري في هذه الدراسة، وشملتها لاحقا أدوات القياس، لذلك سيتم تناول الإستدامة المؤسساتية، المالية، التقنية، البيئية، استعداد المستفيدين للإستمرار، ومعرفة متوسطات استجابات المستفيدين حول كل نوع من انواع الإستدامة. وبطبيعة الحال سيتم التطرق إلى الإستدامة كمعيار واحد مجمع لتسهيل اختبار الفرضية من خلال معامل ارتباط جاما، ومعرفة قيمة الدلالة الإحصائية للإختبار من خلال إختبار المتغيرات الوصفية Crosstabs Test الذي يستخدم لقياس إستقلال صفتين وإيجاد العلاقة بينهما:

[4] أنظر ملحق (7.1) الذي يوضح كمية هطول الأمطار خلال المواسم من 2009 إلى 2013 في المحافظات التي أستهدفها المشروع ، وتوضيح لتوزيع الأمطار في موسم 2013/2012.

جدول 20.4: إختبار الإستدامة

معامل إرتباط جاما			
		متغير الأمن الغذائي	متغير مستوى المعيشة
متغير الإستدامة	معامل الإرتباط	.658**	.622**
	قيمة الدلالة الإحصائية	.000	.000
	حجم العينة	130	130

يتضح من الجدول (20.4) أعلاه أن قيمة معامل ارتباط جاما بين متغير إستدامة المشروع من ناحية ومتغيري الأمن الغذائي ومستوى المعيشة من ناحية أخرى قد كانت 0.658 و 0.622 على التوالي وهاتان القيمتان تعتبران أعلى من المتوسط، كما ظهر بأن قيمة الدلالة الإحصائية قد بلغت 0.0 عند المتغيرين أي أنها أصغر من قيمة α لذلك ترفض الفرضية الصفرية، أي انه بناء على نتيجة معامل الإرتباط الذي أظهر وجود علاقة بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة فإن متغير الإستدامة يؤثر في تحسين الأمن الغذائي ومستوى المعيشة.

وفيما يلي استعراض لإيجابات المستفيدين حول موضوع الإستدامة المؤسساتية وبالتحديد فيما يتعلق بالجمعيات في مناطق سكناهم، فعند السؤال عن وجود جمعية زراعية في منطقة سكناك أجاب 56.2% بنعم مقابل 43.8% كانت اجاباتهم بلا، واجاب 47.7% بأنهم اعضاء في جمعيات زراعية أما النسبة المتبقية فكانت اجاباتهم بالنفي، كما أفاد 37.7% بأن الجمعية الموجودة في مكان سكنه تقوم بدعم خدمات المشروع مقابل 61.5 اجابوا بالنفي، في حين كانت إجابة مفقودة بنسبة 0.8%، وأيد ما نسبته 4.6% بأنه قد انبثق عن المشروع جمعية زراعية، في المقابل كانت إجابات السواد الأعظم منهم بلا، وفيما يتعلق بالإستمرارية فقد أجاب 36.9% بأن متابعة الجهة المنفذة مستمرة لغاية الآن، مقابل 62.3% لم يؤيدوا ذلك، وقد فقدت إجابة في هذا السؤال بنسبة 0.8%، وعن مدى قدرة المستفيد على تحسين البذور أو تطعيم الأشتال، فقد كانت إجابات 53.8% بأنهم قادرون على ذلك، مقابل 46.2 صرحوا بعدم قدرتهم، وفي إجابتهم عن سؤال قدرة المستفيد على تدريب غيره من المزارعين، أجاب 46.2% بقدرتهم في المقابل كانت إجابات 53.8% بعدم قدرتهم على ذلك.

كذلك سيتم عرض استجابات المستفيدين تجاه معيار الإستدامة بأنواعه من خلال تحليل لمتوسطات استجاباتهم حسب مقياس ليكرت، ومن أجل الوصول إلى ذلك فقد صنفت أسئلة معيار الإستدامة في الاستبيان الرئيسي حسب النوع، وتم حساب معدل اجابات المستفيدين، ومن ثم انشاء متغير جديد يتبع الأوزان الرقمية لمقياس ليكرت لحصر فئة كل قيمة ضمن الفئات من 1–1.79 ضعيف جدا، 1.80–2.59 ضعيف، 2.60–3.39 متوسط، 3.40–4.19 جيد، 4.20–5 جيد جدا. وقد تبين أن المتوسطات الحسابية لإجابات المستفيدين كما هو موضح في الجدول أدناه:

جدول 21.4: توزيع متوسطات إجابات المستفيدين على انواع معيار الإستدامة

متوسط إجابات المستفيدين على أنواع الإستدامة			
نوع الإستدامة	عدد المستجيبين	الوسط الحسابي	التقدير
مؤسساتية	130	3.44	جيد
مالية	130	3.60	جيد
بيئية	130	4.08	جيد
تقنية	130	3.47	جيد
استعداد المستفيدين للإستمرار	130	3.79	جيد

يتضح من الجدول (21.4) أعلاه أن المتوسط الحسابي لإستجابات المستفيدين قد وقع ضمن الفئة من 3.40 إلى 4.19 ضمن التقدير الجيد، مع ملاحظة أن قيم المتوسطات امتدت من أدنى الفئة إلى أعلاها.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى العوامل الخارجية التي تؤثر سلباً على استدامة المشروع، فالعوامل الجوية قد أثرت في السنتين الأخيرتين على إنتاجية المحاصيل بسبب الجفاف وقلة الأمطار، وعند إستعراض إجابات المستفيدين حول سؤال هل أثرت العوامل الجوية سلباً على مشروعك، كانت إجابات 64.6% منهم بالموافقة ومعهم 10% اجابوا بموافق بشدة، و 7.7% كانوا على الحياد، و 15.4% أجابوا بغير موافق و 2.3% بغير موافق بشدة.

ولخصوصية الوضع الفلسطيني بسبب وجود الإحتلال فإن سياساته وإجراءاته قائمة على تعطيل عجلة الإقتصاد الفلسطيني التي تمثل فيه الزراعة عموده الأساسي، لذلك فقد سئل المستفيدين عن التأثيرات السلبية للإجراءات الإحتلالية على زراعتهم فكانت النتيجة بأن أجاب 34.6% بالموافقة، و 7.7%

بموافق بشدة وبقي 6.9% على الحياد، في المقابل فقد اجاب ما نسبته 46.2% بعدم الموافقة و 4.6% بغير موافق بشدة. وتبع سؤال آخر فيما لو تدخلت الجهة المنفذة للتخفيف من إجراءات الإحتلال فأجاب 20% بالموافقة و 3.1% بموافق بشدة، وبقي 38.5% على الحياد، في المقابل أفاد 34.6% بغير موافق و 3.1% بغير موافق بشدة وقد وجدت قيمة واحدة مفقودة.

وقد تبع الأسئلة أعلاه سؤالاً مفتوحاً، اذا تدخلت الجهة المنفذة للتخفيف من الآثار السلبية الطبيعية أو الإحتلالية، فما هي التدخلات التي قامت بها وقد كانت الإجابات، بأن أجاب 12% بأنها قدمت لهم ارشادات، وأجاب 5% بانه قد قدمت لهم تعويضات بسيطة، وأجاب 40% بأن الجهة المنفذة لم تتدخل، 1% أفادوا بأن الجهة المنفذة قد سامحت من استرداد البذور، و 4% قالوا بأن الجهة المنفذة قامت ببعض الإجراءات القانونية وعملت على محاولة منع تهريب أو إستيراد بضائع، و 38% لم يجيبوا.
وقد كان تقييم المستفيدين للتدخلات التي قدمتها الجهة المنفذة والتي هدفت إلى التخفيف من الأثار السلبية الطبيعية والإحتلالية، بأن أجاب 5.4% بأنهم غير موافقين بشدة، و 33.8% بأنهم غير موافقين، وتبقى 26.9% على الحياد، وأجاب بالموافقة ما نسبتهم 17.7% و 0.8% وافقوا بشدة، ووجدت قيم مفقودة تمثل 15.4%.

7.4 الأثر

- **الفرضية الخامسة: لا يؤثر معيار اثر المشروع تأثيراً ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ على تحقيق الأمن الغذائي ومستوى المعيشة للمستفيدين.**

إن التحقق من الفرضية أعلاه يختلف عن بقية الفرضيات لأن معيار الأثر قد اشتقت منه المتغيرات التابعة التي تمثل الأهداف العامة للمشروع، لذلك سيتم تجميع المتغيرات التي صيغت لقياس معيار الأثر في متغير موحد، ومن ثم ربطها بمتغيري الأمن الغذائي ومستوى المعيشة لمعرفة درجة الإرتباط من خلال معامل ارتباط جاما. وأيضاً سيتم تجزئة الآثار حسب نوعيتها سواء كانت آثار اجتماعية واقتصادية بصفتها متغيرات مستقلة وعرض استجابات المستفيدين حسب كل نوع.

جدول 22.4: إختبار معيار الأثر

معامل إرتباط جاما			
		متغير الأمن الغذائي	متغير مستوى المعيشة
متغير الأثر	معامل الإرتباط	.802	.746
	قيمة الدلالة الإحصائية	.000	.000
	حجم العينة	130	130

يظهر الجدول بأن هناك ارتباط ايجابي قوي بين متغير الأثر من ناحية، ومتغيري الأمن الغذائي ومستوى المعيشة من الناحية الأخرى، بمعنى كلما ارتفع أو انخفض الأثر فإن المتغيرين التابعين يتبعان، وحسب الملحق (5.1) فقد تجمعت أغلب قيم المتغيرات بين الضعيف والمتوسط، وبلغت قيمة الدلالة الإحصائية في جدول (22.4) أعلاه 0.0 أي اقل من 0.05 لذلك ترفض الفرضية الصفرية التي تنص على أن معيار الأثر لايؤثر على تحسين مستوى المعيشة والأمن الغذائي، وتثبت الفرضية البديلة التي تؤيد وجوده.

وللتوضيح من زاوية أخرى سيتم عرض متوسطات إجابات المستفيدين حول الآثار الإقتصادية والاجتماعية:

جدول 23.4: إجابات المستفيدين على أنواع معيار الأثر

متوسط إجابات المستفيدين على أنواع الأثر			
نوع الأثر	عدد المستجيبين	الوسط الحسابي	التقدير
اقتصادي	129	2.27	ضعيف
اجتماعي	130	2.55	ضعيف

ان الهدف من هذا الجدول هو توضيح اتجاه إجابات المستفيدين، فمن خلاله يمكن ملاحظة أن متوسطات إجاباتهم قد صنفت ضمن التقدير الضعيف، وبما أن هناك علاقة قوية بين متغير الأثر والمتغيرات التابعة، فيمكن الإستنتاج أن المتغير المستقل يؤثر بقوته وبضعفه على المتغير التابع.

وقد أشتقت متغيرات رأس المال الفيزيائي والبشري والطبيعي من ضمن متغيرات الأثر وقد تبين عند حساب متوسط إجابات المبحوثين حولها بأن اجاباتهم كانت 2.12، 2.42، 2.16 على التوالي وهذ الإجابات تصنف ضمن التقدير الضعيف.

وحول التصرف بالانتاج الفائض من المحاصيل فقد أجاب 50% من المستفيدين بأنهم يبيعونه في السوق، و 45.4% بانهم يخزنوه، ونسبة 2.3% يبيعونه من باب المزرعة، ووجد ما نسبته 2.3 قيم مفقودة.

وعند سؤال المستفيدين عن الإقبال على المنتج فكانت إجابات 53.8% من المستفيدين بوجود إقبال على اصناف القمح، و 10% على البطيخ، 6.9% على الحمص، و على الشعير والعدس فكانت النسبة 1.5% و 0.8% على التوالي، وذكر ما نسبته 22.3% بأنه لم يكن إقبال. ووجدت 4.6% قيم مفقودة.

وبخصوص المحاصيل التي لم يكن عليها طلب فقد أجاب ما نسبته 86.9% من المستفيدين بأنه لم بصدف لديهم صنف عزف المستهلكين عنه، في المقابل فقد كان هناك بعض نسب الإجابات من المستفيدين التي أفادت بأن هناك بعض الأصناف قد عزف المستهلكين عنها، وقد كانت الإجابات 2.3% قمح و 0.8% شعير، 3.1% حمص، 1.5% عدس، 1.5% بطيخ، ووجدت قيم مفقودة شكلت نسبة 3.8%.

أسباب الإقبال على المنتج: لم يجب 52%، الجودة والمواصفات (الطعم، صناعة الخبز) 18%، لأن البذور محسنة 19% وقد أجاب ما نسبته 9% بان العرض والطلب وحاجة المستهلك ما يحدد الإقبال من عدمه، ثقة المستهلك وخلو المنتج من المبيدات.

وفي المقابل فقد أجملت أسباب عزوف المستهلك عن بعض المنتوجات بعدم الصلاحية للإستعمال وقد كانت هذه إجابات 3% من المستفيدين، غير مطلوب 3% وغير مألوف 1%، التزوير وهذا ينطبق على حالة البطيخ فقد أجاب ما نسبته 1% من المستفيدين على ذلك، و 92% لم يكن لديهم إجابة.

وبخصوص الإستهلاك العائلي فقد أجاب ما نسبته 57.7% من المستفيدين بأن استهلاك عائلاتهم قد زاد من الأصناف المزروعة، مقابل 33.1% اجابوا بالنفي، وقد شكلت القيم المفقودة مانسبته 9.2%،

وقد ذكر 19.3% بان استهلاك أسرهم صنف عالياً من مادة القمح، و 17.6 بمتوسط، و 7.6 بأنه منخفض، ولم يحدد 16.8%، ولم ينطبق هذا السؤال على 38.2% من المستفيدين.

وقد ذكر 2.5% من المستفيدين بأن الإقبال على مادة الشعير كان عالي، و 1.7% منخفض، أما 0.8% فقد ذكروا بأن الإقبال كان منخفضاً، و 10% لم يحددوا الصنف، والبقية ونسبتهم 85% لم ينطبق على حالتهم هذا السؤال.

وكان استهلاك الحمص عالياً عند 3.3% من المستفيدين، و 5% ذكروا بأن استهلاكهم كان متوسطاً، ولم يحدد الصنف ما نسبته 7.4%، ولم ينطبق السؤال على نسبة 84.3%. وقد أفاد 0.8% بأن استهلاكهم من العدس يعتبر عالياً، ومثلهم اعتبروه منخفض، ونسبة 4.2% لم يحددوا، ولم ينطبق السؤال على 94.2% .

و 2.5% اعتبروا استهلاكهم من البطيخ عالي، و 8.8% لم يحددوا، ولم ينطبق السؤال على 84.2%.

وسئل المستفيدون عدة أسئلة مفتوحة ومتنوعة في نهاية الإستبيان، وقد تم تصنيف أجوبتهم كما ذكر سابقاً إلى عدة مجموعات، وإلحاق كل إجابة إلى المجموعة التي تناسبها، ومن ثم تحديد نسبة كل مجموعة من خلال عدد الإجابات التي ألحقت بها.

- **دور المشروع في تحسين وضع المرأة:** وقد كانت إجابات المستفيدين على الأسئلة المفتوحة التي تتعلق ببعض القضايا المتقاطعة، مثل كيف ساعد المشروع المرأة وحسن من وضعها بأن أجاب 11% من المستفيدين بأنها شاركت في العمل ووفرت دخل للأسرة، وأجاب 3% بأن المشروع وفر بعض الأعمال اليدوية والتقليدية لها، و 3% آخرين أفادوا بأن المرأة اكتسبت خبرات وتدريب من خلال المشروع، وكانت وجهة نظر 12% بأن المشروع حسن من دخل الأسرة وبالتالي انعكس ذلك على وضع المرأة، وأجاب 6% بأن المشروع ساهم بتحسين بسيط على وضع المرأة، أما نسبة 1% من المستفيدين فقد أجابوا بأن مردود المشروع على المرأة كان في تعبئة وقت فراغها، وأجاب ما نسبته 32% بأن المشروع لم يساعد المرأة و 32% أخرين لم يجيبوا على السؤال.

- **دور المشروع في التخفيف من الفقر:** كما بات معلوماً فإن الهدف العام للمشروع هو تعزيز الأمن الغذائي ورفع مستوى المعيشة للمستفيدين، وبما أن قضية الفقر وثيقة الصلة بهذا الهدف فقد سئل المستفيدون السؤال المفتوح " كيف ساعد المشروع في التخفيف من الفقر" وقد كانت إجابات 4% منهم بأنه دعم المزارع في مدخلات الإنتاج، وأجاب 11% بأنه قد وفر أمن غذائي، و 11% آخرين بأنه زاد من الدخل، و 2% بانه وفر أمن غذائي وزاد من الدخل معاً، وأجاب 2% بأن المشروع قد شجع الفقراء على الزراعة، و كانت وجهة نظر 4% بانه أوجد فرص عمل، و 2% أفادوا بسبب أن النوعية التي زرعوها عالية الإنتاجية فقد خفف ذلك من الفقر، و 9% من المستفيدين أجابوا بأن المشروع ساهم مساهمة بسيطة في ذلك، أما 27% فأجابوا بأن المشروع لم يخفف من الفقر، و 29% لم يجيبوا، وبقي 1% منهم متحفظاً على الإجابة.

- **تنفيذ المشروع:** وقد سئل المستفيدون سؤالاً مشروطاً يتعلق بطريقة تنفيذ المشروع وهل كان من الممكن أن ينفذ المشروع بطريقة أفضل، فأجاب 28% بلا، و52% بنعم وتبين بأن 20% لم يجيبوا، وقد اشترط السؤال اذا كانت الإجابة نعم، كيف كان من الممكن ذلك، وقد تم تصنيف إجابات المستفيدين في عدة مجموعات ذكرت المتابعة في أربع مجموعات، بمعنى أن المستفيدين نظروا إلى المتابعة بعين الإهتمام فقد انفردت المتابعة بمجموعة مستقلة كانت نسبتها 11%، كذلك أجاب 3% بأنه كان يجب أن تكون الكمية المقدمة أكبر والمتابعة أفضل، و 6% أشاروا إلى أن الأصناف يجب ان تكون مناسبة والمتابعة حثيثة، و 1% طلبوا مدخلات إضافية ومتابعة، و 4% كانت ملاحظاتهم تندرج تحت إطار التدريب والمشاهدات والمشاركة والتفتيش الحقلي، و4% آخرين كان لديهم ملاحظات على نظام التوزيع، ومن المزارعين الذين تأثروا بتدفق السلع المهربة أو المستوردة فاجاب 5% تحت إطار حماية المزارع، و1% كانت ملاحظاتهم حول توفر المياه ومستلزمات انتاج أخرى، و 18% حول تحسين مدخلات الإنتاج من ناحية الكم والنوع.

- **توافق الخدمات التي قدمت مع إحتياج المستفيدين:** يندرج هذا السؤال تحت بند الملاءمة وذلك لتعزيز الإجابات المغلقة بأخرى تتيح للمستفيد التعبير بحرية عن وجهة نظره، وممكن أيضاً للتعرف بطريقة أقرب على احتياجه من خلال إتاحة الفرصة له أن يذكر ذلك صراحة وبطريقة مباشرة، وقد احتمل هذا السؤال إجابتين بنعم أو لا، وكان مشروطا عند الإجابة لا، بحيث أن يترك للمستفيد ذكر الخدمات التي توافقت مع احتياجه ولكنه لم يتلقَها اذا كانت إجابته لا، وقد أجاب بنعم ما نسبتهم 38% و 25% لم يجيبوا على السؤال، و3% لم يكن

لديهم احتياج لم يُلَبَ، و 2% أجابوا بأنهم بحاجة لآليات، و 15% أشاروا عموما إلى مدخلات الإنتاج، و 1% كان لديهم ملاحظات عن أوقات تقديم الخدمات، و 11% أفادوا بأن المتابعة لم تكن حسب المطلوب، و 5% أجابوا بأنه لم تقدم لهم خدمات مساندة من تدريب ومشاركة في أيام حقل ومدارس حقلية.

- **العقبات والمحددات الرئيسية للمشروع:** في معرض إجابتهم عن هذا السؤال فقد عزى ما نسبته 30% من المستفيدين العقبات والمحددات إلى عوامل خارجية، كان منها للعوامل الجوية 13% وللإحتلال واجراءاته 6%، وكان للحيوانات الضالة التي هي على الأغلب ناتجة عن الإحتلال 2%، ومشكلة التسويق 7% وهذه المشكلة أيضاً مرتبطة بالإحتلال، وندرة المياه 2% وهذه العقبة تنطبق على مزارعي البطيخ وأيضاً فإن سببها وجود الإحتلال. وأجاب 12% بمحدودية الخدمة، وذكر 3% بأن الصنف لم يكن ملائم ولم يكن منتج، و2% افادو بأن تأخير مدخلات الإنتاج من قبل الجهة المنفذة كان من العقبات التي اعترضت عملهم، وظهر بعض العقبات الذاتية التي تعلقت بالمزارع ومحيطه، فقد أجاب 1% بأن مساحة الأرض التي يحوزونها محدودة، و 1% بعدم وجود أيدي عاملة في مناطقهم، وعزى 3% منهم العقبات الذاتية إلى نوعية الأرض والبيئة، وأجاب 6% بأن ارتفاع مدخلات الإنتاج كانت من العقبات التي اعترضت عملهم، و1% لعدم استمرار الخدمة، وأشار 9% إلى ضعف المتابعة والإرشاد أو عدم وجودهما، وذكر 3% بأن البذار المقدم لهم لم يكن نقياً و 1% آخرين أجابوا بأن نسبة الإسترداد عالية، وللتحيز في التوزيع كان نصيب 1% من إجابات المستفيدين و2% بأن خدمات المشروع لم تشمل الكثير من المستفيدين، و1% بسبب عدم توفر آلات، ولأن المشروع ركز على عدة أصناف فقد اعتبر ذلك مانسبته 1% من المستفيدين عائقاً، وبلغت نسبة الذين أجابوا بعدم وجود عقبات 10%، وقد ترك السؤال بدون إجابة ما نسبتهم 17%.

- **مقترحات تتعلق بإستدامة المشروع وتعظيم آثاره:** اندرجت مقترحات المستفيدين في هذا السياق ضمن مجموعات عدة، وقد تصدر المجموعات بنسبة 15% مقترح أن تزيد الجهة المنفذة الكمية التي توزعها، يلي ذلك اقتراح 12% تعزيز المتابعة وإستمرارها، و 9% اقترحوا الدعم الحكومي، أما اقتراح اختيار الأصناف المناسبة للمناطق فقد حاز على نسبة 8%، و 8% آخرين لم يكن لديهم مقترحات، و 15% لم يجيبوا على السؤال، واقترح 7% توفير معدات ومستلزمات انتاج، واقترح 4% ان تنشر فكرة المشروع على نطاق واسع، واوصى 3% بزيادة عدد المستفيدين و3% آخرين بتكثيف الإرشادات، ومثلهم 3% اقترحوا تحسين الأشتال والبذور بطريقة أفضل، واقتراح مؤسسات للبذار كان نصيبه أيضاً 3%، واقترح 2% بأن

تستهدف الجهة المنفذة المزارعين الملتزمين والرياديين فقط، وأيد 2% حفر الآبار وتعزيز مصادر المياه، واجاب 2% آخرين أن يستمر التوزيع، اما المتبقيين ويمثلون 1% فقد توجهوا إلى اقتراح احياء الأصناف القديمة.

8.4 عرض نتائج المقابلات المنظمة للمنفذين:

المنفذون هم موظفون في المؤسسات المشاركة في تنفيذ المشروع، قام أغلبهم بالاتصال المباشر مع المستفيدين من ناحية تزويدهم بالخدمات المختلفة ومتابعتهم وإرشادهم، وقد ارتؤي عمل مقابلات منظمة لهم، بهدف توحيد استجاباتهم حول عدة أسئلة صيغت مسبقا. علماً بأن 4 منهم اقتصر دورهم على متابعة المشاهدات وخصوصاً من كانوا شركاء من المحطات الزراعية التابعة لمركز البحوث، و تبين أن واحد منهم كان دوره مستشار علمي للمشروع.

لقد تم مقابلة 17 منفذاً على امتداد مناطق المشروع – المؤسسات التي مثلت بمنفذين مع عدد المنفذين موضح في فصل منهجية الدراسة جدول (3.3)– تبين من تحليل نماذج المقابلات التي أجريت معهم بأن 1 منهم يحمل درجة الدكتوراة، و 6 يحملون درجة الماجستير، و 8 يحملون درجة البكالوريوس و 2 يحملون مؤهل ثانوي.

9.4 الأداء

- **لا يؤثر معيار أداء المشروع تأثيراً ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ على تحقيق الأمن الغذائي ومستوى المعيشة للمستفيدين.**

مع أن معيار الأداء هو باعتبار معيار مشترك بين المعايير الخمسة الأساسية ولكن نظراً لإفراد أداة من أدوات الدراسة للمنفذين فقد تم سؤالهم عدة أسئلة تتعلق بوجهة نظرهم حول أداء المشروع، ولأن عدد المنفذين قليلاً 17 منفذاً، والحد المعروف لجدوى الإختبار الإحصائي هو 30 عينة لذلك سيتم التحقق من هذه الفرضية بطريقة عادية وبناء على متوسطات أجوبة أفراد المجتمع. والجدول أدناه يبين نتائج تحليل السؤال الأول من نموذج المقابلة:

جدول 24.4: إجابات المنفذين على معيار أداء المشروع

السؤال/ المؤشر	العدد	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
تعتقد أن مدخلات المشروع عموماً كانت حسب المخطط	17	2.06	.243
تعتقد ان مخرجات المشروع اتسقت مع الهدف العام للمشروع	17	1.94	.243
انشطة المشروع اتسقت مع تحقيق الهدف العام	17	1.88	.332
مخرجات المشروع اتسقت مع احتمالية اثاره المقصودة	12	2.25	.754
انشطة المشروع اتسقت مع احتمالية اثاره المقصودة	12	1.92	.515
كان تحقيق اهداف المشروع حسب الأهداف التي خطط لها	17	2.12	.600
كانت مساهمة المشروع في تحقيق الهدف العام متوقعة	17	2.29	.588

1- 1.79 جيد جداً 1.80 - 2.59 جيد 2.60 - 3.39 متوسط 3.40 - 4.19 ضعيف 4.20 - 5 ضعيف جداً

يتضح من معظم إجابات المنفذين بأن إجاباتهم قد وقعت ضمن التقدير الجيد، وهذا يشير أن أداء المشروع بناء على وجهة نظر المنفذين جيداً، ووفقاً لذلك فإن هناك علاقة بين أداء المشروع والمتغيرات التابعة وبالتالي هناك أثر لمتغير الأداء المستقل على المتغيرات التابعة، وهذا ينسجم مع المعايير الأخرى التي تم التحقق منها بطريقة إحصائية إستقرائية.

10.4 فيما يلي تحليل للمقابلات التي نظمت مع المنفذين

إن معظم اسئلة المقابلة المنظمة مع المنفذين كانت مفتوحة أو مشروطة لذلك سيتم في هذا الجزء تحليلها إضافة للأسئلة المغلقة، ولن يتم في هذا التحليل اللجوء إلى النسب لأنها كبيرة عند مقارنتها بالعدد القليل، لذلك سيتم ذكر العدد للشعور بانه أقرب إلى الواقع.

- اختيار منطقة المشروع: عند سؤال المنفذين عن كيفية اختيار منطقة المشروع فقد أجاب اثنان منهم بأنها اقترحت من قبل إيكاردا، وأجاب 7 بأن اختيار منطقة المشروع تم من خلال اتفاق بين الشركاء، وكانت إجابة 6 بانه كان مقترح من مركز البحوث، وأجاب واحد بأنه كان مقترح من مركز البحوث والإرشاد في الوزارة، وقد أضاف اثنان ممن أجابوا على أكثر من خيار بأن

الإختيار تم بناء على دراسة إقتصادية اجتماعية لمناطق المشروع، وواحد آخر أفاد بأن منسق المشروع من اقترح مناطق التنفيذ ولكن بالاتفاق مع إيكاردا.

- قدرة الفئة المستهدفة على تحقيق أهداف المشروع: لقد اجاب على هذا السؤال بنعم 13 من المنفذين و4 اجابوا جزئياً وقد أكملوا إجابتهم، وأن منفذ واحد لم يوضح مع أنه اختار الخيار جزئياً، وأجاب اثنان منهم بأن هكذا مشاريع تحتاج لوقت أطول لإقناع المزارعين بالأصناف المدخلة، ولعدم وجود مؤسسة لأكثار البذور، كما أن اختيار منتجي البذار كان يجب أن يكون على قاعدة رياديتهم ومتخصصين في الزراعات البعلية، وممن أجابوا بنعم كان توجه أحد المنفذين أن يتم تطوير الفكرة من خلال اعتماد مزارعين كبار يحوزون على أكثر من 50 دونماً. وآخر علق بأنه يجب أن يكون متابعة حثيثة من مديريات الزراعة.

وفي إجابتهم على سؤال اتساق أنشطة المشروع مع أهدافه فقد أجاب 16 من المنفذين بنعم وواحد فقط أجاب بلا ولم يوضح.

وحدة الأصول الوراثية وبرنامج تربية النبات: عند سؤال المنفذين هل العمل مستمر في وحدة الأصول الوراثية وبرنامج تربية النبات في مركز البحوث، أجاب 13 بنعم واثنان بلا وفقدت اجابتين.

وقد علق 5 منفذين ممن أجابوا بنعم وسيتم تجزئة الإجابات حسب الموضوعين

- وحدة الأصول الوراثية: أجاب أحد المنفذين بأن العمل مستمر في عمليات جمع الأصول الوراثية توصيفها، حفظها واكثارها، وأجاب آخر بأنه قد أسس في محافظة جنين بنك للبذور بالتعاون مع جمعية مزارعي محافظة جنين والذي يعمل على توفير البذار المحسن للمزارعين في المواسم القادمة، وكانت اجابة ثالث بأن العمل مستمر في بنك البذور المجتمعي، ورابع بأن العمل في وحدة الأصول الوراثية يقوم على جمع البذور، حفظ البذور، فحص البذور، وآخر أجاب بأن الوحدة تقوم على 1. اكثار البذار وعمل خارطة جينية 2.الحفاظ على رصيد احتياطي نقي للبذار خوفا من تداخلات الأصناف 3. توزيع الأصناف المحسنة على المزارعين، وعلق أحدهم ان الوحدة تقوم بانتاج الأصناف لمشروع البطيخ والبندورة، وأفاد أحد المنفذين بأن العمل كان يجري في وحدة الأصول الوراثية على عمليات التحسين بالانتخاب، وكانت إجابة منفذ آخر بأنها مجمع وراثي للنباتات الموجودة في فلسطين والتي تنبت في الجبال، حفظ الأصول الوراثية، جمع عينات نباتية جديدة واضافتها للمعشبة النباتية وإجابة أخرى بأن العمل في الوحدة يقوم على حفظ وجمع الأصول الوراثية من القمح البلدي والأصناف البرية من القمح والشعير، وادخال اصناف محسنة

من القمح، كما انها تقوم على حفظ الأصول الوراثية من القمح البلدي والأصناف المحسنة، ويقوم العاملون فيها على جمع عينات من النباتات البرية وحفظها في المعشبة النباتية.

- برنامج تربية النبات: الاستمرار في عمليات تحسين الأصناف من خلال الانتخاب والتنقية والاستمرار في عمليات التهجين والتربية بين الأصناف المدخلة والمحلية، وقد تم من خلال البرنامج تدريب المزارعين على تقنيات زراعية حديثة وتبناها عدد من المزارعين، كذلك تم تقييمهم ومتابعتهم في عمليات التفتيش الحقلي وتدريبهم على مواصفات البذار الجيد. ومن الأعمال التي يضطلع بها البرنامج قياس فعالية انبات البذور، تقييم الأصناف المدخلة والمحافظة على السلالات البلدية حيث انتج الشعير البلدي 500 كغم، انتاج اصناف مقاومة للجفاف.

وأيد كامل المنفذين بأن فكرة البذور المحسنة وخدمات المشروع الأخرى قد تم تقبلها بسهولة من قبل الفئات المستهدفة. وعند سؤال المنفذين عن نسب المستفيدين الذين نجحوا في تطبيق خدمات المشروع من منتجي بذار، مكثرين ومشاهدات، فكان متوسط إجاباتهم بأن نسبة الذين نجحوا من منتجي البذار شكلوا نسبة 60% و 65% للمكثرين، وكانت نسبة المشاهدات هي الأكبر حيث بلغت 74%.

وفي اجابتهم عن سؤالاً مشروطاً عند الإجابة نعم اذا كان من الممكن أن ينفذ المشروع بطريقة أفضل، فأجاب 10 بنعم و 7 بلا. وممن كانت إجابتهم نعم فقد وضح اثنان من المنفذين من خلال توفير اليات زراعية مثل بذارة، حصادة، محاريث، جرارات 2. توفير البذار في الوقت المناسب 3. عقد دورات ارشادية للمزارعين، وأجاب آخر من خلال تعزيز كادر المشروع بالكفاءات المناسبة، وعلق ثالث من خلال التعاون الفعال والاستفادة من الكفاءات العلمية، وقال أحدهم من خلال تفرغ المنفذين للعمل في المشروع، واجاب اثنان معا من خلال توفير مختبر لفحص التربة و تفعيل مشاركة الجمعيات، وكان تعليق منفذ آخر يأتي ذلك عن طريق 1.التركيز على اصناف اقل 2. عدد كبير من المزارعين بمساحات قليلة والأفضل عدد قليل بمساحات كبيرة 3. انتاج البذار يتطلب ان يكون مزارعين كبار ورأسمالهم قوي 4. واذا كان الشعار اكثار البذار هو استثمار فيفترض العمل مع مزارعين كبار لأن المزارع الصغير يعتبر الخدمة نوع من المساعدة له ولايفكر بالهدف الأكبر5. ويكون المزارعون الكبار ذوي خبرة أكبر وممارسة أكثر ومتعاونين، ومن الممكن أن يستفيد المزارعين الصغار بطرق ثانية، واتفق معه منفذ آخر في النقطة الثانية وأضاف يجب زيادة كمية السماد والتركيز على الأسمدة الطبيعية، وتوفير معدات حديثة مثل رباطة ودراسة. وأيد اثنان من المنفذين ضرورة زيادة عدد طاقم المشروع.

وخلال إجابتهم على كفاية الموارد المادية فقد اجاب 11 بنعم و 5 بلا ووجد قيمة واحدة مفقودة، وممن أجابوا لا ذكر منفذان بأنه لم تكن الموارد المادية كافية بسبب عدم توفر وسائل المواصلات لنا، وأجاب آخر بأنه لم تجرِ عملية صيانة للجرار الزراعي.

أجاب 14 منفذ بنعم على السؤال الذي يقول بأن هل كانت الموارد البشرية فعالة و 3 أجابوا بلا، وقد تمحورت تعليقات من أجابوا بلا في إطار أنه لم يكن هناك مختصين كافيين، وعدم تفرغ المنفذ للعمل في المشروع بسبب قيامه بذلك إلى جانب عمله الرئيسي، لم يتم تأمين مواصلات للمنفذين ليتمكنوا من التواصل مع المستهدفين، لم يكن تعاون الإدارة العامة للإرشاد والمؤسسات الشريكة حسب المطلوب، لا يوجد زيارات وتواصل منتظم من قبل إدارة المشروع، النقص الشديد في طاقم المشروع.

وعن سؤال هل وقع أيٌّ تغيير للأنشطة نتيجة للموارد المادية أو البشرية كانت الإجابات 2 بنعم و 12 بلا ووجدت ثلاث قيم مفقودة، وممن أجابوا بنعم فذكروا أن عملية تطعيم الأشتال جرت في المشاتل مع أنها يجب أن تكون في مركز البحوث، وذكروا أيضاً بأنه لم تكن زيارات المنفذين حسب الخطة في عمليات التفتيش الحقلي، بالإضافة إلى أنه لم يتم تعميم المدارس الحقلية.

وعندما طلب من المنفذين توضيح تفاعل الفئة المستهدفة والمؤسسات المعنية في انشطة المشروع، فقد كانت ردودهم التي تتعلق بالجمعيات الشريكة في تنفيذ المشروع وبالتحديد جمعية مزارعي عقابا في محافظة طوباس، وجمعية مزارعي جنين في محافظة جنين، بأن كانت الجمعيات تقوم بعملية اختيار المزارعين حسب معايير المشروع، وبعد ذلك يتم التواصل مع المزارعين بشكل مباشر من قبل الجهة المنفذة، وقد شاركت أيضاً مؤسسة أريج في متابعة المشاهدات، وشارك اتحاد لجان العمل الزراعي UAWC في متابعة الفئة المستهدفة بشكل مباشر في محافظة الخليل، وقد كانت وجهة نظر بعض المنفذين بأن الجمعيات لم تكن فعالة بشكل عام، وقد عزى البعض قلة تفاعل بعض المستفيدين بسبب الأوضاع الإقتصادية وقلة الإنتاج، وجاءت وجهة نظر أخرى تدحض ذلك بالقول إن تفاعل المستفيدين كان جيدا وتفاعل الجمعيات أيضاً كان جيداً وبالأخص في متابعة المشاهدات، وقد وضح البعض بأن تفاعل الفئة المستهدفة كان من خلال حضور ورشات العمل وأيام الحقل والمشاهدات، وحضور الأيام المخصصة للمدرسة الحقلية، وقد تفاعلت أيضاً من خلال أيام الحقل، وقد كان التواصل الموسمي مع المزارعين جيداً، علاوة على تعاون المستفيدين فيما بينهم، وهَدَفَ تفاعل الفئات المستهدفة والمؤسسات الشريكة إلى تسهيل مهمات

المنفذين وخصوصاً في المواقع البعيدة، وكان ذلك من خلال التنسيق المسبق مع المزارعين ومتابعتهم ميدانيا، وجمع المعلومات منهم وفق الإستبيانات الخاصة بالمشروع، وقد كان تفاعل الجمعيات جيداً حيث أنها كانت تطالب بتمديد فترة المشروع، وكان التواصل يتم بين المؤسسات الشريكة من خلال عمليات التنسيق والإجتماعات الهادفة إلى تبادل المعلومات ومتابعة سير العمل، وتكليلاً للتعاون بين المؤسسات فقد أنشئ بنك بذور مجتمعي بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني الشريكة، ومن خلال البنك تم إرشاد الجمعيات وتعريفها ببعض الأصناف مع أنه كان هناك بعض العقبات في عمليات المتابعة من بعض المؤسسات. وذكر آخرون بان التفاعل كان جيداً وخصوصا في المدارس الحقلية، الزيارات التشبيكية، استلام وتسليم البذار، اللقاءات، فقد كان يعرف كل طرف ما هو المطلوب منه، وكان العمل يتم وفق برنامج، وقد كان هناك تقبل مقبول للبذور المدخلة من الفئات المستهدفة .

وقد أجمع المنفذون على أن عملية توزيع الخدمات كانت خالية من التحيز للمناطق الجغرافية، وكانت الأسباب التي تحدد عملية التوزيع مرتبطة بنوعية الصنف وملاءمة المنطقة، أو حسب نسبة هطول الأمطار.

وبخصوص السؤال الذي تعلق بمتابعة الممول الهولندي للمشروع، فقد أجاب 8 بنعم و8 آخرين بلا وواحد لم يجيب ، وقد أشترط السؤال عند الإجابة لا بذكر الأسباب، ولكن لم يتبين أية تعليقات لمن كانت إجابتهم بلا. وقد تبعه سؤالاً آخر يتعلق بسياسة الممول، حيث توجه هذا السؤال للاستفسار عن تأثير سياسات الممول على تحقيق أهداف المشروع من حيث حجم التمويل وكفايته، وقد أجاب 4 بنعم و8 بلا ولم يجب على السؤال 5 منفذين، ولأن السؤال كان مشروطاً عند الإجابة نعم، لذلك كان تعليق من كانت إجابتهم بنعم ينطوي تحت بساطة حجم التمويل، أو فيما لو توفرت متابعة مباشرة من الممول لكانت النتيجة أفضل.

وفي معرض إجاباتهم عن سؤال يتعلق بدور المرأة، فقد أعرب المنفذون أن المرأة إستفادت بطريقة غير مباشرة من خلال الفائدة العائدة على الأسرة، كذلك استفادت المرأة بسبب عملها في الصناعات اليدوية الناتجة عن القش ومنتجات المحاصيل، ما أدى إلى زيادة دخل الأسرة، وبشكل عام فإن تحسن دخل الأسرة انعكس على وضع المرأة بصفتها جزءاً لا يتجزأ من الأسرة، وقد وفر المشروع للمرأة فرصة المشاركة، فمن خلال مشاركتها تعرفت على بعض الأصناف المناسبة لصنع الخبز والأصناف الأخرى بشكل عام، كما أنها عملت على تنقية البذار، من ناحية ثانية فقد أجاب بعض المنفذين بأنه تم إشراك بعض النساء ولكن ذلك لم يكن حسب المطلوب، كذلك فإن

المشروع لم يخصص عملاً محدداً للمرأة يستهدفها بشكل مباشر، وأن جميع المستفيدين المباشرين كانوا من الرجال.

وحول سؤال خطة الجهة المنفذة لاستدامة المشروع ونشر خدماته وتعظيم آثاره، فكانت الإجابات، لقد تم نقل آلية تطعيم أشتال البطيخ للمشاتل حتى يستمروا في التطعيم وإمداد المزارعين بالأشتال، وقد كانت إجابة بعضهم بأن متابعة منتجي البذار من قبل طاقم المشروع مستمرة، والتنسيق مع الجمعيات ومديريات الزراعة في المحافظات لتوفير كميات البذور المطلوبة من خلال زراعتها في محطة بيت قاد، وبذلك فإن عملية الإسترداد مستمرة للتمكن من توزيع البذور المستردة على مزارعين آخرين، وتقديم الخدمات الإرشادية والفنية، تأسيس نواة لمزارعين لديهم القدرة على انتاج البذار المحسن (منتجي بذار غير رسميين) وتأسيس بنك للبذار وتدريب المزارعين على عملية إنتاج البذار، وتفعيل دور عمليات التفتيش الحقلي، كذلك تأسيس غربال عالي الجودة لتنقية البذور، وحول خطة الجهة المنفذة أيضاً فأجاب البعض أن يتم اعتماد الجمعيات لإسترداد جزء من البذور من المنتجين، مضاعفة الأنشطة لنشر مزيد من الخدمات، وأيضاً اعتماد منتجين للبذار وتحديد الصنف المناسب لكل منطقة جغرافية على ضوء كمية الأمطار ونوعية التربة، وقد أجاب أحد المنفذين بقوله إن اكثار البذار على مستوى واسع يخفض من سعره ويجعله في متناول معظم المزارعين، وإن تفعيل الجمعيات وتبنيها للفكرة سيوفر ضامن لإستمرار المشروع بين المزارعين، كذلك ان انشاء بنك للبذور بمراكز مختلفة على مستوى المحافظات ومن الممكن أن يكون مقره في المحطات الزراعية المنتشرة سيضمن إتاحة الفرصة للمزارع للوصول بسهولة والتزود باحتياجه. وأن العمل جاري لإكثار الأصناف المناسبة للمناطق للوصول إلى منتجي بذار من المزارعين الكبار على أن يزود المزارعين الصغار بالبذور لإكثارها ولسد حاجاتهم المعيشية، وقد توجه المشروع إلى اعتماد أصناف لتصبح مشهورة في كل منطقة وذلك للتخفيف على المزارع من البحث عن الصنف المنتج والمناسب لمنطقته، على أن يتم تدوير الصنف من سنة لأخرى، واعتماد المزارع على نفسه مع متابعته وتوفير بعض الدعم الفني والمادي له سيجعله قادراً على الإستمرار.

وعندما سئل المنفذون عن العقبات والمحددات الرئيسية في تنفيذ المشروع، فقد أجابوا بأن مشكلة التسويق كانت من أبرز العقبات التي اعترضت مزارعي البطيخ، فدخول المنتج الإسرائيلي في وقت انتاج البطيخ الفلسطيني يؤثر بصورة بالغة على السعر ويعرض المزارع الفلسطيني للخسارة، ومن العقبات أيضاً عدم كفاية الطاقم المنفذ عددياً ومن ناحية الإختصاص إضافة إلى أن الطاقم المنفذ لم يكن متفرغاً، كما شكلت صعوبة إدخال الأصناف من الخارج عقبة خلال عملية التنفيذ، وسبب عدم وجود الآليات الزراعية في بعض مناطق المشروع إلى ارتفاع في مدخلات الإنتاج، ومضاعفة الجهد البدني على المزارع، وكان هناك بعض المزارعين الذين لم يغيروا من نمط

زراعتهم، قلة تعاون جهاز الإرشاد الزراعي، وقلة التزام المزارعين بالتعليمات، عدم وجود بدل مواصلات واتصالات للمنفذين أثر على متابعتهم للمشروع، وقلة الكميات التي قدمت للمستفيدين، التأخير في تسليم البذور والأسمدة، ضعف التنسيق بين المؤسسات المنفذة، لم يكن هناك تركيز على المزارعين الذين يتمتعون بالاستعداد الكافي ولديهم ريادية في فصل النقاش، عدم وضوح الأدوار المؤسسات المنفذة، قلة التدريب على الموضوع، وقد أجاب أغلب المنفذين أن تذبذب كمية الهطول كان له أثر بالغ على الإنتاج، وكان لإجراءات الاحتلال اثاراً سلبية على تقدم المشروع.

وقدم المنفذون توصياتهم لإيكاردا باعتبارها الجهة المشرفة على المشروع، حيث اشتملت توصياتهم على حث ايكاردا نحو الإستمرار في المشروع وتوفير أصناف جديدة بشكل مستمر، والتوجه إلى توفير آليات وميكنة زراعية للجمعيات التي لاتحوز عليها، كذلك التواصل مع الكفاءات العلمية وتطوير دليل علمي ميداني لنتائج المشروع وربط النتائج مع الجامعات لتعزيز البحث العلمي، وتكثيف العمل على زراعة المناطق قليلة الأمطار وتوفير البذار الذي يتحمل الجفاف وتوفير بذور المحاصيل العلفية، النظر بعين الإهتمام لوحدة الأصول الوراثية الموجودة في مركز البحوث من خلال ايجاد تمويل مستمر لها يمكنها من الإستمرار في عملها للمحافظة على الأصول واستنباط أصناف جديدة محسنة، إرسال المزارعين إلى الخارج لنقل الخبرات والاستفادة من تجارب الغير في الدول المحيطة، والاستمرار في المشروع لفترة أطول، وإشراك المحطات الزراعية بشكل مباشر، نقل عملية التهجين والتحسين لفلسطين حتى تتم العمليات بناء على الظروف المحلية، والتركيز على عمليات التفتيش الحقلي لضمان نقأوة الأصناف، استمرار المشروع مع بعض المنتجين وتجميعهم في مجلس يختص بمنتجي البذار يحدد فيه الصنف لكل منتج مع مراعاة ظروف منطقته وحتى يصبح الصنف مشهور ويتميز به المنتج على المستوى الوطني، تشبيك المزارعين مع بعضهم لتعريفهم بالأصناف التي يمتاز بها زملاءهم، توسيع دائرة المستفيدين من خلال زيادة التمويل والإستمرار فيه، وتفعيل التنسيق مع مديريات الزراعة لجعل أدوارها أكثر وضوحاً، استضافة المنفذين للتدريب على مفاهيم المشروع، واطلاعهم على تجارب الدول المحيطة في نفس المجال.

11.4 عرض نتائج المقابلات المنظمة لأصحاب القرار

تبين من تحليل نماذج المقابلات المنظمة لصناع القرار بأن 5 من صناع القرار يحملون درجة الدكتوراة و 3 يحملون درجة الماجستير، وأنهم يحتلون مواقع قيادية في مؤسساتهم ولهم صلة في

المشروع من زاوية الأدارة العليا، فمنهم ثلاثة أعضاء في اللجنة التوجيهية للمشروع، وجهت لهم عدة أسئلة من النوع المفتوح أو المشروط، وقد صيغ نموذج المقابلة المنظمة مقدماً لتوحيد اجاباتهم تجاه عدة قضايا تتعلق بالمشروع، حيث أستهل النموذج بسؤال يتعلق بملاءمة المشروع للسياسات والتوجهات واحتياجات البلد وأولويات المؤسسات الشريكة، وقد أجاب جميعهم أن أهداف المشروع تتفق مع ما ذكر، ولأن المدارس الحقلية كانت تجربة جيدة تستحق التعميم والعمل عليها لتصبح طريقة فاعلة في عملية الإرشاد فتم سؤالهم بتخصيص السؤال لوزارة الزراعة بصفتها المنفذ الرئيسي للمشروع، كانت صيغة السؤال هل لدى الوزارة خطة لإستمرار العمل في المدارس الحقلية كأداة من أدوات الإرشاد فكانت 7 إجابات بنعم وواحدة لا، وقد كان سبب الإجابة بلا لعدم وجود تمويل يدعم ذلك، وقد أجاب الجميع بنعم عند سؤالهم هل لوزارة الزراعة والمؤسسات الشريكة خطة لتطبيق منهجية هذا المشروع في مشاريع مستقبلية مماثلة، وإذا ساهم المشروع في تعديل استراتيجية القطاع الزراعي فأجاب 7 بنعم وواحد بلا، حيث اكمل أحد الذين أجابوا بنعم أن منهجية المشروع كانت موجودة ضمن الإستراتيجية القديمة وقد استمرت في الإستراتيجية الجديدة، وقد سئل أصحاب القرار ضمن سؤال عالج موضوع فاعلية المشروع، تعلق بمستوى تحقيق أهداف المشروع هل كان كاف أم غير كاف ومشروط عند غير كاف، وقد أجاب 3 بأنه كاف و4 غير كاف وواحد لم يجب، وفند أحد المستجيبين بأن مستوى تحقيق الأهداف كان كافياً، لأنه تم اعتماد عدة أصناف وتم مواءمة المنطقة للصنف الذي يناسبها، وكان تعقيب أحدهم بعد إجابته بغير كاف، بسبب ضعف الناحية الإعلامية والإرشادية في المشروع وبذلك لم تعمم التجربة على القطاع الزراعي، وكان تعقيب آخر أنه وبسبب عدم إدخال الميكنة الزراعية وخصوصاً في زراعة العدس ولم يتم إدخال تقنيات أخرى مثل الزراعة الحافظة، وعزى مستجيب آخر بان ذلك يعود إلى قلة المواد والخدمات التي وزعت من خلال المشروع، وأوكل أحدهم تحقيق الكفاية إلى الإستمرار في المشروع. أما في سياق إجابتهم على سؤال يتعلق بالتعديلات على خطة التنفيذ من حيث استبدال أنشطة باخرى أو إلغاء بعض الأنشطة، فاجاب 3 بنعم و 3 آخرين بلا وواحد لم يُجِب وآخر لا يعرف، وقد كان تعقيب من كانت اجابتهم نعم بأنه تم توسيع المشروع ليشمل محافظات أخرى نبع من مطالبة المزارعين وإلحاحهم وقد كان ذلك بناء على حاجة حقيقية، وقد كان هناك تعديل على بعض الأنشطة التي كانت مقرة لقطاع غزة حيث الغي بعضها وعدل الآخر نتيجة للأوضاع السياسية. وفي معرض اجاباتهم على الديناميكية التي عملها المشروع، فكانت الإجابات بأن المشروع عمل حركة إقتصادية نتيجة العرض والطلب على الأصناف، ونتيجة لتفعيل نشاط انتاج البذار فقد أدى ذلك إلى تشغيل أيدي عاملة وتشغيل الغرابيل الموجودة في مناطق المشروع، وقد كان للأصناف عالية الإنتاجية مردود جيد على المزارعين ما شجعهم على الإستمرار في الزراعة وبالتالي زيادة رقعة الأراضي المزروعة، وقد حسن المشروع من مداخيل المزارعين والأطراف

الأخرى التي تعمل ضمن سلسلة الإنتاج، وساهم المشروع في ارتفاع أسعار البذار بسبب الطلب عليها.

وفيما يتعلق بسؤال هل كان من الممكن أن ينفذ المشروع بطريقة أفضل، فقد أجاب 6 بنعم وواحد بلا ولم يجب أحدهم، وتمحورت تعليقات من أجابوا بنعم أن ذلك كان ممكناً من خلال اختيار كادر متخصص ذي خبرة عالية لتنفيذ مكونات المشروع، وإشراك الجمعيات والمؤسسات الشريكة بشكل أوسع، وإجراء تقييم أفضل للأصناف التي قدمت، ومنهم من علق بأنه كان من الأفضل استهداف محافظة أو اثنتين وتركيز العمل فيهما، وإيجاد آلية أفضل ما بين الباحث والمرشد في الحقل، وتفعيل الناحية الإعلامية، ومن أصحاب القرار من أيد إشراك مؤسسات القطاع الخاص، وتخصيص طاقم فني متفرغ للمشروع، وتعيين منسق على ميزانية المشروع، ومنهم من أجاب بأن التحسين لا يتوقف، كذلك من قال بأن حجم الميزانية يفترض أن يكون أكبر، وتركيز الإستهداف لمناطق محددة وعدم التوسع.

وعن المعايير التي اتبعت لتنفيذ الأنشطة، فمنها ما قد تعلق بالمكان المستهدف وهو أن تكون القرية من المناطق المنتجة للمحاصيل الحقلية، وتخصصية المزارع وهو أن يكون متمرس في زراعة محصول محدد، وحاجة المزارع إلى التقنيات المدخلة من بذور محسنة وتطبيقات زراعية حديثة، وذلك بهدف ضمان عملية التبني من المزارع والمجتمع المحيط، وأن يكون لدى المزارع مساحة 5–10 دونمات على الأقل، ولديه خبرة فنية، والتقيد بتعليمات الباحث والمرشد، وكان لنشاط المزارع ورياديته واستعداده للتعاون دور في عملية الإختيار، وأن تكون منطقة الإستهداف من المناطق قليلة الأمطار والتي تعاني من الجفاف، على أن يكون التنفيذ في المناطق المستهدفة من المشروع وتمتاز بانماط زراعية محددة مثل توجهها في زراعة محصول ما.

وعن العقبات والمحددات الرئيسية للمشروع فقد اشتملت الإجابات على صعوبة عملية إدخال البذور إلى فلسطين وقد احتوت إجابة اغلبهم على هذا المعيق، وحرية الحركة بشكل عام، وقد كان شبه إجماع من المستجيبين على قلة الكادر العامل وتواضع خبراته. عدم وجود بنك للبذار ليكون رافداً للمشروع بالأصناف المختلفة، وعدم وجود تقييم حقيقي وعلمي للأصناف التي وزعت من خلال المشروع، تشتت المناطق المستهدفة، الجفاف والعوامل الجوية الأخرى والخنازير.

وبخصوص المقترحات فتم إجمالها حسب وجهة نظر أصحاب القرار في تمديد المشروع لمرحلة ثانية من أجل توسيع الفائدة، ضرورة تعميم نتائج المشروع على المزارعين لإقناعهم بتبني أنشطته، إجراء

تقييم حقيقي للمشروع من جهة محايدة ويفضل شركة متخصصة في المجال لقياس مدى كفاءة المشروع وفاعليته وتأثيراته الإقتصادية والإجتماعية، متابعة المستفيدين بعد انتهاء المشروع من خلال الإدارة العامة للإرشاد وتفعيل دور الإرشاد والمتابعة في الوزارة، تنفيذ المشروع من قبل مؤسسات غير حكومية وبالتعاون مع الوزارة، إشراك القطاع الخاص، التأكيد على مثل هكذا مشاريع وبميزانيات أكبر، الإستمرار في ادخال التقنيات والأصناف الجديدة، إيجاد أماكن تخزين، المتابعة من قبل الإدارة العامة للإرشاد ومركز البحوث للمحافظة على الأصناف.

وسئل جزء من أصحاب القرار بعض الأسئلة حددتها طبيعة المقابلة مع كل منهم وقد استخلصت أجوبتهم ضمن الملخص التالي:

إن ضرورة تدخل مركز البحوث في تنفيذ المشاريع تتعلق بنقل التكنولوجيا التي يتطلب نقلها باحثين ومن ثم ايصالها لجهاز الإرشاد الذي سيقوم بدوره بنقلها للمزارع ويفضل أن يكون إشراف مباشر من الباحث، وقد تم سؤال أصحاب القرار عن آلية الاسترداد وإعادة التوزيع حيث أفاد بعض المزارعين بعدم نقاوة الصنف الذي سلم إليهم، وقد علق أصحاب القرار على الموضوع، بأن بعض المزارعين لا يتبع المعايير السليمة في عملية الزراعة، أو أن الضغط على طلب بعض الأصناف حدا بالمرشدين في المحافظات إلى توزيع الصنف مباشرة من مزارع إلى آخر، دون المرور بالطرق المتبعة ألا وهي تجميع البذار في مركز البحوث والمحطات التابعة ومن ثم اعادة توزيعه. وتم استكمال الإجابه بأنه يجري العمل على انشاء مؤسسة شبه رسمية تقوم بجمع البذار وتنقيته واعادة توزيعه، علق بعض أصحاب القرار على ان امتداد المشروع ليشمل محافظات اضافية بأنه أمر ايجابي أو جاء بناء على طلب المزارعين أنفسهم. وعند سؤالهم عن إخفاق المشروع في بعض المناطق بان الأسباب كانت تتمحور حول تعاون المزارعين، أو العوامل الجوية ونسب الهطول، وفيما يتعلق بالإرشاد والمتابعة فقد علق بعضهم بأنه كان يجب أن يكون أفضل، وحول سؤال هل فكرة المشروع وصلت للمزارع وهي تحفيزه ليتبنى تقنيات المشروع من خلال تقديم بذور محسنة وأسمدة ومبيدات وتدريب وإرشاد وليس الهدف إغاثته فكانت الإجابة بأنه نحن لم نكن اغاثة، أو أنه كان من الأهداف الرئيسة للمشروع تنظيم منتجين للبذار، نقل تقانات، واصناف جديدة مدخلة ومحسنة وكان دائما يجري الحديث مع المزارعين في إطار أن المشروع ليس إغاثيا، مع أنه في المقابل أكد جزء من أصحاب القرار بأنه كان هناك اشكالية في الناحية الإعلامية ونشر فكرة المشروع بين الناس. وعند إجابة بعضهم عن نوعية البذور المحسنة بأنها قد أعطيت حقها من البحث والتجريب قبل تسليمها للمزارعين، أم أن حقول المزارعين كانت للتجارب، أجاب بعضهم أن ايكاردا تعطي بذور مجربة وتجري زراعتها منذ فترة طويلة، وأنها قد أخضعت لعمليات التحسين قبل ان تسلم للمزارع ولكن من الممكن أن المناطق ونسب الهطول قد

تحكمت في جدوى الصنف، لذلك يجب التركيز على ملاءمة الصنف لكل منطقة. وإذا كان المزارع قادر على الاستمرار بدون دعم سواء كان من الجهة المنفذة أو أي جهة اخرى، فكانت الإجابة بأنه لا يوجد للمزارع خيار فأرضه لا تصلح إلا لزراعة الحبوب والمحاصيل الحقلية الأخرى بسبب عدم وجود مياه للري ولكن ذلك لا يمنع من دعمه من الدولة من خلال فرض كوته على أصحاب المطاحن بأن يستوردوا ولكن بشرط أن يكون هناك نسبه يجب عليهم شراءها من المزارع (كوته) إضافة إلى أن الربحية تحدد استمرار المزارع، فاذا كانت الزراعة مجدية بالنسبة له فإنه يستمر، والآن يوجد طلب على البذور من خلال المزارعين أنفسهم ما يؤشر إلى جدوى ذلك بالنسبة إليهم.

12.4 المجموعات البؤرية

في مايلي سيتم عرض النتائج التي أفضت إليها المجموعات البؤرية التي عقدت في مناطق المشروع:

- **مجموعة بؤرية لمزارعي البطيخ**

بتاريخ 2014/8/19 تم عقد مجموعة بؤرية مع مزارعي البطيخ، وقد كان من المزارعين جزء قد اشترك في المشروع وجزء آخر لم يشارك، وذلك لاستطلاع رأيهم حول تجربتهم، إذا كانوا قد شاركوا والاطلاع على مشاكل زراعة البطيخ بشكل عام، سواء لمن شارك أو لم يشارك، وقد عقد الاجتماع في مقر جمعية كفردان للزراعة والري/كفردان /جنين.

تركز اللقاء حول المشاكل التي واجهت المزارعين في زراعة البطيخ وقد كانت اجاباتهم كالتالي:

1. تحدث المزارعون في هذا السياق عن أنواع الأشتال التي تمت زراعتها، حيث كان هناك نوعين، طويل ودائري والنوع الدائري هو الأفضل حسب رأي اغلبيتهم، وأن هناك نوع آخر غير جيد، وقد تضاربت آراء المزارعين حول جودة الأنواع المركبة على الكوسا البري، اليقطين والقرع، من حيث انتاجها ومقاومتها للأمراض.
2. كما قال المزارعون بأن الانتاج في عام 2011 قد كان جيداً حيث أن إنتاج 5 دونم حوالي 28 صندوق كبير من الصناديق المخصصة لتعبئة البطيخ، علماً بأن سعة الصندوق الواحد تتراوح بين 300-350 كغم.

في سؤال آخر حول الاستمرارية في زراعة البطيخ، فقد أجمع المزارعون بأن صعوبة تسويق المنتج ومضاربة البضاعة الاسرائيلية المهربة والمستوردة قد ضربت السعر في ذروة الموسم. مما حدا بالمزارعين التوجه لزراعة الخيار الذي يتم تسويقه داخل فلسطين المحتلة .

وقد نوه المزارعون إلى أنهم مستعدون للعودة لزراعة البطيخ حتى بدون تقديم أية خدمات إذا ما قامت الحكومة بضمان حمايتهم من المنتجات التي تدخل إلى السوق الفلسطيني عن طريق التهريب.

عند سؤال المزارعين حول الخدمة التي تلقوها من خلال المشروع فقد كانت الإجابة بشقين، الشق الأول حول ما تم تقديمه للمزارعين من أشتال، حيث كانت الأشتال مدعومة ويساهم المزارعون بحوالي25% من ثمنها لأنها مكلفة. كما تم تقديم ربطتين من البلاستيك لكل مزارع، أي ان ما تم تقديمه لهم لم يتجاوز ما نسبته 10/1 من قيمة مدخلات الانتاج، الأمر الذي يجعلهم يتكبدون خسائر كثيرة نظراً لصعوبة تسويق منتجاتهم.

الشق الثاني بخصوص الخدمة فقد كان يتعلق بالمتابعة من الجهة المنفذة/وزارة الزراعة، فقد اجاب المزارعون بأن المتابعة كانت قليلة بل شبه معدومة وغير منتظمة، وقال بعض المزارعين أنه لم يكن متابعة أصلا منذ فترة طويلة.

في سؤال عن الخدمات التي لم يتلقها المزارعون، فقد قالوا بأن المتابعة لم تكن كافية نهائياً من المهندسين الزراعيين، بالاضافة إلى أن هناك أسمدة ومبيدات كان من المفترض تقديمها لإنجاح عملية الزراعة لتبني الأشتال الجديدة والحصول على الانتاج الجيد.

- **مجموعة بؤرية مع مزارعي المحاصيل البعلية/ قرية عقابا**

بتاريخ 8/9/ 2014 تم عقد مجموعة بؤرية مع مزارعي الحبوب في بلدة عقابا /جنين وقد عقد اللقاء في مقر جمعية مزارعي عقابا.

في البداية تم التعرف على ماهية المشروع المقدم للمزارعين في هذه البلدة، وقد كان المزارعون متحمسين للفكرة ولكن وجود الصعوبات والعقبات تحد من الاستمرارية والانتاج المطلوب.

تحدث المزارعون عن وجود ايجابيات وعقبات في آن واحد لتنفيذ المشروع وقد تم حصر هذه الإيجابيات في :

1. إن ادخال أصناف جديدة مفيد جداً في عملية الزراعة للحصول على أنواع وكميات أفضل.
2. العمل على احياء استخدام الأصناف القديمة .
3. وجود التدريب والمشاركة كان مفيدآ جدآ للعمل.
4. تقليل كمية البذار من كمية غير محددة إلى 15 كيلو غرام للدونم مما يساعد على التوفير في مدخلات الانتاج واستغلالها بالشكل الصحيح.
5. كان المشروع بمثابة وسيلة لدعم مزارعي السفوح الشرقية، ليس فقط في موضوع تقديم مدخلات الانتاج وانما بالمحافظة على الأراضي المهددة بالمصادرة على اعتبار انها مناطق مهددة.
6. تقديم أنواع مقاومة للجفاف خاصة أن هذه المنطقة ذات امطار قليلة.

معيقات العمل:

1. كان البذار غير كاف وغير نقي.
2. قلة المتابعة للتنفيذ وسير العمل.
3. وجود أخطاء وعدم معرفة كافية للمحافظة على الأصناف حتى لا تختلط ببعضها أثناء الحصاد.
4. التأخير في تقديم المدخلات .
5. الجفاف
6. مشكلة التسويق
7. بعض البذور غير محسنة مما أثر على الانتاج.
8. عدم اهتمام جيل الشباب في الزراعة.
9. قلة وجود الآلات الحديثة خاصة الحصادة التي تساعد على عدم اختلاط الأصناف ببعضها.
10. الأمطار ونسبة الهطول تتحكم بالانتاج.

مقترحات من المزارعين لضمان الانتاج الجيد:

1. أن يتم تقديم الخدمات في وقت مبكر حتى يتسنى للمزارعين الوقت لتنقية البذور.
2. زيادة نسبة البذار والسماد والمبيدات.
3. التركيز على الأصناف البلدية لأنها افضل من الأصناف الدخيلة مثل الهيتية البيضاء والسوداء والصفراء التي تقاوم الجفاف.
4. توفير الصنف المناسب لكل منطقة فحسب رأي المزارعين فأن نوعية ناب الجمل

مناسبة للمناطق ذات الأمطار الجيدة.

5. فتح قنوات وطرق للتسويق.
6. الاهتمام بالمتابعة والاشراف.
7. أن تقوم وزارة الزراعة بتضمين الأرض التابعة لمحطة بيت قاد للمزارعين.
8. المساهمة في توفير تكلفة الانتاج لزيادة الجدوى منه وتوفير الآلات الحديثة التي تساهم بدورها في الحفاظ على البذور.
9. توفير حصادة لربط الغمور حتى لا تختلط الأصناف، لأن الحصادة الآلية تخلط الحبوب وهو أمر غير جيد.
10. توفير البذارة التي توفر البذار على المزارعين.
11. توفير خلاطة للزبل الطبيعي لتوزيعه بشكل صحيح.
12. عدم التزام بعض المزارعين حيث انهم قاموا ببيع الانتاج ولم يتم تسليمه لمركز البحوث ولم تقم وزارة الزراعة بمتابعة الموضوع.

- **مجموعة بؤرية مع مزارعي قرية المغير:**

تم عقد مجموعة بؤرية مع مزارعي قرية المغير التابعة لمحافظة رام الله بتاريخ 2014/9/25 وقد تم مناقشة أمور كثيرة تتعلق بتنفيذ المشروع.

في البداية تم الحديث والنقاش عن طبيعة البذور التي قدمت للمزارعين، وهل كانت نظيفة ونقية أم لا ؟

فقد أجاب المعظم بأن البذور لم تكن نظيفة، وفي معظم الأحيان كانت مخلوطة بالشعير وقد ذكر أحد المزارعين أن محصوله في العام 2012 كان مخلوط بالشعير .

أما بالنسبة لمناسبة البذور المقدمة مع طبيعة المنطقة فقد قال معظم المزارعين أن قلة الأمطار أدت إلى عدم نجاح البذور المدخلة ، لذلك فالأصناف البلدية مثل الكحاتات والعنبر كانت افضل.

أفاد المزارعون بأن المشروع أضاف لهم خبرات جديدة من خلال التعرف على الأنواع المدخلة وكذلك من خلال الاطلاع على تجارب مزارعين آخرين.

عمل المشروع على سد احتياجات بعض المزارعين، خاصة المتعلقة باستخدام الطحين لخلطه مع نوعيات طحين أخرى.

وعند السؤال عن المعيقات التي واجهت المشروع فقد قام المزارعون بتلخيصها في الأمور التالية:

1. أن عشبة الخافورة لم تتأثر بالمبيد الذي تم توزيعه على المزارعين.

2. قلة الأمطار أثرت بشكل كبير وملحوظ على الانتاج.
3. صعوبة التسويق واقتصاره على المجتمع المحلي الذي يفضل على الأغلب شراء الطحين الجاهز لأن تكلفته أقل من تكلفة شراء القمح وطحنه.
4. عدم نقاء البذور التي تم تقديمها للمزارعين.
5. الحاجة أكثر للمتابعة من قبل الجهة المنفذة.
6. لم تكن الأصناف التي تم تقديمها مجربة من قبل، بل تم تجريبها على المزارعين الأمر الذي حد من كمية الانتاج وأدى في بعض الأحيان إلى الخسارة وعدم القدرة على السداد.

عند سؤال المزارعين عن اعتقادهم بأن الانتاج قد زاد من خلال المشروع، فقد أجمع المزارعون بأنه لم يزد بسبب الجفاف.

ابدى المزارعون رغبتهم واستعدادهم لتجربة الزراعة الحافظة إذا توفرت الامكانيات واللوازم والمعدات التي تساعد على إنجاح هذا النوع من الزراعة.

19.4 الخلاصة

لقد تم في هذا الفصل عرض نتائج الدراسة والتعليق عليها من منظور إحصائي أينما تتطلب ذلك، وسيتم خلال الفصل القادم والأخير نقاش النتائج اعتماداً على عدة خلفيات، إقتصادية، إجتماعية، ثقافية، معيقات خارجية وداخلية إستناداً إلى عرض نتائج الدراسة.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والإستنتاجات والتوصيات

سيتم في هذا الفصل التعرض لنتائج الدراسة الواحدة تلو الأخرى سواء أكانت وصفية أم استقرائية، حيث سيتم التعليق عليها وتفنيدها، وسيتم إجراء بعض المقارنات بين النتائج الوصفية لهذه الدراسة مع دراسة الأساس الإجتماعية الإقتصادية، التي أجريت للمناطق المستهدفة قبل البدء في المشروع، والتقرير النهائي للمشروع بعد انتهائه في شهر 2013/10.

1.5 خصائص مجتمع الدراسة

فيما يرتبط بالمستفيدين من المشروع فقد تبين أنهم موزعين في 6 محافظات ومنتشرين في 49 تجمع سكاني أغلبه من القرى، وتبين أيضاً أن 127 مستفيداً من أفراد المجتمع البالغ 130 يسكنون في القرية، وهذا بالطبع منطقيا لأن المزارعين وأنشطتهم الزراعية موجودة على الأغلب في القرى، والمشروع في الأساس استهدف القرية، وإثنين يسكنون المدينة وواحد يسكن في مخيم.

وتبين أن المحافظة التي تصدرت القائمة في عدد المزارعين هي محافظة جنين، إن ذلك يعود غالباً إلى عدة أسباب، الأول بسبب استهداف المشروع منذ البداية المحافظات الثلاث هي جنين، طوباس ورام الله، وقد أجريت دراسة الأساس للمشروع لأربع قرى موزعة على المحافظات الثلاث، وجنين من بين تلك المحافظات التي تم إجراء دراسة أساس لتجمعين فيها قرية ميثلون وقرية دير أبو ضعيف، ويوجد بها مساحات زراعية كبيرة صالحة للزراعة تبلغ حوالي 583 كم^2 وبالتالي أعداد مزارعين كبير، الثاني وجود جمعية زراعية في جنين ينطوي تحت عضويتها أكثر من الف مزارع لذلك كانت الجمعية تقوم بالإتصال بالمزارعين لتوصيل الخدمات إليهم في حالة مزارعي المحاصيل الحقلية، ومن خلال مركز البحوث مباشرة في حالة مزارعي البطيخ، كما أظهرت نتائج الدراسة أن مزارعي البطيخ مركزين في محافظة جنين. تليها محافظة رام الله التي كانت أيضاً مستهدفة منذ بداية المشروع، ركز المشروع على قرية المغير التي تقع شمال شرق المدينة على شفا غور الأردن وعلى مسافة تقارب 26 كم، كذلك استهدف المشروع منذ لحظاته الأولى قرية عقابا في محافظة طوباس. وفي العام 2012 إمتد

المشروع إلى محافظتي القدس والخليل، بالنسبة لمحافظة طولكرم فقد إستهدفها المشروع منذ البداية، ولكن لم يستكمل فيها.

وظهر أيضاً من نتائج الدراسة ان أغلبية المستفيدين من المتفرغين للعمل في الزراعة، ومن الذين لديهم إرث في مجال زراعة المحاصيل الحقلية والبطيخ، لقد تماشت الصفات المذكورة مع الشروط الذي حددها المشروع لإختيار المناطق المستهدفة، فقد حدد اختيار المناطق على أساس نظام الإنتاج فيها، وهو الإعتماد على الزراعة المطرية، وكان أيضاً اختيار قرية المغير لتمثيل النمط الزراعي في رام الله، وقرية عقابا في طوباس متوافقا مع الشروط التي اعتمدها المشروع، وشهرة جنين ببطيخها الذي امتاز بمذاقه الخاص أَهَّلها لتحتضن معظم مزارعي البطيخ الذين استفادوا من المشروع، لأن من أهداف المشروع إعادة إحياء زراعة البطيخ في محافظة جنين، لذلك تم اختيار قرية ميثلون ضمن دراسة الأساس لتمثل زراعة البطيخ، وقرية دير أبو ضعيف الواقعة إلى الشمال الشرقي من المدينة اختيرت لتمثل مزارعي المحاصيل المطرية.

كذلك أفضت نتائج الدراسة أن 21 من المستفيدين يعتمدون اعتماداً كليا على الدخل الزراعي كما يشكل الدخل الزراعي نسبة تفوق 30% من إجمالي الدخل لعدد 34 مستفيد آخر، وهذا مؤشر على ملاءمة طبيعة الخدمة التي قدمت، مع الأخذ بعين الإعتبار أنه يشكل أقل من 10% من إجمالي الدخل لعدد 37 مستفيد. إن دراسة الأساس والتقييم الريفي السريع من الطرق المتبعة التي لاقت نجاحاً في موضوع تقدير الإحتياجات والتعرف على الظروف الإقتصادية والإجتماعية للمناطق، وقد كان المستفيدون في تلك المناطق ممن ينطبق عليهم الإختيار، ولكن من المآخذ على المشروع أنه امتد إلى مناطق متعددة وانتشر انتشاراً واسعاً سبب ارباكا غير محسوب في التحكم بسيره.

كذلك اظهرت النتائج أن 59.2% من المستفيدين غير منتسبين لجمعيات زراعية، وبالطبع فإن ذلك يجعل التواصل معهم صعباً ويضيف أعباء كبيرة على إدارة المشروع والعاملين في التنفيذ، حتى فيما يتعلق بالمستفيدين الملتزمين في الجمعيات، فقد لوحظ وجود بعض الخلافات مع جمعياتهم لأسباب عديدة، وهنا مدعاة للتساؤل حول الدور الرقابي على تلك الجمعيات، ويثير التساؤل أيضاً عملية التنظيم داخلها والإشراف على انتخاباتها لتفادي استحواذ البعض عليها، لأن حسب ما تم ذكره وما سيتم ذكره لاحقاً فإن الجمعيات وتنظيمات المزارعين من العوامل الهامة في استدامة المشروع وتواصله. ومن الأمور التي برزت خلال عرض النتائج ان 100% من المستفيدين من الذكور و 90% من أصحاب القرار في المزرعة هم من أرباب الأسر، وهذا يقود إلى أن المشروع لم يستهدف في بعض انشطته المرأة بشكل مباشر، ما جعل مشاركتها مقرونة بمشاركة الرجل في المشروع، كذلك

بخصوص القرار في المزرعة فطبيعة مجتمعنا الريفي تعطي على الأغلب للرجل القرار، ويكون غالباً للمرأة دوراً في حالة غيابه القصري أو في حالة عدم قدرته.

2.5 الإستفادة من المشروع

لوحظ أن الرزمة المقدمة من المشروع قد تفاوتت بين المستفيدين، فكما بات معلوما فإن الخدمات التي قدمت من المشروع كانت بذور محسنة، أسمدة، مبيدات، تدريب متنوع هذا لمزارعي المحاصيل المطرية، أما مزارعي البطيخ فقد قدمت لهم أشتال وبلاستيك وتدريب. وقد تبين من النتائج أن 14.6% قدمت لهم أربع خدمات كرزمة واحدة أما البقية فقدمت لهم بذور محسنة مقرونة مع واحدة أو أكثر من أربع خدمات، وكذلك مزارعي البطيخ فلم تقدم اليهم الرزمة بشكل موحد وإنما اختلفت بين مزارع وآخر. مع أن الخدمة في الأصل هي تقديم الرزمة موحدة بين جميع المستفيدين، ولكن من العوامل التي أثرت على توحيد الخدمة هو انتشار المشروع في مناطق عديدة، وتعدد الجهات المسؤولة عن التوزيع وغياب بعض المعايير التي يتوجب أن تتوفر في المزارع.

كانت الأصناف المدخلة التي وزعت على المزارعين تنسجم مع نوعية الأصناف التي كانوا يزرعونها، فلم تشكل الأصناف حالة من عدم الألفة لدى المزارع، ولم تثر استغرابه وإنما كان اختلافها في أنها أصناف خضعت لعمليات التحسين لتكون أكثر إنتاجية وتحملاً للأمراض والجفاف، فمثلاً من كان يزرع قمح من نوعية هيتية أو عنبر قدم له شام 5، بشرط أن تتناسب النوعية المدخلة مع طبيعة المنطقة وكمية الهطول والتربة وغيره. كانت نسبة المستفيدين الذين أجابوا بنعم على سؤال اذا كانت كمية الإنتاج تزيد لديهم عن السنوات التي سبقت 55.4%، وهذه النسبة تعتبر مقبولة، وفي المقابل فقد كان عدد الذين لم يشكل لهم المشروع أية نسبة من دخلهم 38 مستفيد مقابل 42 شكل لديهم أكثر من 11%، والبقية كانت نسبتهم بين 1%إلى 10%، تعود هذه النسب إلى عدة أسباب منها تفرغ المزارع للعمل الزراعي من عدمه، وملكية الأرض، ولم يشكل سبب عضوية المستفيد لجمعية أو عدم عضويته أي فرق يذكر، بالطبع إن المزارع المتفرغ لديه من الوقت ما يجعله أكثر قدرة من غيره على متابعة محصوله، والايفاء بأية احتياجات تتطلبها عملية الزراعة، نظراً لأن اعتماده الأساسي على ناتجه الزراعي، في المقابل فإن وقت المستفيد غير المتفرغ محدود ولايشكل له الناتج أهمية بالقدر الذي يشكله لسابقه. لم يشكل انتساب المستفيد لجمعية أية فرق سوى في محافظة طوباس، وذلك بسبب اختيار منطقة ملاءمة، يوجد بها العديد من المزارعين ويوجد بها جمعية نشيطة وحريصة على زيادة إنتاجية المزارع وهي جمعية عقابا الزراعية.

وقد استحوذ مكثري البذار على أعلى نسبة من المستفيدين، مقابل استحواذ المنتجين على النسبة الأعلى في الربحية، ويرجع ذلك إلى تركيز إدارة المشروع على المنتجين أكثر من غيرهم، فمن ناحية الخدمات التي قدمت والتدريب فقد كان نصيب منتجي البذار أوفر لوقوع مسؤولية أكبر على عاتقهم، وهذا لا ينفي من توجيه التدريب بإتجاه المكثرين في المواضيع التي تنطبق ومسؤوليتهم.

3.5 نقاش نتائج معايير التقييم

فيما يلي سيتم تخصيص ستة أجزاء لنقاش معايير التقييم وتأثيرها على تحقيق اهداف المشروع، وسيخصص في نهاية كل جزء التعليق على عملية التحقق من الفرضيات، وسوف يتجه نقاش النتائج إلى الطريقة التجميعية، بمعنى أنه سيعتمد النقاش على عرض نتائج أدوات القياس المختلفة مجتمعة، بهدف عدم تشتيت القارئ، وتحقيقاً للترابط في طريقة النقاش.

1.3.5. الملاءمة:

لقد ظهر في الجزء المخصص لعرض النتائج التي تتعلق بملاءمة المشروع أن الجهة المنفذة قد قامت بعدة طرق متنوعة لتحديد أولويات المستفيدين، فهذا يشير إلى إدراك الجهه المنفذة لأهمية تحديد الأولويات لأن مواءمة الإحتياج مع أولوية المستفيد له أثر بالغ في تحقيق معيار ملاءمة المشروع، وتجلى ذلك عندما سئل المستفيدون عن رأيهم في أفضلية تحسين محاصيل أخرى، أجاب أكثر من نصفهم بلا، وكانت نسبة قليلة التي ذكرت بعض الأنواع التي تختلف عن ما قدمه المشروع، كذلك بخصوص إنسجام اهداف المشروع مع السياسات والأولويات فقد أجاب صناع القرار أن المشروع ينسجم مع الأولويات حتى أن منهجية المشروع وفكرته كانت موجودة في إستراتيجية القطاع الزراعي السابقة وانتقلت أيضاً إلى الحالية، إذن فالمشروع ينسجم مع السياسات على المستوى الكلي والإحتياجات على المستوى الجزئي، وتبعا لذلك إذا تم الرجوع لملحق رقم (1.1) في السؤال السادس من معيار الملاءمة وتم النظر إلى متوسط إجابات المستفيدين على سؤال هل تتسق اهداف المشروع مع إحتياجاتك، فقد بلغ الوسط الحسابي لإجاباتهم 3.78 وهذه النتيجة تقع ضمن التقدير الجيد حسب فئات التقدير الموضحة في نهاية الملحق رقم (5.1)، وأيضاً فقد جاء تقدير إجابات المنفذين حول الأسئلة المتعلقة بمستوى تحقيق الأهداف ضمن التقدير الجيد، لذلك يمكن القول عموماً أن ملاءمة أهداف المشروع لإحتياجات الفئة المستهدفة قد وقعت ضمن التقدير الجيد. وتتفق هذه الدراسة مع دراسة علقم الذي جاء فيها أن الجهات المنفذة قامت بإتباع منهجية فعالة في تحديد وحصر الإحتياجات واختيار المستفيدين (علقم، 2012). كذلك تتفق مع نتيجة دراسة الجيوسي التي أفضت

إلى أن الأنشطة التي طبقت من خلال المشروع كانت مناسبة، ومتسقة مع احتياجات الناس ومطالبهم. (جيوسي، 2008)

كذلك عند سؤال المنفذين عن الطريقة التي تم من خلالها اختيار منطقة المشروع، فقد أجاب اثنان فقط، على أنه تم من خلال دراسة اقتصادية اجتماعية، أما الباقي فقد كانت أجاباتهم أنه كان مقترح من ايكاردا، أو من مركز البحوث، أو من خلال الإتفاق بين الشركاء، وبما أن اجاباتهم هكذا فإن من قام على دراسة المناطق هي الجهة المنفذة أي مركز البحوث، وبالطبع مؤسسة ايكاردا كجهة مشرفة ومشاركة في التنفيذ، لذلك أية طريقة تم اختيارها من قبل المنفذين كان مردها دراسة الأساس والتقييم الريفي السريع، الذي تم اجراءهما للمناطق قبل التأكيد على استهدافها، وقد أجريت دراسة الأساس لتلك المناطق تحديداً باعتبارها أفضل ما يمكن أن يمثل المحافظات الثلاث من ناحية اعتمادها على أنظمة زراعية تعتمد على الزراعة المطرية، وقد اختيرت التجمعات الثلاث بصفتها أفضل ما يمكن ان يمثل تلك الأنماط حسب تقدير الجهة المنفذة، وقد أختيرت قرية ميثلون في جنين أيضاً لتمثل زراعة البطيخ، وعن قدرة الفئة المستهدفة على تحقيق أهداف المشروع فقد أجاب معظم المنفذين بأنها قادرة على ذلك، إذن فإن المشروع يعتبر ملائماً من ناحية توافقه مع السياسات والأولويات، وتوافقه أيضاً مع إحتياجات الفئة المستهدفة، ولكن من ناحية أخرى فعندما سئل المستفيدون عن توافق الخدمات التي قدمت مع الإحتياجات، كانت إجابة 38% فقط بنعم والباقي لم تكن كذلك، وإنما عبروا عن احتياجات لم تُلَبَ من خلال المشروع، وأشاروا إلى عدة خدمات من المفترض أنها قدمت من خلال المشروع ولكنهم لم يتلقوها. ولعل تلك الأجوبة تستوجب التقصي عن الأسباب التي استدعت إجابة المستفيدين بذلك الشكل. ولتوضيح ذلك فقد تم إفراد جزء مخصص لمناقشة عملية تنفيذ المشروع في إطار معيار الملاءمة، لارتباطها الوثيق بملاءمة المشروع في هذه الحالة، وفيما يتعلق بالمجموعات البؤرية التي نظمت مع المزارعين فقد لاقى المزارعون فكرة إدخال اصناف محسنة بأهمية بالغة لمساهمتها في زيادة الإنتاج، ولكن في المقابل فقد كانت وجهة نظر المزارعين الذين شاركوا في المجموعات البؤرية في كل من قرية عقابا والمغير، بأن الأصناف البلدية أفضل بسبب ملاءمتها للظروف المحلية، وحفاظها على مستوى إنتاجي ثابت، وعلى وجه العموم فقد جاء التحقق من الفرضية المتعلقة بملاءمة المشروع ليظهر أن معامل الإرتباط بين معيار الملاءمة ومتغيري الأمن الغذائي ومستوى المعيشة جاء فوق المتوسط وذلك يقر بوجود علاقة بين المتغيرات، وبالتالي وجود أثر للمتغير المستقل على المتغيرات التابعة، لذلك فإن التحقق من الفرضية الإحصائية يقود إلى تثبيت الفرضية العامة التي افترضت وجود علاقة بين معيار ملاءمة المشروع وتحسين الأمن الغذائي ورفع مستوى المعيشة.

ولارتباط عملية تنفيذ المشروع بمعيار الملاءمة فسيتم التطرق إليها لأنه حسب بند التحقق من عملية التنفيذ التي ورد ضمن الإطار النظري فإنه يتوجب فحص ملائمة المنفذ للتأكد من قدرته على إنجاز عملية التنفيذ بطريقة تضمن وصول السلع والخدمات التي خطط لها، لذلك اتضح عند سؤال المستفيدين عن طريقة تنفيذ المشروع وهل كان بالإمكان أن تكون أفضل فأجاب 52% بنعم، وركز 25% على أنه كان يجب أن تكون المتابعة أفضل، وتأييداً لذلك فقد أفاد بعض المنفذين وأصحاب القرار أن عملية المتابعة أو الإرشاد لم تكونا كالمطلوب، لأسباب مادية، وأخرى تتعلق بالتعاون وتفرغ المنفذ لمتابعة المشروع، وقد تم ملاحظة أن بعض المزارعين كانوا يذهبون لاستلام ماتم تخصيصه لهم من أشتال أو بذار وبعد ذلك لم يتابعوا من المنفذين، وفي الإطار نفسه فقد كانت إجابات المنفذين بالكامل في صالح أن أنشطة المشروع تتفق مع تحقيق أهدافه العامة، أي أن أنشطة المشروع المختلفة قد هدفت حسب مصفوفة الإطار المنطقي جدول (2.2) إلى زيادة الإنتاجية، ومن ثم الربحية وصولاً إلى مساهمة جيدة في تحقيق الأمن الغذائي ورفع مستوى المعيشة. وقد سئل المنفذون وأصحاب القرار نفس السؤال عن اعتقادهم بأنه كان من الممكن أن ينفذ المشروع بطريقة أفضل، فأجاب أغلبية المنفذين وأصحاب القرار بنعم، وقد تقاطعت إجاباتهم مع إجابات المستفيدين في السبب الذي يتعلق بكفاية الطاقم المنفذ كماً وكيفاً. وبخصوص عملية نقل التقنيات فكانت جيدة ومَرَدُ ذلك أن موضوع زراعة المحاصيل الحقلية والتعامل مع الأنشطة المرافقة ليس جديداً على المزارع الفلسطيني فقد كان يزرع منذ القدم وسيبقى كذلك على هذه الأرض إلى الأبد. وقد كانت متوسطات إجابات المستفيدين حول السؤالين اللذين يظهران في الملحق (2.1)، بأن كان متوسط إجاباتهم حول السؤال هل كانت متابعة الجهة المنفذة منتظمة 3.18 وهل كانت متابعة الجهة المنفذة مفيدة 3.27 وهذه النتيجة تندرج ضمن التقدير المتوسط، لذلك فإن عملية المتابعة بشكل عام لم تكن كما يجب. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات علقم ونجم وعمرو في موضوع المتابعة.

2.3.5. الكفاءة:

لقد ظهر من متوسطات إجابات المستفيدين على الأسئلة المتعلقة بقياس معيار كفاءة المشروع في ملحق رقم (2.1) بأن أغلبية الإجابات قد صنفت ضمن التقدير المتوسط، وهذا يدل على أن مدخلات المشروع سواء كانت مادية أو بشرية، أو معلومات إن صح التعبير، والمقصود بالمعلومات هنا أي التدريب وأنشطة المشروع الأخرى مثل المدارس الحقلية وأيام الحقل، والزراعة التشاركية، والتفتيش الحقلي كان تصنيفها في أغلبيته متوسط، لذلك فقد حازت متوسطات إجابات المستفيدين على السؤال الذي تضمن تمتع المرشدين بالمعرفة والخبرة بتقدير جيد، مقابل تقدير متوسط لمتوسطات إجاباتهم على سؤال هل كان التدريب مفيداً، وعلى أسلوبي الزراعة التشاركية والمدارس الحقلية، ولتوضيح

الفروق في متوسطات إستجابات المستفيدين التي تتعلق بالتدريب وفائدته، والبذور المحسنة بصفتهما أهم خدمتين قدمتا للمستفيدين فقد تم إجراء الإختبارات في قسم (9.4) من الفصل السابق[5]، وقد تبين بأنه لا يوجد فروق في متوسطات إجاباتهم تعزى إلى التدريب، في حين العكس بالنسبة للبذور المحسنة، ومَرَدُ ذلك يعود لعوامل أخرى فالذين تلقوا التدريب كانت متوسطات ربحيتهم أقل من الذين لم يتلقوه، وربما يعود ذلك إلى طبيعة الأرض ومناسبة الصنف، وكمية هطول الأمطار، المتابعة والإرشاد، تفرغ المستفيد، أو أن التدريب الذي تلقوه لم يُعط معارف وخبرات جديدة لأن معظم المستفيدين لديهم خبرات في الزراعة، فعلى سبيل المثال فيما يتعلق بالاستخدام الأمثل للبذور من ناحية نسبة البذار والأسمدة، فقد حدد المشروع أن نسبة البذار لمادة القمح يجب أن تتراوح بين 12-15 كغم/ دونم، ولكن البعض لم يلتزموا بذلك، معظم المزارعين لديهم خبرات موروثة في الزراعة لذلك فإنه لم ينتج عن التدريب أية افضلية بين الذين تلقوه وعكسهم. وهنا لا يتم التقليل من أهمية التدريب ولكن يعتقد بأن التدريب من الممكن أن يشكل فرقاً في حال وجود مجموعتين تتمتعان بنفس المعارف والخبرات، ولكنهما لا تعرفان عن موضوع معين وقد دربت المجموعة الأولى ولم تدرب الثانية ففي هذه الحالة تكون المجموعة الأولى قد تفوقت لأنها عرفت وتدربت على موضوع جديد.

بخصوص البذور المحسنة فقد تبين أن هناك فرق بين متوسطات إجابات المستفيدين تعزى إلى أفضلية البذور المحسنة، وبالتأكيد فهذا دليل على أن البذور التي أدخلت وتوافقت مع ظروف المزارع قد كانت أفضل من التي أدخلت ولم تتوافق، كذلك أثرت عوامل أخرى مثل تجانس الكميات التي سلمت للمزارعين ودخولها في نظام الإسترداد الذي اتبع من خلال المشروع، وهو عندما يعيد المزارع البادئة لجمعيته أو لمديرية الزراعة لتعاد في النهاية إلى مركز البحوث لتفحص وتعقم ثم يتم إعادة توزيعها على المزارعين.

وقد سئل المنفذون عن اعتقادهم بأن مدخلات المشروع كانت حسب المخطط، فحازت متوسطات إجاباتهم على تقدير جيد، وعن كفاية الموارد المادية، وفاعليتها فأجاب بنعم 11 منفذ، وهذا يدل على أن الموارد المادية كانت كافية، وتبعاً لذلك فقد أفاد منسق المشروع بأنه تم صرف كامل المبلغ، ومن الذين أجابوا بلا وعددهم 5، كانت أسبابهم لأن المشروع لم يؤمن لهم مواصلات لتغطية نفقات زياراتهم للمستفيدين، فأعتبروا ذلك مؤشراً على عدم كفاية الميزانية، وعن فاعلية الموارد البشرية فقد أجاب 14 بنعم مقابل 3 بلا، ولكن من مؤشرات المتابعة وإجابات المستفيدين فإن الموارد البشرية التي انخرطت بشكل مباشر مع المستفيدين في تنفيذ المشروع لم تكن على درجة عالية من الفاعلية، بسبب _ كما تم

[5] يمكن ملاحظة نتائج الإختبارات في ملحق (8.1) وملحق (9.1)

ذكره من قبلهم_، عدم التفرغ، ضعف الدعم اللوجستي، عدم وجود مختصين كافين، وكان من أسباب ذلك حسب وجهة نظرهم هو عدم تعاون الإرشاد والمؤسسات الشريكة بالشكل المطلوب، وفي معرض إجاباتهم على سؤال تغيير أو الغاء بعض الأنشطة أجاب 2 بنعم و 12 بلا، بسبب أن تطعيم الأشتال كان يجب أن يكون في مركز البحوث وليس في المشاتل، ولم تكن زيارات المرشدين حسب الخطة، ولم تعمم المدارس الحقلية، وقد أجاب 3 من صناع القرار بنعم حول الغاء أو استبدال أنشطة بأخرى، كما أجاب 7 من صناع القرار بأن العمل في المدارس الحقلية سيستمر باعتبارها أداة من أدوات الإرشاد. فعلاً لقد امتد المشروع ليشمل محافظتين إضافيتين القدس والخليل، ومسبقاً قد إمتد إلى محافظة ثالثة ولم يستمر فيها وهي طولكرم، وبصرف النظر عن المطالبات لتمديد المشروع لمناطق إضافية وغيره، فإن الإمتداد لمناطق أخرى مبرر في حالة إنها توافقت مع الشروط الأولى للمشروع، وأن تكون إدارة المشروع قادرة على الإمتداد من حيث المنفذين والمؤسسات الشريكة، وكل ذلك يتأتى في إطار عدم حرف المشروع عن أهدافه الرئيسية وهي زيادة إنتاجية واستقرار المحاصيل الغذائية البعلية وتحسين كفاءة نظام انتاج البذور في الضفة الغربية وصولا لمساهمة فاعلة في تحقيق الأمن الغذائي ورفع مستوى المعيشة، فالهدف من المشروع لم ينضوِ تحت إطار الإغاثة، بل يبحث عن مزارعين لديهم المقدرة على انتاج البذور المحسنة ليأخذوا دور منتجين وآخرين لإكثارها ليأخذوا دور المكثرين، وهذا يتطلب منهم أن يكونوا من المزارعين الممارسين في زراعة المحاصيل المطرية (حبوب) وفي مناطق تمتاز بمعدلات هطول أمطار متدنية. وبخصوص المدارس الحقلية فقد تركزت في محافظتي جنين وطوباس أكثر من غيرها، أما في محافظة القدس ورام الله فقد كانت شبه معدومة، وحتى يكون هناك تجانس في توفير الخدمات للمستفيدين فكان يجب أن تعمم المدارس الحقلية بطريقة أكثر تجانساً بين المستفيدين.

وقد كانت نتيجة الإجتماع بالمزارعين من خلال المجموعات البؤرية، فيما يتعلق بالكفاءة، فقد تناقش مزارعي البطيخ حول النوعية الأفضل المركبة على الكوسا البري أم تلك المركبة على اليقطين والقرع، وتضاربت أراؤهم أيضاً عند استجاباتهم على الإستبيان الرئيسي، وقد كانت المدخلات المقدمة لمزارعي البطيخ لتحفيزهم على زراعة الأصناف المطعمة لا تتعدى 10/1 من قيمة المدخلات بشكل عام، وقد كانت ملاحظات المزارعين الرئيسية بأن المتابعة كانت ضعيفة، والتسويق كان أهم المشاكل حين دخول البطيخ الإسرائيلي بطرق غير قانونية. وأكد مزارعو الحبوب على ضرورة توفير البذار في وقت مبكر، وتوفير الصنف المناسب لكل منطقة، وتوفير اليات للمزارعين لمنع اختلاط الأصناف، وكان أيضاً من أهم المشاكل التي عانى منها المستفيدين سنة 2013 هي قلة الأمطار.

واعتماداً على مرجع (2009) Austrian development agency) المتعلق بمقارنة المدخلات بالنتائج لإختبار معيار الكفاءة، فقد تم اجراء مقارنة في فصل عرض النتائج بين مدخلات الإنتاج والإنتاجية وربحية المحاصيل حيث وضحت الجداول والأشكال ذلك بشكل جلي، فعند الرجوع للجداول والأشكال المتعلقة بالمقارنة بين المحاصيل قبل المشروع وبعده فقد لوحظ زيادة في إنتاجية وربحية محاصيل القمح والشعير والبطيخ، مقابل تراجع في محاصيل الحمص والعدس.

وكما هو موضح في ملحق (10.1) وملحق (11.1) فقد أظهرت دراسة الأساس أن مجموع تكاليف مدخلات الإنتاج والعائدات من الزراعة قبل المشروع كانت بالتوالي لمادة القمح 91.1 دينار ، 146.5 دينار، وللشعير 92.8 دينار ، 108.9 دينار، وللحمص 105.9 دينار ، 92 دينار، وللعدس 147.5 دينار، 57.7 دينار، وأظهرت نتائج الدراسة في جدول(15.4) المجمع أن تكلفة الإنتاج قبل المشروع وبعده وقيمة الإنتاج قبل المشروع وبعده للقمح كانت بالتوالي (108، 116، 176، 188) دينار وللشعير (93، 96، 123، 127) دينار وللحمص (106، 125، 171، 152) دينار وللعدس (167، 174 فقط التكاليف قبل وبعد) وتعاني زراعة العدس من ضعف عملية الميكنة، حيث يتم زراعته لغاية الآن بالطرق التقليدية لهذا السبب فإن مدخلات انتاجه عالية.

مقارنة بين التقرير النهائي للمشروع ونتائج الدراسة: حسب التقرير النهائي للمشروع فقد بلغ الإنتاج في موسم 2012/2011 حوالي 18 طن من البذور المحسنة و في موسم 2013/2012 حوالي 38 طن، وكانت أصناف القمح السائدة بين المزارعين سنة 2010، 7 أصناف كان صنف العنبر يتصدرها، وقمح صنف 870 كان رقم 2 من ناحية رواجه بين المزارعين، وفي سنة 2013 بقي العنبر ولكن احتل صنف شام 5 المحسن والمدخل من خلال المشروع رقم 2 من ناحية رواجه (التقرير النهائي، 2013).

وكما ورد في جدول رقم (15.4)المتعلق بالمقارنة بين تكاليف وعائدات الإنتاج من الأصناف المزروعة بأن المشروع قد أضاف قيمة في زيادة الإنتاج لأصناف القمح والشعير، ولكن بقيت تسيطر على زراعة العدس الطرق التقليدية، لذلك فإن المزارعين يعزفون عن زراعته نظراً لتكاليف مدخلات إنتاجه العالية و بسبب الجهد البدني الذي يبذل في حصاده، وقد تبين نتيجة للمقارنة أنه لا يوجد فرق كبير بين مدخلات الإنتاج وعائداته، وخصوصاً عند إضافة اجرة الأرض إلى مدخلات الإنتاج، وقد يسأل سائل في هذا الإطار إذا كانت زراعة الحبوب ليست ذا جدوى فلماذا يستمر المزارع في الزراعة، إن الزراعة لدى أسر المزارعين تشكل موروثاً ثقافياً ونمط حياة يقدر قيمة الزراعة والأرض لذلك يتمسكون بها حتى لا يتم مصادرتها، كما أن الأرض المخصصة للزراعات البعلية لا تصلح لغير ذلك

بسبب قلة المياه، ولا يوجد عمل آخر من الممكن أن يعمله المزارع نظراً لتركز فئات مزارعي المحاصيل البعلية في الفئات التي تفوق أربعين عاماً، لذلك يعتبر المزارع أن العمل يدر عليه اجرة يومية إذا قورن ذلك بعمله أجيراً، وإستمرار غير المتفرغين يعود إلى عدم اعتمادهم على الدخل الزراعي، فلذلك يعتبرون أن الزراعة تقدم لهم نسبة من الدخل تساهم في تحسين سبل معيشة أسرهم.

في المحصلة عند تجميع الأسئلة التي وضعت لقياس معيار الكفاءة وربطها مجتمعة بالمتغيرات التابعة فقد تبين بوجود علاقة بينها وبين المتغيرات التابعة، وبالتالي وجود أثر لمعيار الكفاءة على المتغيرات التابعة، وبذلك إقرار بصحة الفرضية العامة الثانية وإجابة على سؤال البحث الثاني المتعلق بمعيار الكفاءة.

3.3.5 الفاعلية:

في هذا الجزء سيتم مناقشة النتائج التي اختصت بمعيار الفاعلية، والإنطلاق من القاعدة السابقة واللاحقة في بقية المعايير وهي ارتباط مؤشرات التقييم بمعاييره وبمنطق المشروع، لذلك فقد تم تجميع أسئلة تقييم معيار الفاعلية والتي تمثل دور المؤشرات، لقياس المعيار نفسه الذي يتعلق بالأهداف الإنمائية، الأنشطة، المخرجات، وقد تم توضيح الأهداف الإنمائية من خلال تصور مخطط لإطار منطقي للمشروع بناء على البيانات والحقائق التي تم الحصول عليها، وقد كان تقدير متوسطات إجابات المستفيدين تجاه مخرجات المشروع في مجالات تخفيض إستهلاك الأسمدة والمبيدات متوسطاً، كذلك القدرة على تحسين البذور، ولوحظ القليل من التخفيض في كمية البذار المخصصة للدونم لأن المشروع قد نصح بأن يكون معدل كمية البذار للدونم الواحد من القمح 10-15 كغم/ دونم، وعلى سبيل المثال ومن ضمن الأنشطة التي قام بها طاقم المشروع للتخفيض من مدخلات الإنتاج، عمل تجارب في أراضي المزارعين في كل من طوباس، رام الله وجنين على صنف قمح شام 5 المحسن، حيث زرع في منتصف شهر تشرين ثاني بكمية بذار من 12-15 كغم/دونم و كمية سماد نيتروجيني 3 كغم/ دونم، كانت النتيجة بأن تلك المشاهدات قد خفضت من مدخلات الإنتاج بمقدار 60$ للهكتار أو 6$ / للدونم، مقابل زيادة في انتاج الحب بنسبة تراوحت بين 18-22% و من 2-22% في انتاج القش. (التقرير النهائي للمشروع. 2013) ولكن مثل هكذا تجارب لم تعمم كما يجب وبقي العمل فيها على نطاق محدود فبقيت معدلات البذار من 16-17 كغم / للدونم والأسمدة من 16-19 كغم/ دونم بالنسبة للقمح، مع الأخذ بعين الإعتبار أن المشروع قد ساهم في تخفيض نسبة البذار والأسمدة من خلال التدريب والمدارس الحقلية والمشاهدات وخصوصا في محافظتي جنين وطوباس.

كذلك اتضح عند مقارنة الوضع الحالي بدراسة الأساس الإجتماعية الإقتصادية (Baseline Socioeconomic Study) التي أجريت لمناطق المشروع قبل عملية التدخل أن معدلات البذار قد كانت للدونم الواحد من مادة القمح (16 كغم)، الشعير، (15 كغم) الحمص (12.7 كغم)، العدس (13 كغم) ومعدل استهلاك الأسمدة كان يتراوح بين 27– 38 كغم/دونم، ومعدل إستخدام المبيدات العشبية 250 سم^3 /دونم ويضيف المزارعون للعدس والحمص مبيدات فطرية وحشرية بمعدل 290 سم^3 /دونم والذي يحدد كمية المبيدات نوعية المحصول. يتضح من الجدول (17.4) أن نسبة البذار قبل المشروع وبعده استناداً لدراسة الأساس بقيت ضمن المعدل، وقد حصل تخفيض كبير في استهلاك الأسمدة، وآخر طفيف على استهلاك المبيدات.

وقد تم إجراء عمليتي تنبؤ لمحصولي القمح والبطيخ باعتبار أن القمح يمثل المحاصيل البعلية والبطيخ يعتمد على الري، كان الهدف من ذلك هو تقدير لكميات الإنتاج للدونم في المستقبل لتقدير الجدوى من زراعته، وقد تبين من تقدير لكمية إنتاج دونم واحد من القمح أن انتاجه بقي ضمن المعدل وإرتفاع في إنتاجية البطيخ، وتعد فكرة تطعيم أشتال البطيخ على أصول قرعية فكرة رائعة حيث زادت الإنتاجية لدى العديد من المزارعين بكميات أكبر بكثير من الأصناف السابقة، فوصلت إنتاجية الدونم في بعض المناطق إلى 9 الاف كغم، وتعتبر إعادة احياء زراعة البطيخ من القضايا التي تساهم في تعزيز صمود المزارع، كما ان زراعته تعتبر زراعة واعدة اذا ما تم حماية المزارع من دخول بطيخ المستوطنات في وقت تسويقه لمنتجه، وقد أبدى مزارعي البطيخ خلال المجموعة البؤرية التي عقدت معهم بأنهم متشجعين لتبني الأصناف المحسنة من البطيخ حتى بدون أية دعم، ولكن بشرط توفير الحماية لهم من البطيخ المهرب وغير القانوني الذي يدخل على السوق المحلي في موعد بيع منتجهم.

وقد كانت إجابات المنفذين ضمن التقدير الجيد فيما يتصل بتحقيق أهداف المشروع، وانسجام أنشطته مع احتمالية آثاره المقصودة، بالإضافة إلى اتساق انشطته مع تحقيق الهدف العام، وقد أجاب 3 من صناع القرار على السؤال المتعلق بتحديد مستوى تحقيق الأهداف بأنه كاف مقابل 4 أجابوا بأنه غير كاف، وإذا نظر إلى مساهمة المشروع في تحقيق الأهداف العامة فيبقى ذلك خاضعا لنسبة معينة، لأنه من المستحيل على المشروع أن يحققها بالكامل، ولكن بالنظر إلى الأهداف المحددة وهي زيادة الإنتاجية وايجاد نظام لإنتاج البذور، والخروج بمزارع قادر على تبني خدمات المشروع ولديه المعارف والخبرات اللازمة لتحقيق ذلك. يمكن القول أن درجة ارتباط معيار الفاعلية بالمتغيرات التابعة كانت متوسطة ومتوائمة مع متوسطات إجابات المستفيدين على أسئلة قياس الفاعلية، وبالتالي فإنه يوجد علاقة بين معيار الفاعلية والمتغيرات التابعة وبالتالي فله أثر عليها، وأن ذلك يأتي ضمن الفرضية

العامة التي افترضت وجود علاقة ويجيب على سؤال البحث المتعلق بتقييم المستفيدين لمعيار الفاعلية.

4.3.5. الإستدامة:

أولت هذه الدراسة أهمية خاصة لإحتمالية استدامة المشروع، وقد تم ملاحظة بعض الإشارات التي فهمت بأنها من الممكن أن تدفع باتجاه إستدامة المشروع مثل رواج بعض الأصناف لدى المزارعين، وافصاحهم بتبنيها في المواسم القادمة، ووجود عرض وطلب عليها، إن ذلك يشكل ديناميكية ساهم المشروع في تحقيقها ومن الممكن أن يكون لها أثر في النظام الإقتصادي.

لقد أجاب المستفيدون بنسبة جيدة على سهولة تكرار المشروع في أماكن اخرى، وأن المجتمع المحلي داعم للمشروع، كذلك أجابوا بنسبة جيدة عندما سئلوا عن رغبتهم في الإستمرار وفقاً لما قدمه المشروع، وعن استعداد المزارع لتبني خدمات المشروع كانت إجاباتهم أيضاً ضمن التقدير الجيد، إن هذا يدل على وجود استعداد لدى الفئة المستهدفة للإستمرار. وفي المجمل فقد كانت إجابات المستفيدين على تصنيفات الإستدامة التي وردت في الجدول (21.4) وهي المؤسساتية، المالية، البيئية، التقنية ضمن التقدير الجيد، مع الإشارة إلى أن إجابات المستفيدين حول استمرار متابعة الجهة المنفذة كانت دون المستوى المتوسط، إن ذلك يؤشر على قدرة الفئة المستهدفة على الإستمرار ذاتياً حتى بعد أن توقف الجهة المنفذة دعمها المادي للمشروع.

ومن العوامل التي من الممكن أن تساعد على استدامة المشروع هو مساهمة المشروع في تفعيل دور وحدة الأصول الوراثية وبرنامج تربية النبات في مركز البحوث، فقد قام مركز البحوث من خلال برنامج تربية النبات بالبدء في تجارب تربية القمح خلال عامي 2013/2012، وبمشاركة من المشروع المدعوم من الصندوق العربي للتنمية الإقتصادية والإجتماعية (AFESD) فقد تم جمع 1000 نوعية بذور وعينات نبات خلال سنوات المشروع حيث وثقت وحفظت.
وقد تم نقل الية تطعيم الأشتال للمشاتل لتتم عملية التطعيم فيها وإمداد المزارعين المستمر بالأشتال، ويقوم طاقم المشروع بمتابعة منتجي البذار للتمكن من توفير بذار للمزارعين لإكثارها، ومن العوامل الجيدة التي ستساعد على استدامة المشروع هو تبني الجمعيات لفكرة المشروع.

وهناك العوامل الخارجية التي من الممكن أن تؤثر على استدامة المشروع فإجراءات الإحتلال من العوامل المؤثرة سلباً على استدامة المشروع، فالاحتلال من يغرق السوق الفلسطيني بمنتجاته في أوقات

ذروة الإنتاج الفلسطيني بهدف ضرب القطاع الإنتاجي الفلسطيني سيما الزراعي، كذلك من خلال اجراءاته في تدمير الآبار والسيطرة على الأرض والمياه وتقييد حرية الحركة للأشخاص والبضائع وإطلاق الحيوانات الضالة وغيرها من اجراءات باتت معلومة للقاصي والداني، وأيضاً لا يمكن إغفال دور العوامل الجوية من جفاف، ورياح شديدة وغيره.

عموماً وبعد تجميع أسئلة قياس معيار الإستدامة ومن ثم ربطه بالمتغيرات التابعة فقد تبين وجود ارتباط قوي بينه وبين المتغيرات التابعة وبالتالي أثر له عليها، لذلك فإن الفرضية العامة التي افترضت وجود علاقة بين معيار الإستدامة ومتغيري الأمن الغذائي ومستوى المعيشة تعتبر فرضية صحيحة، وبذلك تم التحقق منها والإجابة أيضاً على سؤال البحث المتعلق بتقييم المستفيدين لمعيار الإستدامة.

5.3.5. الأثر:

عند تجميع أسئلة قياس معيار الأثر وربطها مع المتغيرات التابعة(الأمن الغذائي ومستوى المعيشة) تبين وجود ارتباط قوي، وبالتالي علاقة وأثر وقد تبين من توزيع إجابات المستفيدين أن معيار الأثر قد أثر باتجاه عكسي، ولكن لا يعني ذلك ارتباطاً عكسياً، وإنما عندما تكون حالة الأثر قوية أو ضعيفة فإن المتغيرات تتبع ذلك وفي هذه الحالة فإن المستفيدين خلال تقييمهم لمعيار الأثر فقد قيموه ضعيفاً وقد أثر معيار الأثر على المتغيرات التابعة لعلاقته الوثيقة بهما، مما جعل تقييمهما أيضاً ضعيف.

في العادة تتم دراسات تقييم الأثر بعد ثلاث أو أربع سنوات، وفي هذه الدراسة سيتم التنبؤ بأثر المشروع من خلال المعطيات الموجودة، فعندما حسبت متوسطات أجوبة المستفيدين تجاه تحسن دخلهم، وتخفيض ديونهم، وأمنهم الغذائي من خلال القدرة على تلبية احتياجاتهم الضرورية أو من خلال الإكتفاء الذاتي من الأصناف المزروعة حيث كانت متوسطات أجوبتهم على المواضيع المذكورة متوسطة، فيعتبر بذلك أن المشروع ماض نحو تحقيق أهدافه التي خطط لها، ولكن الواضح أن المشروع لغاية الآن قد أثر في الأهداف العامة من خلال تحقيقه للأهداف قصيرة المدى ولكن التأثيرات تأخذ وضعها الطبيعي عندما يصل المشروع لغاية تحقيق النواتج متوسطة المدى والآثار طويلة المدى، وهذه البوادر تبشر بأمل في أن استمرار المشروع بتحرك ذاتي من الجمعيات ودعم تنظيمي وفني من مركز البحوث، والمؤسسات الشريكة سيحقق الآثار المطلوبة مستقبلاً، وقد كان رأي المنفذين في أن المشروع ساهم في تحسين دخل الأسرة، مما انعكس على وضع المرأة، كما أنه وفر لها فرصة عمل من خلال تنقية البذار وعمل بعض الصناعات اليدوية، كما أن المشروع أضاف خبرات لها من خلال التعرف على الأصناف الجيدة لصنع الخبز، كما عزز من مشاركتها للرجل،

ولكن وكما تم ذكره سابقا فإن المشروع لم يخصص بعض الأنشطة لإستهداف المرأة. وقد لوحظ في الجدول (23.4) بأن مستوى تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية ما زال ضعيف. على العموم فإن تأثير معيار الأثر في الأهداف العامة قوي وبذلك فإن هناك علاقة بينه وبين المتغيرات التابعة، وقد تم التحقق من ذلك وهذا يشكل مدعاة للإقرار بأن الفرضية العامة المتعلقة بالأثر صحيحة، وهنا أيضاً تتم الإجابة على سؤال البحث الذي يقول ماهو تقييم المستفيدين لأثار المشروع وتحقيقه لأهدافه.

6.3.5. الأداء:

كما سبق شرحه بخصوص معيار الأداء فقد كانت إجابات المنفذين على الأسئلة التي وضعت لقياس معيار الأداء الظاهرة في الجدول (24.4) ضمن التقدير الجيد ، فقد سئلوا عدة أسئلة تتعلق بالمدخلات والأنشطة والمخرجات والأهداف العامة، وقد تم مقارنة إجاباتهم على معيار الأداء بإستجابات المستفيدين على المعايير الأخرى المذكورة حيث لم يتبين وجود فروق بارزة بين الجهتين تستدعي التوقف، لذلك بناء على نتيجة إجاباتهم فإن الفرضية العامة التي افترضت وجود علاقة بين أداء المشروع وتحقيقه لأهدافه تعتبر فرضية صحيحة، وبذلك يتم الإجابة على سؤال الدراسة المتعلق بالأداء الذي ينص على ما هو تقييم المنفذين لاداء المشروع في تحقيق اهدافه.

4.5 الخلاصة

بعدما تم عرض النتائج ومناقشتها فقد تبين أن التقدير العام للمشروع قد تراوح بين المتوسط والجيد، وقد تبين تراجع عملية المتابعة عن التقدير العام، ما قد أثر على التواصل مع المستفيدين وأحدث أثراً سبَّبَ خللاً في معيار الملاءمة، لأن الملاءمة لا تكون فقط بتحديد أولوية أو احتياج المستفيد وإنما تتعدى ذلك لتصل إلى تلبية احتياجه بموائمة الخدمة التي حددت كأولوية فعلياً، سيتم في الجزئين القادمين استخلاص بعض الإستنتاجات من ما قد تم عرضه في هذه الدراسة منذ بدايتها، وسيتم أيضاً كتابة التوصيات انسجاماً مع ما آلت اليه النتائج وأستخلصته الإستنتاجات.

5.5 الإستنتاجات

بعد أن تم عرض نتائج الدراسة ومناقشتها فقد تم التوصل إلى الإستنتاجات التالية:

1. إن الخدمة التي تم تقديمها من خلال المشروع لم تكن موحدة بين المستفيدين على اختلاف مناطقهم، فقد قدمت لبعضهم كاملة ولبعضهم الآخر قدم خدمة أو خدمتان من ضمن الرزمة التي كان من المفترض أن تقدم كاملة لكل مستفيد.
2. إن الطرق التي من خلالها حددت أولويات المستفيدين سواء من خلال دراسة الأساس أو التقييم الريفي السريع، وزيارات المزارعين والتعرف على احتياجاتهم ومشاكلهم، والطرق الأخرى من ورش عمل والزيارات المتكررة لمناطقهم، تعتبر من الطرق الناجحة للتعرف على ظروف الفئات المستهدفة.
3. لا تكمن الأهمية في أن يلتزم المزارع في جمعية، بل في أن تكون الجمعية تمثل مصالحه وتطلاعته .
4. كانت عمليات المتابعة والإرشاد من قبل وزارة الزراعة ومديرياتها في المحافظات دون المستوى المطلوب.
5. تبين أن المنفذين الذين تابعوا سير العمل في المشروع بشكل مباشر مع الفئات المستهدفة لم يكونوا متفرغين للمشروع، وكان ينقصهم الدعم اللوجستي، كذلك افتقرت متابعتهم للإحاطة بكل تفاصيل المشروع.
6. إن توسيع المشروع إلى مناطق أخرى يفترض أن يتوافق مع الشروط الاولى التي أقرها المشروع، وفي المحصلة فإن التوسع غير محبذ.
7. على الجهة المنفذة أن تستمر في تقديم خدماتها حتى تتأكد من أن الفئات المستهدفة قادرة على المضي في المشروع إعتمادا على ذاتها.
8. إن صياغة أسئلة التقييم يجب أن تنطلق من المؤشرات المناسبة لقياس كل معيار على أن تربط معايير التقييم بعناصر المشروع أو بمنطقه.
9. تبين وجود ضعف في الناحية الإعلامية للمشروع التي يجب أن تترافق مع كل إنجاز للتمكن من سهولة نشر الخدمات وتعميمها على المستفيدين وبالأخص المدارس الحقلية.
10. عدم وضوح نظام توزيع واسترداد البذار حيث تبين وجود تداخل في الأدوار والمسؤوليات بين مديريات الزراعة والجمعيات والمؤسسات المشاركة والمحطات الزراعية ومركز البحوث.
11. لا يوجد تعميم واضح يحدد الأصناف الملاءمة لكل بقعة جغرافية، وغياب عناوين منتجة للأصناف يعرفها المزارعون.

12. إفتقار الكثير من مناطق المشروع والجمعيات للالآت الزراعية التي تساعد على تخفيض مدخلات الإنتاج وتقليل الجهد المبذول من قبل المزارع.
13. يعاني المزارعين صعوبات في عملية تسويق منتجاتهم وخصوصا مزارعي البطيخ بسبب دخول المنتجات المهربة في وقت ذروة إنتاجهم.
14. لم تكن المؤسسات الشريكة منخرطة انخراطا كاملا في تنفيذ المشروع.
15. لوحظ أن عمليات التفتيش الحقلي لم تكن مفعلة في كافة مناطق المشروع، لذلك لم يبرز وجود تقييم حقيقي للأصناف بعدما تمت زراعتها. ولم تعمم المدارس الحقلية على مختلف مناطق المشروع.
16. ساهمت العوامل الجوية والأضرار الناتجة عن الإحتلال في فشل المشروع عند بعض المستفيدين.
17. عدم وجود نظام تقييم معتمد للمشاريع.

6.5 التوصيات

في هذا القسم سيتم توجيه عدة توصيات لأكثر من جهة، لذلك ستقسم التوصيات بناء على الجهة التي ستوجه إليها:

- **توصيات لإيكاردا:**

1. التأكيد على الجهات المنفذة للمشاريع في فلسطين بأن يكون لديها طاقم تنفيذ متفرغ للمشروع، لديه النفقات التشغيلية االلازمة، ويمتاز بالكفاية الكمية والكيفية. تتفق مع دراسة باني وآخرون. (باني وآخرون، 2011).
2. استكمال المشروع الهولندي بمرحلة ثانية يتم من خلالها تنسيب مزارعين من ذوي الحيازات الواسعة، وإخضاعهم لبرنامج تدريبي نظري وعملي وتزويدهم ببادئة تتناسب مع حيازاتهم، تكثيف المراقبة عليهم في السنة الأولى من خلال عمليات التفتيش الحقلي، وصولاً لأن يصبحوا منتجين على مستوى وطني ومعروفين للمزارعين بتخصصيتهم بإنتاج بذور أصناف محددة.

توصيات للجهة المنفذة:

1. التأكيد على الطرق التي تم من خلالها التعرف على الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية للفئات المستهدفة قبل بدء التدخل في مناطقهم، تحديداً دراسة الأساس والتقييم الريفي السريع ومن الممكن استخدام التقييم الريفي بالمشاركة ولكن ذلك يترك لطبيعة المشروع والوقت المخصص وغيره من الأسباب، كما أن تنظيم عدة زيارات قبل التدخل وعقد ورش عمل كان له أثر إيجابي في تحديد أولويات المستفيدين سيما في المحافظات الثلاث التي أستهدفت أولاً.
2. الإمتناع عن الإمتداد في المشاريع إلى مناطق لم تكن محددة مسبقاً في خطة المشروع، بالإضافة إلى عدم توزيع المستفيدين في مناطق عديدة، والتفريق بين الخدمات التي تستهدف القطاعات الإنتاجية من الخدمات الإغاثية؛ لأن ذلك يربك المنفذين ويجعلهم غير قادرين على تركيز جهودهم في مناطق محددة، مما ينعكس سلبياً على المتوخى من المشاريع.
3. العمل على توحيد الخدمات المقدمة للمستفيدين حسب ما تقتضيه الظروف الموضوعية ونوعية الخدمة، والتواصل مع الجمعيات في المواقع المستهدفة أو اللجان المنتخبة في حالة عد وجود جمعيات، بهدف توصيل الخدمات للأكثر استحقاقا وأولية.
4. تكثيف الجهود الإعلامية مرافقة مع الإنجازات المتحققة، وذلك من خلال الجهات الإعلامية في مركز البحوث والوزارة ومن خلال المرشدين الزراعيين؛ بهدف تسهيل عملية نشر خدمات المشاريع، لتكثيف عملية التبني من خلال المزارعين.

- **توصيات لوزارة الزراعة:**

1. متابعة عمل الجمعيات الزراعية والإشراف عليها في الأمور الإدارية والتنظيمية، بالإضافة إلى الإشراف على عمليات توزيع الخدمات على اعضاء تلك الجمعيات، تفادياً لاستحواذ البعض على تلك الجمعيات التي تقوم بمهمة بالغة الأهمية في النهوض بالقطاع الزراعي.
2 العمل على تأسيس إطار شبه رسمي مع الأخذ بعين الإعتبار وجود مجلس حبوب من الممكن تفعيله، وذلك بالتعاون مع مركز البحوث وايكاردا في فلسطين، ليقوم باسترداد بادئة البذور من المنتجين المعتمدين في المناطق المختلفة، وإعادة تنقيتها وتصنيفها وتعقيمها بسعر منافس، ومن ثم إعادة توزيعها على المزارعين في بداية كل موسم، إلى جانب تنقية وتصنيف وتعقيم كامل انتاج منتج البذار وليس البادئة فقط، ومساعدته في تسويقها للمزارعين المكثرين، ، وتقديم الإرشادات المستمرة لهم بناء على قاعدة بيانات باشراف مركز البحوث وايكاردا، تحتوي على بيانات كاملة عن منتجي البذار وعن مزارعي الحبوب بشكل عام، ليتم في النهاية تقديم الصنف الملائم لظروف

المزارع حتى يصل إلى أفضل النتائج، وحتى تبقى عمليات التحسين مستمرة وحتى تصل البذور إلى المؤسسة نظيفة لايلزمها الكثير من عمليات المعالجة فيجب تسليم عمليات التفتيش الحقلي لجهاز الإرشاد الزراعي، ليقوم المرشدون في المحافظات بالكشف الدوري على حقول المزارعين. ومن الممكن أن ما ذكر سيوفر تربة خصبة لبيئة إستثمارية في مجال زراعة الحبوب والخدمات المرافقة لسلسة إنتاجها.

3. العمل على سد إحتياج الجمعيات واللجان الزراعية من الالآت الزراعية، لما لذلك من أهمية في تخفيض مدخلات الإنتاج وتوفير الوقت والجهد على المزارع، ما يزيد من ربحيته ويحسن من مستوى معيشته.
4. ضبط الأسواق من أصناف البطيخ المهربة وغير القانونية، ووقف الإستيراد في أوقات تدفق البطيخ الفلسطيني للأسواق، وذلك من خلال دعم الإدارة العامة للرقابة الزراعية في الوزارة والمديريات بالوسائل ومدها بكادر إضافي ومتفرغ. وتشديد العقوبات على المخالفين.
5. العمل على تسريع معاملات تعزيز صمود المزارعين بسبب الأضرار الإحتلالية والطبيعية حتى يتمكن المزارع الذي شمله الضرر من الوقوف مجددا ومواصلة مشواره على أن تكون نسبة التعويض 100%، والإسراع في انشاء نظام التأمين الزراعي.
6. أن تقوم بفرض حصة على مستوردي الحبوب من الخارج التي تنتج محلياً، مفادها أن يشتري المستورد نسبة من الإنتاج المحلي حسب الكمية التي سيستوردها أو حسب كل عملية استيراد. الهدف تحفيز زيادة الطلب على الناتج المحلي وتشجيع المزارع أن يستغل أكبر قدر ممكن من المساحات المخصصة لزراعة الحبوب، كون هذه المحاصيل تعتبر إستراتيجية لما لها من بالغ الأثر على الأمن الغذائي، والإكتفاء منها يمثل سيادة وإستقلالية.

- **توصية للمؤسسات الشريكة:**

الإنخراط الكامل والمساهمة بأفضل الجهود لإنجاح المشاريع؛ لأن الهدف واحد بين جميع الشركاء ألا وهو خدمة الوطن والقطاع الزراعي الذي أساسه المزارع.

- **توصية للجامعات الفلسطينية:**

توجيه طلبة الماجستير من ذوي التخصصات الملاءمة لإجراء أبحاث في تقييم مشاريع محددة، لأهمية تلك الدراسات في النهوض بأداء المشاريع لتعم الفائدة على المستفيدين ما يساهم بشكل رئيسي في دفع عجلة التنمية.

- **توصية للباحثين والمقيمين:**

اعتماد معايير التقييم التي تم التأكيد عليها من خلال هذه الدراسة، والتأكيد على ضرورة صياغة مؤشرات كل معيار وفق نطاق استهدافه، وتحويل المؤشرات إلى أسئلة قابلة للقياس مع ربط كل معيار تقييم بعناصر المشروع المفترض قياسه من خلالها.

وأخيرا وليس آخراً فقد تبقى توصيتان للحكومة الفلسطينية: الأولى بأن يتم اعتماد دليل تقييم خاص بفلسطين نظراً لكثرة المشاريع التطويرية ولعدم وجود عمليات تقييم محايدة، والثانية إنشاء مؤسسة محايدة أو شبه رسمية لتقييم المشاريع ورفدها بكادر متخصص في التقييم لتقوم بتقييم المشاريع بشكل محايد ومهني وعلى المستوى الوطني.

المراجع العربية

- البنك الدولي (2004): الرصد والتقييم: بعض الأدوات والطرق والمناهج، الطبعة الأولى. البنك الدولي، واشنطن.
- بوم، س، تولبرت، م. (1994): الاستثمار في التنمية: دروس من خبرة البنك الدولي، منشورات البنك الدولي. مطابع الأهرام التجارية، القاهرة.
- جيوسي، ع. (2008): المياه والأمن الغذائي في قطاع غزة (تقييم) معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني(ماس) القدس ورام الله، فلسطين. (غير منشور)
- حماد، ر. (2010): "تقييم المشاريع في المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة". جامعة الأزهر، فلسطين. (رسالة ماجستير غير منشورة).
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD (2009): دليل التقييم: المنهجية والعمليات، الطبعة الأولى. مكتب التقييم، روما، إيطاليا.
- عبد الوالي، ن. (1999): الدراسة الإقتصادية لتقييم أداء مشروعات التنمية الريفية المتكاملة في الهيئة العامة لتطوير تهامة، الطبعة الأولى، عدن، الجمهورية اليمنية.
- علقم، ع. (2012): "تقييم برامج استصلاح الأراضي في الضفة الغربية لعام 2005-2006 ". جامعة القدس، فلسطين. (رسالة ماجستير غير منشورة).
- عمرو، ب. (2010): "المتابعة والتقييم في برامج استصلاح الأراضي في الضفة الغربية: دراسة حالة محافظة الخليل". جامعة القدس، فلسطين. (رسالة ماجستير غير منشورة).
- فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2013): معجم المصطلحات الإحصائية المستخدمة في الجهاز. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله.
- مركز موارد التنمية (2010): دليل المشروعات التنموية، الطبعة الأولى. قسم التدريب والدعم الفني، القاهرة.
- المركز الوطني للبحوث الزراعية (NARC) والمركز الدولي للأبحاث الزراعية في المناطق الجافة (ICARDA) (2013): تقرير المشروع الهولندي في ثلاثة أعوام، (غير منشور).
- المركز الوطني للبحوث الزراعية (NARC) والمركز الدولي للأبحاث الزراعية في المناطق الجافة (ICARDA) (2010): دراسة الأساس الإقتصادية الإجتماعية، (غير منشور)
- المركز الوطني للبحوث الزراعية (NARC) والمركز الدولي للأبحاث الزراعية في المناطق الجافة (ICARDA) (2010) التقييم الريفي السريع، (غير منشور).
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنميةOECD (2008): مبادئ لجنة المساعدة الانمائية (DAC)

لتقييم المساعدة الانمائية، 1991، باريس.

- مؤسسة هينرش بل (2009): دليل منظمات المجتمع المدني حول التقييم والمتابعة، الطبعة الأولى. مكتب المساعدة الفنية للبعثة الأوروبية في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- نجم، ف. (2012): "دراسة تقييم برامج تحسين الأمن الغذائي في الضفة الغربية من وجهة نظر المستفيدين والمؤسسات المنفذة، دراسة حالة: البرامج الممولة من مؤسسة التعاون". جامعة القدس القدس، فلسطين. (رسالة ماجستير غير منشورة).
- هورايزون للتنمية المستدامة (2007): إكثار البذار المحسن لمحصول القمح في فلسطين. فلسطين (www.horizon.ps/Studies/II.August_2007.pdf, 17.08.2014)
- هورايزون للتنمية المستديمة (2012): " تقييم لأهم الخدمات الزراعية المقدمة للمزارعين في فلسطين، رام الله، فلسطين.
- وزارة الشؤون الخارجية اليابانية (2009): دليل التقييم، الطبعة الخامسة. المساعدة التنموية الرسمية (ODA)، قسم تقييم المساعدة التنموية الرسمية، دائرة التعاون الدولي، طوكيو.

المراجع الإنجليزية

- Austrian development agency (2009): Guidelines for project and programme evaluation, final draft, Vienna, Austria.
- Bani, A, Husi, E, Bani, E, Vathi, E. (2011): " Evaluation and monitoring of direct support for the agricultural development in Fieri region" Albanian J. agric, vol. 11, Agricultural university of Tirana.
- Benin, S, Others (preparators). (2010): Monitoring and Evaluation (M&E) system for the comprehensive Africa agriculture development programme (CAADP), first edition. International food policy research institute (IFPRI), Johannesburg, South Africa.
- Burton, M, Smith, L, Roux, J. (2008): Toolkit for Monitoring and Evaluation of Agricultural water management projects, first edition. Agricultural and Rural development Department,World Bank. Washington.
- Crawford, P, Perryman, J, Petocz, P. (2004): "Synthetic indices: A method for evaluating aid projects effectiveness", SAGE Publications (London, Thousand oaks and New Delhi) Vol 10, 2. PP 175–192
- European commission (2006): Evaluation methods for the Europeanunion's external assistance, guidelines for project and programme evaluation, Joint evaluation unit, volume3", France.

- Fan, D, Whalley, W, Eric, O, Pary, M. (2011): "Genetic and management approaches to boost UK wheat yields by ameliorating water deficits".Journal of Experimental Botany vol. 62, 15. pp 5241-5248.
- Fitzpatrick, J, Christie, Ch, Mark, M. (2009): Evaluation in action, Interviews with Expert Evaluators, United States.
- Freeman, J, Mehdi, S, Duwayri, M. (2005): Conservation and Sustainable Use of Dryland Agrobiodiversity in Jordan, Syria, the Palestine Authority and Lebanon, Terminal Evaluation, Final report, (Terminal Evaluation, Rab/97/G32/A/IG/71, GEF/UNDP/ICARDA/IPGRI/ACSAD.
- Gosling, L, Edwards, M. (2006): "Toolkits a practical guide to planning, monitoring, evaluation and impact assessment, Save the Children, UK.
- IEG World Bank (2007): IEG Guidelines for Global and Regional Program Reviews (GRPRs), Washington.
- IOE, Independent office of evaluation of IFAD (2013): 2003-2013 accountability and learning for better rural livelihoods, first edition. International Fund for Agricultural Development (IFAD), Rome, Italy.
- Jackson, B, (2000): "Designing projects and project evaluations using the logical framework approach", Logical Framework Approach – Guideline, Switzerland.
- Jensen, G. (2010): The logical framework approach, bond for international development, UK.
- Mazid, A, Amegbelo, K, Shideed, K. Malhotra, R. (2009): " Impact of crop improvement and management winter sown chickpea in Syria", International center for agricultural researches in the dry area (ICARDA(, Aleppo, Syria.
- ODA evaluation Division (2009): ODA Evaluation guidelines, international cooperation bureau,fifth edition. Ministry of foreign affairs, Japan.
- OECD (2000): DAC Criteria for evaluating Development Assistance. (www.oecd.org/dac/evaluation, 28.03.2013)
- Rajalahti, R, Woelcke, J, Pehu, E. (2005): "Monitoring and evaluation for World bank agricultural research and extension projects:A Good Practice Note", Agriculture and Rural Development Discussion Paper 20, The International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank, Washington.
- Ronald, R. (2006): " Evaluation Research: An overview". Project Muse, 55, PP 102-120.
- Savaya, R, Spiro, S. (2012): "Predictors of sustainability of social programs". American Journal of Evaluation. 33, 1. PP 26-43.
- Sustainable development at the World Bank (without date): guidance notes, "Mainstreaming Adaptation to Climate Change in Agriculture and Natural Resources Management Projects" climate change team, first edition. environment department, Washington DC.

- UNDP (2012): project Level Evaluation, guidance for conducting terminal evaluations of UNDP - supported GEF financed projects, Evaluation office, New york, USA.
- UNEP (2008): evaluation manual, evaluation and oversight unit, Nairobi, Kenya.
- World Bank (2004): "Monitoring and evaluation some tools, methods and approaches", Washington.
- Zarinpoush, F. (2006): Project evaluation guide for nonprofit organizations: fundamental methods and steps for conducting project evaluation, first edition. Imagine Canada, Canada.
- SARD-SC (2015): Strengthening monitoring and evaluation. Icarda. Africa. (http://sard-sc-wheat.icarda.org/blog/strengthening-monitoring-and-evaluation, 20.02.2015)

- أمين ابو السعود (آذار 2013): معايير التقييم. إتصال شخصي.
- سامح جرار (آب 2013): توضيح مفاهيم. إتصال شخصي.
- سامح جرار (تموز 2014): توضيح مفاهيم وأدوار. إتصال شخصي.
- عبدالوهاب الصباغ (تشرين ثاني 2013): إستدامة المشروع. إتصال شخصي.

الملاحق

ملحق 1.1: إجابات المستفيدين على معيار ملاءمة المشروع

رقم	السؤال/ المؤشر	العدد	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
1	الخدمات التي قدمها المشروع ذات أولوية بالنسبة لك	130	3.75	.883
2	لو ترك لك تحديد أولوياتك، هل كنت اخترت نفس الخدمة التي قدمت لك من المشروع؟	130	3.58	.963
3	تمت استشارتك بخصوص أولوياتك	130	3.85	.752
4	تعتقد ان منطقة المشروع ملاءمة لأنشطته	130	3.93	.717
5	تعتقد أن المشروع مناسب لإحداث اثر ايجابي في حياة الفئات المستهدفة	129	3.90	.694
6	تتسق أهداف المشروع مع احتياجاتك	129	3.78	.739
7	حسب وجهة نظرك هل تم اختيار المستفيدين بشكل عادل	130	3.71	.752
8	معايير اختيار المستفيدين كانت مناسبة	130	3.67	.709
9	اذا نفذت مشاريع مشابهه في منطقتك فهل تعتبر أن المشروع كان رائدا بينها	130	3.77	.742
	معدل إجابات المستفيدين على معيار الملائمة	130	3.77	.772

ملحق 2.1: إجابات المستفيدين على معيار كفاءة المشروع

رقم	السؤال/ المؤشر	العدد	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
1	البذورالمحسنة التي قدمت لك كانت كافية	130	3.30	1.047
2	قدمت لك البذور المحسنة في الوقت المناسب	130	3.59	.938
3	البذور المحسنة ذات إنتاجية أفضل من البذور التقليدية التي تقوم بزراعتها	130	3.51	1.066
4	التدريب الذي تلقيته كان مفيدا	130	3.28	.915
5	كان توقيت التدريب مناسبا	130	3.29	.884
6	المرشدون الذين تابعوا عملك كانوا على قدر كاف من المعرفة والخبرة	129	3.48	.969
7	الأسمدة التي قدمت لك كانت كافية	130	3.03	1.019
8	توقيت تقديم الأسمدة كان مناسباً	130	3.39	.894
9	الأسمدة التي قدمت لك كانت ملاءمة لنوعية المحصول	129	3.74	.834
10	المبيدات التي قدمت لك كانت كافية	130	3.06	.978
11	توقيت تقديم المبيدات كان مناسباً	128	3.16	.917
12	كانت متابعة الجهة المنفذة منتظمة	129	3.18	1.019
13	كانت متابعة الجهة المنفذة مفيدة	130	3.27	.994
14	النتيجة التي تحصل عليها في كل سنة أفضل من التي سبقتها	130	3.18	1.070
15	اسلوب الزراعة التشاركية التي اعتمدها المشروع افضل من التقليدي	130	2.99	1.089
16	حسنت المدارس الحقلية من معارفك وخبراتك	127	2.93	1.055
	معدل إجابات المستفيدين على معيار الكفاءة	129.5	3.27	0.980

ملحق 3.1: إجابات المستفيدين على معيار فاعلية المشروع

رقم	السؤال/ المؤشر	العدد	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
1	وفرت من استهلاك السماد بعد تلقيك تدريب من خلال المشروع	128	2.88	1.027
2	تستخدم الأسمدة الطبيعية	127	3.50	1.053
3	قمت فعليا بعملية تحسين للبذور في مزرعتك	128	2.88	1.136
4	قلت امراض المحاصيل في مزرعتك	128	3.16	.937
	معدل إجابات المستفيدين على معيار الفاعلية	128	3.105	1.038

ملحق 4.1: إجابات المستفيدين على معيار إستدامة المشروع

رقم	السؤال/ المؤشر	العدد	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
1	انت قادر على ان تنفق ذاتياً على مدخلات انتاجك من بذور محسنة واسمدة ومبيدات ونفقات أخرى	130	3.44	1.019
2	يوجد تعاون بينك وبين غيرك من المزارعين لحل المشاكل التي تعترضكم	130	3.82	.805
3	يوجد مرجعية للمشروع من الجهة المنفذة والمزارعين أو جمعياتهم والباحثين في مركز البحوث لحل أية مشاكل تواجهك	130	2.97	1.085
4	المجتمع المحلي داعم للتقنيات الجديدة التي قدمها المشروع	129	3.62	.773
5	قدمت لك ارشادات من خلال المشروع قمت بسببها بترك عادات زراعية غير مفيدة	128	3.04	.983
6	تعتقد أن المزارعين متشجعين لتبني خدمات المشروع	130	3.72	.739
7	من السهل ان يتكرر المشروع في اماكن اخرى	130	3.96	.504
8	تقوم باقناع المزارعين الآخرين لتبني فكرة المشروع لأنه مجدي بالنسبة لك	130	3.68	.788
9	لم يكن للمشروع تأثير سلبي على البيئة	130	4.07	.334
10	لم يعترض بعض الأشخاص أو الجهات لقيامك بتنفيذ خدمات المشروع بسبب تأثيره السلبي عليهم	130	4.02	.373
11	لديك الرغبة في الإستمرار بالزراعة وفق ما قدمه المشروع	130	3.81	.779

12	أثرت العوامل الجوية سلبا على مشروعك	130	3.65	.939
13	كان لاجراءات الإحتلال اثار سلبية على مشروعك	130	2.95	1.143
	معدل إجابات المستفيدين على معيار الإستدامة	130	3.60	0.79

ملحق 5.1 إجابات المستفيدين على معيار الأثر

رقم	السؤال/ المؤشر	العدد	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
1	يوجد نسبة بطالة عالية داخل قريتك	129	3.68	.884
2	وفر المشروع فرص عمل جديدة	129	2.80	1.003
3	تعتقد ان المشروع سيوفر فرص عمل اضافية مستقبلا	129	3.76	.768
4	زادت رقعة ارضك المزروعة	129	2.70	1.035
5	تحسن دخل اسرتك نتيجة لخدمات المشروع	129	3.12	1.008
6	أصبح لدى الأسرة اكتفاء ذاتي من الأصناف المزروعة	130	3.25	.973
7	أصبحت الأسرة قادرة على تلبية احتياجاتها الضرورية	130	3.10	.987
8	حسنت من سكن الأسرة سواء ببناء اضافي أو صيانه للبناء الحالي	130	2.33	.663
9	زادت مشاركة نساء القرية في العمل الزراعي	129	2.43	.799
10	ساهم المشروع في التقليل من ديون الأسرة	130	2.90	.971
11	قمت بشراء اغنام أو ابقار أو اية حيوانات مزرعة بعد تنفيذ المشروع	129	2.18	.701
12	قمت بانشاء اية مشاريع أخرى اعتمادا على دخلك من المشروع الحالي	128	2.17	.653
13	زادت فرص التعليم داخل الأسرة	130	2.30	.700
14	تستطيع ان تشتري بذور واسمدة أو مبيدات لأجل	129	3.09	.992
15	قمت بشراء اجهزة كهربائية أو قطع اثاث جديدة لم تكن موجودة بحوزة الأسرة من قبل وذلك بعد ان تبنيت خدمات المشروع	129	2.18	.579
16	قمت بشراء الة لمساعدتك في الزراعة	129	2.12	.568
17	دربت افراد الأسرة على خدمات المشروع سواء تحسين البذور أو اساليب جديدة في الزراعة	129	3.05	1.056
18	قمت بشراء قطعة أرض اضافية	129	2.16	.618
19	قمت بإستئجار قطعة ارض اضافية	129	2.40	.940
20	قمت بحفر بئر جمع بعد المشروع	129	2.10	.543
21	قمت بعملية نقل للمياه أو الاشتراك في شبكة مياه زراعية	129	2.09	.559
22	تعتقد ان الاستمرار في المشروع من الممكن ان يوفر لك مستوى معيشة أفضل	128	3.70	.807
23	هل قامت النساء في اسرتك بتصنيع بعض المنتجات الناتجة عن المشروع مثل	128	2.66	1.023

	(برغل، فريكة، اعمال تقليدية بالقش...)			
24	قامت جمعيات نسائية نتيجة للمشروع	129	2.15	.651
25	قل استخدامك للمبيدات	129	2.69	.959
26	قل استخدامك للأسمدة الكيماوية	129	2.74	.986
	معدل إجابات المستفيدين على معيار الأثر	129	2.68	0.824

1 – 1.79 ضعيف جداً 1.80 – 2.59 ضعيف 2.60 – 3.39 متوسط 3.40 – 4.19 جيد 4.20 – 5 جيد جداً

ملحق 6.1: إجابات المنفذين على معيار أداء المشروع

رقم	السؤال/ المؤشر	العدد	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
1	تعتقد أن مدخلات المشروع عموماً كانت حسب المخطط	17	2.06	.243
2	تعتقد ان مخرجات المشروع اتسقت مع الهدف العام للمشروع	17	1.94	.243
3	انشطة المشروع اتسقت مع تحقيق الهدف العام	17	1.88	.332
4	مخرجات المشروع اتسقت مع احتمالية اثاره المقصودة	12	2.25	.754
5	انشطة المشروع اتسقت مع احتمالية اثاره المقصودة	12	1.92	.515
6	كان تحقيق اهداف المشروع حسب الأهداف التي خطط لها	17	2.12	.600
7	كانت مساهمة المشروع في تحقيق الهدف العام متوقعة	17	2.29	.588
	معدل إجابات المنفذين على معيار الأداء	16	2.06	0.5

1 – 1.79 جيد جداً 1.80 – 2.59 جيد 2.60 – 3.39 متوسط 3.40 – 4.19 ضعيف 4.20 – 5 ضعيف جداً

ملحق 7.1: كمية هطول الأمطار

كمية هطول الأمطار السنوية بالملم في المحافظات التي نشط المشروع فيها خلال الأعوام من 2009-2013

الموسم / المحافظة	2010/2009	2011/2010	2012/2011	2013/2012
القدس	463	326	551	476.4
الخليل	430.2	368.9	603	463.7
جنين	484	421	453.5	550.3
رام الله	652.8	409	860.9	714.7
طولكرم	660.5	467	565	680
طوباس	432	353	423.7	393.5

وزارة الزراعة. الإدارة العامة للمياه الزراعية والري. تقرير الأمطار السنوي

ولكن لم يكن توزيع الأمطار في موسم 2013/2012 جيداً، فقد شكلت الأمطار الخريفية المبكرة 19% من المجموع السنوي للموسم، بينما شكلت الأمطار الربيعية 3% من مجموع الهطول الكلي، وقد انعكس ذلك سلباً على إنتاجية المحاصيل المطرية وخاصة الحبوب، لذلك تراجعت الإنتاجية مقارنة بالعام السابق مانسبته 50%، وقد لوحظ فرق واضح في إنتاجية محاصيل (القمح، الشعير، العدس) .

وزارة الزراعة. الإدارة العامة للمياه الزراعية والري.

ملحق 8.1: إختبار T للعينات المستقلة.

متغير مستقل كان التدريب مفيداً وتابع الربحية

Group Statistics					
did you receive training optimal production of seeds		N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
profitability after	yes	44	65.9545	112.77493	17.00146
	no	76	74.9342	208.53696	23.92083

Independent Samples Test										
		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
		F	Sig.	t	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
									Lower	Upper
profitability after	Equal variances assumed	7.334	.008	-.264	118	.792	-8.97967	34.03228	-76.37284	58.41351
	Equal variances not assumes			-.306	117.579	.760	-8.97967	29.34716	-67.09718	49.13785

ملحق 9.1: إختبار ONE WAY ANOV .

متغير مستقل البذور المحسنة أو الأشتال المطعمة أفضل من التي تزرعها مقابل متغير تابع الربحية

ANOVA					
profitability after					
	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	442471.141	4	110617.785	3.777	.006
Within Groups	3368232.451	115	29288.978		
Total	3810703.592	119			

ANOVA					
profitability after					
	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	136912.471	4	34228.118	1.071	.374
Within Groups	3673791.121	115	31946.010		
Total	3810703.592	119			

ملحق 10.1: نفقات المدخلات الزراعية حسب دراسة الأساس

نسبة تكلفة العمالة والنفقات التشغيلية حسب المحصول / دونم بالدينار الأردني حسب دراسة الأساس				
المحصول	قمح	شعير	حمص	عدس
حراثة	6.4	6.2	5.7	7.1
رش البذار	3.8	4.8	5.3	6.8
تسميد	5.5	4.8	5.7	5.9
حصاد	12.8	10.7	9.9	11.4
تعبئة	6.4	6.9	7.1	7.1
عمل بالات	7.1	7.1	7.6	6.4
نقل	5.4	5.5	5.7	6.2
تسويق	7.3	11.4	10.4	8.3
المجموع	54.7	57.3	57.3	59.1
نسبة تكلفة المدخلات الزراعية حسب المحصول / دونم بالدينار الأردني حسب دراسة الأساس				
بذور	4.7	4.3	8.4	7.4
سماد كيماوي	20.0	20.9	21.6	36.9
مبيدات	1.8	1.8	8.0	8.5
تكاليف أخرى	9.9	8.5	10.7	35.5
المجموع	36.4	35.5	48.6	88.3
المجموع العام	91.1	92.8	105.9	147.5

ملحق 11.1: العائدات الزراعية حسب دراسة الأساس

إجمالي العائدات من الزراعة حسب المحصول/ دونم بالدينار الأردني حسب دراسة الأساس				
الموقع	قمح	شعير	حمص	عدس
طوباس	122.2	113.6	87.3	0.0
رام الله	174.0	85.2	85.2	0.0
جنين	143.3	127.8	103.5	57.7
لمجموع	439.6	326.6	276.0	57.7
المعدل	146.5	108.9	92.0	57.7

ملحق 12.1: تكلفة مدخلات الإنتاج حسب التقرير النهائي

تكلفة العمالة والنفقات التشغيلية والزراعية حسب المحصول / دونم بالدينار الأردني حسب التتقرير النهائي 2013.

المحصول	قمح	شعير	حمص	عدس
حراثة	10.1	10.1	10.1	10.1
تسميد	12.1	12.1	9.1	9.1
رش بذار	10.1	10.1	10.1	10.1
بذار	5.5	4.5	12.1	12.1
مبيدات	10.1	10.1	20.2	20.2
حصاد	16.2	16.2	16.2	16.2
عمالة	10.1	10.1	28.4	32.0
عمل بالات	14.2	14.2	0.0	0.0
المجموع	88.3	87.4	106.2	109.8

ملحق 13.1: العائدات حسب التقرير النهائي

إجمالي العائدات من الزراعة حسب المحصول/ دونم بالدينار الأردني

حسب التقرير النهائي 2013

العائدات	قمح	شعير	حمص	عدس
حب	91.2	60.8	111.5	121.7
بالات/تبن	60.8	52.6	40.5	40.5
المجموع	152.1	113.5	152.1	162.2

ملحق 14.1: أدوار الشركاء

رقم	المؤسسة	الدور
.1	ايكاردا–فلسطين	اشراف وتنفيذ، اعداد التقارير والدراسات، زيارات لمواقع المشروع، الإشراف على التجارب والتدريب، الصرف
.2	مركز البحوث	منفذ رئيسي، تنفيذ المشاهدات في المحطات او في المركز نفسه، التواصل مع المرشدين في المحافظات ومع جمعيات المزراعين والشركاء عموماً
.3	الإدارة العامة للإرشاد الزراعي	التواصل مع المزارعين من خلال المرشدين التابعين لها سواء في الإدارة العامة او المديريات
.4	مركز أريج للأبحاث التطبيقية	مشاهدات زراعية ومتابعتها
.5	اتحاد لجان العمل الزراعي	تنفيذ المشروع في منطقة الخليل من خلال مرشديه
.6	جمعيات المزارعين	تنظيم المزارعين ومتابعتهم
.7	جامعة القدس	استشارة علمية
.8	المزارعين	تلقي الخدمات والسلع والقيام بما حددته إدارة المشروع من خلال التواصل مع جمعياتهم او مع المرشدين في مناطقهم

ملحق 15.1: قائمة بأسماء المحكمين

رقم	الإسم	الوصف
.1	د. عبد الوهاب الصباغ	المشرف على الرسالة ومحاضر في معهد التنمية المستديمة
.2	د. عبد الحميد البرغوثي	باحث
.3	د. عزام صالح	مدير برامج في منظمة الفاو ومحاضر في جامعة القدس
.4	د. عبد الله العمري	منسق برامج ايكاردا في فلسطين
.5	د. سامية عكروش	مدير مديرية الدراسات الإقتصادية والإجتماعية في مركز البحث والإرشاد الزراعي الأردني
.6	رياض الشاهد	احصائي ومدير دائرة الإحصاءات الزراعية في وزارة الزراعة
.7	أمين ابو السعود	منسق في برنامج ايفاب الممول من الحكومة اليابانية وله خبرة طويلة في ادارة المشاريع
.8	د. بوبكر الذهيبي	مشرف على الرسالة وخبير اقتصادي في الموارد الزراعية– برنامج البحوث الاجتماعية والاقتصادية والسياسات الزراعية– ايكاردا

ملحق 16.1: تفصيل لمشاريع ايكاردا في فلسطين

- الممول الهولندي:

لقد تم تمويل المشروع من خلال وزارة الخارجية الهولندية، وأثناء مراجعة وثائق المشروع لم يتضح أي دور للممول الهولندي سوى تنظيم إجتماع في وزارة الزراعة بحضور السيد تيجس ديبج السكرتير الثاني في الممثلية، وقد عقد الإجتماع في وزارة الزراعة بتاريخ 16.12.2010 وحضره الدكتور ثمين هيجاوي (مستشار الوزير للمشروع الهولندي آنذاك) والدكتور زياد فضة (مدير عام المركز الوطني للبحوث الزراعية آنذاك) والدكتور عبد الله العمري (مدير المشروع الهولندي) وقد تم البحث خلال الإجتماع خطة العمل والنتائج المتوقعة وعدة قضايا أخرى متعلقة بالمشروع، ومن القضايا المهمة التي ظهرت خلال الإجتماع كانت أهمية تمويل الأبحاث من خلال ايكاردا للحفاظ على نوعية عمل بمستوى عالي، والمساعدة في نقل البذور من مكتب ايكاردا في الأردن إلى فلسطين، وقد وعد السيد تيجس ديبج بمتابعة هذه القضايا مع حكومته. (التقرير النهائي للمشروع، 2013).

- مشاريع إيكاردا في فلسطين: في شهر تشرين الأول 2004 قام المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (ICARDA) بتوقيع مذكرة تفاهم (MOU) مع وزارة الزراعة في السلطة الوطنية الفلسطينية.

في شهر حزيران 2005 قام المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة بتوقيع مذكرة تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني (PAPP/UNDP).

في شهر آب 2010 تم التوقيع على اتفاق تعاون مع لجان الإغاثة الزراعية الفلسطينية (PARC).
في شهر تشرين ثاني 2011 تم تجديد الاتفاقية مع وزارة الزراعة الفلسطينية.
أهم مجالات التعاون
مجالات التعاون السابقة

- توفير الموارد الوراثية النباتية والمشاتل:

يعمل المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة على توفير الأصول الوراثية والمشاتل للمركز الوطني للبحوث الزراعية (NARC) في جنين. بما في ذلك توفير اصول القمح، والشعير، والعدس، والحمص، والفول والبقوليات العلفية من اجل اختبار انتاجيتها، ومقاومتها للأمراض.

- مشروع المحافظة والاستخدام المستدام للتنوع الحيوي الزراعي في الأراضي الجافة في الأردن، ولبنان، والسلطة الفلسطينية، وسوريا– مرفق البيئة العالمي (GEF) – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، 1999–2005:

يتناول المشروع المحافظة والاستخدام المستدام للتنوع الحيوي الزراعي (مثل تنوع الموارد الحيوية ذات القيمة الزراعية الفعلية أو المحتملة) ضمن الأراضي الزراعية. ويركز المشروع على الحفظ المكاني للأصناف والأنواع الموجودة طبيعياً وذات الأهمية الزراعية من خلال الإدارة المتطورة للبيئات، والمحافظة على الأصناف المتكيفة محليا على مستوى المزرعة (السلالات والأصناف المحلية) من الأشجار المثمرة والمحاصيل الحقلية. اضافة الى تطوير توجهات المجتمع نحو المحافظة على التنوع الحيوي المكاني، ومبادرات المحافظة على التنوع الحيوي الزراعي على مستوى المزرعة في المناطق المستهدفة ذات الأهمية الزراعية والتنوع الحيوي العالمي. وشملت الأنشطة تطوير ممارسات إدارة الموارد، وفي الوقت نفسه، الحفاظ على القدرة الإنتاجية للموارد وضمان الجدوى الاقتصادية. وسيتم دعم ذلك من خلال تطوير التشريعات الوطنية، وتدابير

السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي يتم تكييفها للمحافظة على التنوع الحيوي الزراعي.
وشملت المناطق المستهدفة في الضفة الغربية:
منطقة الخليل: حيث ركزت الأنشطة على المحافظة على الأصناف المحلية من المحاصيل والأشجار المثمرة على مستوى المزرعة، وإعادة تأهيل المراعي و المحاصيل العلفية المتوارثة والبقوليات. ونظرا لعدم توفر معلومات أساسية عن التنوع الحيوي الزراعي في المنطقة، تم تكريس الجهود الأولية لإجراء الدراسات المسحية الأساسية.

منطقة جنين: ركزت الأنشطة على إعادة تأهيل المراعي والحفظ المكاني لا سيما من خلال احياء البيئات وتحسينها. وقد تم تكريس الجهود الأولية لإجراء الدراسات المسحية الأساسية كما هو الحال في منطقة الخليل.

- مشروع المبادرة الإقليمية لزراعة الأراضي الجافة (RIDM)، الصندوق الائتماني للبنك الدولي (متعدد المانحين)، 1995-2005:

قامت عملية السلام في الشرق الأوسط بتأسيس مشروع المبادرة الإقليمية لزراعة الأراضي الجافة، ودعمه من خلال الصندوق الائتماني متعدد المانحين الذي يقوم بإدارته البنك الدولي. قام المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة بتنفيذ المشروع وعمل على تأسيس وحدة ادارة المشروع وتوفير الدعم الفني. ويهدفَ المشروع الى مساعدة البلدان الشريكة بما في ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة في الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية من أجل المحافظة على الإنتاجية وتحسين مستويات المعيشة للسكان ذوي الدخل المنخفض الذين يستمدون جزءا كبيرا من رزقهم من الزراعة في البيئات الجافة وشبه الجافة. قامت سلطة ضبط جودة البيئة بتنفيذ أنشطة المشروع في منطقة السلطة الوطنية الفلسطينية. وقد شملت المساعدة الفنية ثلاث مكونات:
- برنامج تطوير مساقط المياه (حصاد المياه ، وأنواع النباتات الملائمة لتطوير مساقط المياه، والإدارة المناسبة للرعي، والإدارة الملائمة للمناطق المحمية)
- معالجة مياه الصرف الصحي واستخدام المواد الصلبة البيولوجية (تطوير المبادئ التوجيهية والمعايير ، والمشاهدات الريادية)
- تطوير سياسات ملائمة لتغيير اتجاه تدهور الموارد الطبيعية.

وقد عملت وحدة ادارة المشروع على توفير الاتصال بين الدول الشريكة ، والتشبيك وتزويد قنوات التواصل من أجل تبادل المعلومات الفنية وتدريب الموظفين، والموارد البشرية وبناء القدرات المؤسسية.

التعاون في تنفيذ مشاريع جديدة لا زالت قيد التنفيذ

تُشارك فلسطين (قطاع غزة والضفة الغربية) في المشاريع الإقليمية الجارية التالية:

- الإدارة المثلى للموارد المائية الشحيحة في الزراعة بمشاركة المجتمع (المواقع المرجعية للمياه– المرحلة الثانية):

يشارك بهذا المشروع دول العراق، والأردن، وفلسطين، وسورية في منطقة الشرق الأدنى، والجزائر والمغرب، وتونس، في منطقة شمال أفريقيا، اضافة الى السودان. تم شمل فلسطين في هذه المرحلة في أنشطة تطوير القدرات البشرية التي ينفذها المشروع، وسوف تشارك فلسطين في اجتماعات المشروع وورشات العمل وأنشطة التخطيط.

- مبادرة مياه الشرق الأوسط و مستوى المعيشة (WLI):

وتشمل سبع دول هي: مصر، والعراق، والأردن، ولبنان، وفلسطين، وسوريا، واليمن، وثلاثة مراكز للمجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية (CGIAR) هي: المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، والمعهد الدولي لإدارة المياه (IWMI)، والمعهد الدولي لبحوث سياسات الغذاء (IFPRI)، وست جامعات في الولايات المتحدة الامريكية، وثلاث جامعات اقليمية، وثلاث عشر جامعة وطنية. حيث تم البناء على المعرفة الحالية. ولغايات تسخير الخبرات الوطنية والإقليمية والدولية، يتضمن المشروع ثلاثة مكونات هي: اختبار تجريبي تكاملي للمياه، وإدارة الأراضي، واستراتيجيات ومستوى المعيشة في مواقع مرجعية مختارة، وتوسيع نطاق النتائج إلى مناطق أخرى داخل البلد والمنطقة؛ والتدريب وتطوير القدرات؛ وتوفير ارضية لتحسين التعليم.

المشاريع الوطنية القائمه حاليا:

- التدخلات المجتمعية للاستخدام المنتج والمستدام للمياه الرمادية في الزراعة المنزلية، مؤسسة كوكا كولا، 2010–2012، الأردن ولبنان وفلسطين:

يهدف المشروع إلى تقييم تحويل المياه العادمة و الرمادية الى مياه صالحة بهدف اقتراح بعض الحلول لمشكلة نقص المياه والحد من التلوث البيئي. لذلك، يمكن تلخيص أهداف هذا المشروع على النحو التالي :

– تقييم أثر أنظمة المياه الرمادية/العادمة على عوامل البيئة والصحة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية على مستوى الأسرة.

- تقييم تحسين وتوحيد المعايير للافراد في التعامل مع وحدات المعالجة في الموقع – تقييم الاختبار على مجتمع وشريحة اوسع.

- تقييم زيادة توفر الموارد المائية للأغراض الزراعية من خلال زيادة كمية المياه المتاحة عن طريق معالجة واعادة الاستخدام الفعال للمياه الرمادية/العادمة.

- تقييم العملية المثلى لإعادة استخدام المياه الرمادية/العادمة على مستوى الأسرة.

- تشجيع مشاركة المجتمع المحلي، والأطفال، والشباب، والمؤسسات الإقليمية وصانعي السياسات في الإدارة المناسبة وذات الكلفة المعقولة لمياه العادمة، واشراكهم في حملات التوعية.

- برنامج تعزيز الأمن الغذائي ومصادر الرزق للمجتمعات الريفية الفقيرة في فلسطين، بدعم من الحكومة الهولندية، 2010–2013:

يهدف البرنامج الى المساعدة في تحسين إنتاج الغذاء والأمن الغذائي في فلسطين، وتشجيع الاستخدام المستدام للموارد المائية. ويشمل البرنامج ثلاثة مشاريع:

1. زيادة إنتاجية واستقرار المحاصيل البعلية الرئيسة في فلسطين ضمان الأمن الغذائي وتحسين سُبُل معيشة المزارعين

يهدف هذا المشروع إلى تحفيز وتطبيق مجموعة من التقنيات الزراعية المتكاملة بغية زيادة غلات المحاصيل والأمن الغذائي في فلسطين. وبالتركيز على المناطق التي تزرع المحاصيل البعلية. يركز المشروع على إدخال أصناف محصولية محسنة التحمّل للجفاف والحرارة. ونظم الزراعة المستدامة.

المخرجات/النتائج المتوقعة:

- تحسين الإنتاجية واستقرارها لمحاصيل الحبوب البعلية، البقوليات الغذائية (العدس والحمص) والبطيخ الأحمر.
- تعزيز برنامج تربية في المركز الوطني للبحوث الزراعية (NARC) وبدء نهج التربية التشاركية.
- زيادة عدد المزارعين الذين يستخدمون التقنيات التي أدخلها المشروع، حوالي 100 مزارع حالياً.
- بنية القدرات للتحسين المحصولي، إنتاج البذور، وتقدير التبنّي والتأثير.

2. الاستخدام الآمن لمياه الصرف الصحي المعالجة في الري لتحسين سُبُل المعيشة وخفض الضغط على الإمدادات المائية القيّمة في فلسطين.

يشجع هذا المشروع ويوجّه الاستخدام المستدام لمياه الصرف الصحي المعالجة في الزراعة الفلسطينية. ويستخدم المشروع التدخلات المرتكزة على المجتع وبروتوكولات الاستخدام الآمن بغية مكاملة الري بمياه الصرف الصحي في النظم الزراعية ورفع مستوى الوعي حول أفضل ممارسات إدارة المياه في المجتمع.

المخرجات/النتائج المتوقعة:

- تقدير مدى توافر الموارد المائية بما في ذلك مياه الصرف الصحي والمياه الرمادية.
- إختيار مواقع تطبيق المشروع والمجتمعات الزراعية ذات الصلة وتقدير كمية ونوعية مياه الصرف الصحي والمياه الرمادية في المناطق المستهدفة.
- تطوير تدخلات مرتكزة على المجتمع وبروتوكولات الاستخدام الآمن للري بمياه الصرف الصحي/المياه الرمادية.
- تعزيز وتنمية قدرات الشركاء لتأمين بحوث متابعة من أجل التنمية للري بمياه الصرف الصحي/المياه العادمة.

3. استخدام الإدراة المتكاملة للإنتاج والوقاية (IPPM) لتحسين إنتاجية محاصيل الدفيئات الزجاجية ونوعيتها في قطاع غزة.

يهدف هذا المشروع إلى تحفيز استخدام الإدارة المتكاملة للإنتاج والوقاية (IPPM) لزيادة دخل المزارعين وتعزيز الأمن الغذائي في قطاع غزة. إذ يمكن للمزارعين، من خلال تطبيق تقنيات الإدارة المتكاملة للإنتاج والوقاية، زيادة إنتاجية أراضيهم، والإفادة القصوى من الموارد المائية الشحيحة عن طريق إنتاج مزيد من "المحصول من كل قطرة ماء" وتقليل إعتمادهم على مبيدات الآفات وغيرها من المدخلات المُكلفة والمُضرّة بالبيئة.

المخرجات/النتائج المتوقعة:

- تبني المزارعين لتقنية الإدارة المتكالمة للأنتاج والوقاية، التطعيم، وغيرها من التقنيات الموصى بها في ثمانية مواقع رائدة
- تحسين إنتاجية المحاصيل النقدية عالية الجودة لكل وحدة من المياه والأرض.

- تحديد أفضل الأنواع والأصناف لإنتاج المحاصيل النقدية في الزراعة المحمية في الظروف المحلية والتوصية بها.

- تطوير بروتوكول ومذكرات استشارية تقنية لإنتاج المحاصيل في ظل الإدارة المتكاملة للإنتاج والوقاية.

- تدريب ما لا يقل عن 20 باحثاً، مرشداً زراعياً ومزارعاً على الإدارة المتكاملة للإنتاج والوقاية.

- تطوير مشاريع إنتاج البذور غير الرسمية بمشاركة المجتمع لتعزيز المحافظة على السلالات المحلية من المحاصيل الحقلية في فلسطين، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (AFSED)، 2011–2013، وقد تم تمديده سنة إضافية.

4. تأسيس منشآت قائمة على المجتمع لإنتاج الذور بهدف المحافظة على المحاصيل الحقلية المحلية التي تُربى بطريقة تقليدية وفق الظروف الزراعية في فلسطين.

يهدف هذا المشروع إلى تحسين الأمن الغذائي في فلسطين من خلال مساعدة المزارعين على الوصول الى بذور تؤمّن غلاّت محصولية عالية في ظل الظروف المحلية الصعبة. ويعمل المشروع مع المزارعين لإنتاج، وصون، وتحسين السلالات المحلية المتكيّفة محليّاً، وسيعمل على إنشاء نُظُم وطنية لتنظيم إنتاج البذور وتوزيعها.

كما يهدف المشروع الى تطوير نظام إنتاج البذور غير الرسمي بمشاركة المجتمع لتعزيز المحافظة والاستخدام المستدام لسلالات المحاصيل الحقلية.

تشمل استراتيجية المشروع ضمان (أ) أن يتم نشرالمعارف حول التنوع الحيوي الزراعي، وتقنيات الانتاج غير الرسمية لإنتاج البذور، (ب) وتبني الدروس المستفادة من المواقع الريادية للمساهمة في الحفظ والاستخدام المستدام للسلالات المحلية. وتعزيز تقنيات الزراعة الحافظة.

المخرجات/النتائج المتوقعة:

- توثيق النتائج، النجاحات والإخفاقات.
- إنشاء أنشطة تشاركية مرتكزة على المجتمع لتحسين المحاصيل.
- تأسيس منشآت إنتاج بذور غير رسمية مرتكزة على المزارعين في مواقع رائدة.
- التوصية بسياسة وطنية، مؤسساتية وإطار عمل تنظيمي لإنتاج البذور وتوزيعها.
- تعزيز القدرة الوطنية لتحسين المحاصيل وتوزيع البذور.

- **ملحق 17.1: الإستبيان الرئيسي الخاص بالمستفيدين**

رقم الإستبيان: ( )

بسم الله الرحمن الرحيم

إستبيان

يقوم الباحث مراد خرمة بتقييم لمشروع برنامج تعزيز الأمن الغذائي والمعيشي للمجتمعات الفقيرة في المناطق الريفية في فلسطين، الذي بدأ تنفيذه من قبل مؤسسة ايكاردا عام 2010 وانتهى في العام 2013 في محافظات جنين، طوباس، رام الله. المعنون: زيادة إنتاجية واستقرار المحاصيل البعلية الرئيسية في فلسطين لضمان الأمن الغذائي وتحسين سبل معيشة المزارعين، وذلك استكمالاً لرسالة الماجستير في برنامج التنمية الريفية– معهد للتنمية المستدامة– جامعة القدس.

ملاحظة: البيانات الواردة في هذه الإستمارة ذات طابع سري ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

أسم المزارع: .....

رقم الهاتف/ الجوال:.....

مشارك في المشروع ☐ غير مشارك في المشروع ☐

2014

A: معلومات عامة:

1A.المحافظة: ..... . 2A. القرية: ..... . 3A. منطقة الإستقرار: ..... .

4A. أسم المبحوث: ..... 5A. العمر .....

6A. مكان السكن: القرية: ☐ أخرى: الرجاء حدد: .....

7A. الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

8A. المستوى التعليمي للمبحوث.

1/ امي 2/ يقرأ ويكتب 3/ اساسي 4/ ثانوى 5/دبلوم فأعلى

9A. عدد أفراد الأسرة ذكور ..... إناث ..... الإجمالي .....

10A. عدد العاملين من الاسرة في المزرعة ذكور ..... إناث .....

11A .عدد العاملين خارج المزرعة من أفراد الأسرة: ذكور: ..... إناث: .....

12A . نمط المزارعة: ملك ☐ مستأجر ☐ مشاركة ☐

أخرى:.....

13A. المساحة المملوكة ، المستأجرة أو المشارك فيها بالدونم:.....

14A. التفرغ للعمل الزراعي: متفرغ ☐ غير متفرغ ☐

15A. هل انت منتسب لجمعية زراعية: نعم ☐ لا ☐

16A . نسبة الدخل المتأتي من الزراعة إلى الدخل الإجمالي:.....

A 17. من صاحب القرار في المزرعة من حيث: شراء الأسمدة، البذار، تحديد الصنف الذي سيزرع، بيع المنتوج:

رب الأسرة ☐ ربة البيت ☐ الأخ الأكبر ☐ غير ذلك حدد: .....

B: معلومات تتعلق بالإستفادة من المشروع:

1B. ما هي الخدمة أو الخدمات التي قدمتها الجهة المنفذة لك من خلال المشروع : ضع اشارة √ أمام الخدمة التي قدمت

بذور محسنة ☐ تدريب ☐ أسمدة ☐ مبيدات ☐ أشتال ☐ مشاهدات ☐

غير ذلك: حدد:.....

2B . ماهي الأصناف التي كنت تزرعها: ضع اشارة √ أمام الصنف الذي تمت زراعته

قمح ☐ شعير ☐ حمص ☐ عدس ☐ بطيخ ☐ أخرى ☐

3B. ما هي الأصناف التي ضفتها إلى مزرعتك نتيجة لإشتراكك في المشروع:

قمح ☐ شعير ☐ حمص ☐ عدس ☐ بطيخ ☐ أخرى ☐

4B. هل تزيد كمية البذور المحسنة لديك في كل سنة عن التي سبقتها؟

نعم ☐ لا ☐

5B. في أي عام بدأت بتبني خدمات المشروع:.....

6B. النسبة التي يشكلها الدخل الناتج عن المشروع من دخل الأسرة الإجمالي:.....

7B. دورك في المشروع. ضع اشارة √ امام المناسب:

No.	نوع الإستفادة	الإشارة	No.	نوع الإستفادة	الإشارة
.1	منتج بذار		.4	تدريب	
.2	مكثر بذار		.5	منتج ومكثر بذار ومشاهدات	
.3	مشاهدات		.6	كل ما ذكر	

غير ذلك حدد:.....

C: ملاءمة المشروع:

1C. قامت الجهة المنفذة بتحديد أولوياتك من خلال: ضع اشارة √ أمام المناسب

زيارتك ☐ عقد ورش عمل ☐ عدة زيارات للمنطقة ☐ غير ذلك حدد: .....

.....

2C. هل قدمت لك خدمات من جهات أخرى تتشابه مع الخدمات التي قدمت من خلال المشروع؟

نعم ☐ لا ☐ إذا كانت الإجابة نعم ماهي نوعية الخدمة

حدد:.....

3C. تعتقد بأن هناك أصناف أخرى كان من الأجدى تحسين بذورها ودعمها؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة نعم حدد نوع الصنف:.....

	السؤال	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
4C	الخدمات التي قدمها المشروع ذات أولوية بالنسبة لك					
5C	لو ترك لك تحديد أولوياتك، هل كنت اخترت نفس الخدمة التي قدمت لك من المشروع؟					
6C	تمت استشارتك بخصوص أولوياتك					
7C	تعتقد ان منطقة المشروع ملاءمة لأنشطته					
8C	تعتقد أن المشروع مناسب لإحداث اثر ايجابي في حياة الفئات المستهدفة					
9C	تتسق أهداف المشروع مع احتياجاتك					
10C	حسب وجهة نظرك هل تم اختيار المستفيدين بشكل عادل					
11C	معايير اختيار المستفيدين كانت مناسبة					
12C	اذا نفذت مشاريع مشابهه في منطقتك فهل تعتبر أن المشروع كان رائدا بينها					

D : كفاءة المشروع:

	السؤال	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1D	البذورالمحسنة التي قدمت لك كانت كافية					
2D	قدمت لك البذور المحسنة في الوقت المناسب					
3D	البذور المحسنة ذات إنتاجية أفضل من البذور التقليدية التي تقوم بزراعتها					
4D	التدريب الذي تلقيته كان مفيدا					
5D	كان توقيت التدريب مناسبا					
6D	المرشدون الذين تابعوا عملك كانوا على قدر كاف من المعرفة والخبرة					
7D	الأسمدة التي قدمت لك كانت كافية					
8D	توقيت تقديم الأسمدة كان مناسباً					
9D	الأسمدة التي قدمت لك كانت ملاءمة لنوعية المحصول					
10D	المبيدات التي قدمت لك كانت كافية					
11D	توقيت تقديم المبيدات كان مناسباً					
12D	كانت متابعة الجهة المنفذة منتظمة					
13D	كانت متابعة الجهة المنفذة مفيدة					
14D	النتيجة التي تحصل عليها في كل سنة أفضل من التي سبقتها					
15D	اسلوب الزراعة التشاركية التي اعتمدها المشروع افضل من التقليدي					
16D	حسنت المدارس الحقلية من معارفك وخبراتك					

D 17: التدريب: ضع اشارة √ أمام الموضوع التدريبي الذي تلقيته. وإذا تلقيته قيم اتقانك لموضوع التدريب أدناه حسب 5. متقن بشدة 4. متقن 3. محايد 2. غير متقن 1. غير متقن بشدة.

No.	الموضوع التدريبي	تلقيت التدريب	التقييم
.1	الأنتاج الأمثل للبذور(نسبة البذار، استخدام الأسمدة، التعشيب)		
.2	ضبط الجودة (التفتيش الحقلي، اختبار البذور، تصنيف البذور)		
.3	تخزين البذور وتسويقها		
.4	الإشتراك في المدارس الحقلية		
.5	ايام حقل		

18D: اذكر تكلفة زراعة دونم من المحاصيل التالية خلال عام 2009 قبل المشروع:

	التكاليف								الإنتاجية		الربحية
المحصول/ الصنف الرئيسي الذي تقوم بزراعته	سعر البذار دينار/ دونم	أجرة الحراثة وتحضير الأرض والتعشيب والحصاد ودراس الة دينار/ دونم	الأسمدة السعر للوحدة دينار/ دونم	ري تكميلي ان وجد دينار/ دونم	سعر المبيدات دينار/ دونم	أجرة النقل والتعبئة دينار/ دونم	معدل ايام العمل في الموسم في المشروع دينار/ دونم	الإنتاج كجم دينار/ دونم	انتاج القش/ بالة وزن 12 كغم/التبن دينار / دونم	المبلغ الإجمالي لقيمة المنتج من حب وقش دينار / دونم
القمح/										
الشعير/										
الحمص/										
العدس/										
البطيخ/										
اخرى../										

19D: اذكر تكلفة زراعة دونم من الأصناف المحسنة للمحاصيل التالية خلال عام 2013:

	التكاليف								الإنتاجية		الربحية
المحصول/ الصنف الرئيسي الذي تقوم بزراعته	سعر البذار دينار/دونم	أجرة الحراثة وتحضير الأرض والتعشيب والحصاد ودراس الة دينار/ دونم	الأسمدة السعر للوحدة دينار/ دونم	ري تكميلي ان وجد دينار/ دونم	سعر المبيدات دينار/ دونم	أجرة النقل والتعبئة دينار/ دونم	معدل ايام العمل في الموسم في المشروع دينار/ دونم	الإنتاج كجم دينار/ دونم	انتاج القش/ بالة وزن 12 كغم/التبن دينار / دونم	المبلغ الإجمالي لقيمة المنتج من حب وقش دينار / دونم
القمح/										
الشعير/										
الحمص/										
العدس/										
البطيخ/										
اخرى../										

E: فاعلية المشروع:

1E. اذكر انتاجك واستهلالك بالدونم لكل من المواد التالية حسب السنة :

	السؤال	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
2E	وفرت من استهلاك السماد بعد تلقيك تدريب من خلال المشروع					
3E	تستخدم الأسمدة الطبيعية					
4E	قمت فعليا بعملية تحسين للبذور في مزرعتك					
5E	قلت امراض المحاصيل في مزرعتك					

المحصول / الصنف الرئيسي	كغم سماد طبيعي/ دونم				لتر مبيدات/دونم			
	2010	2011	2012	2013	2010	2011	2012	2013
قمح/								
شعير/								
حمص/								
عدس/								
بطيخ/								
أخرى../								

المحصول/ الصنف الرئيسي	كغم بذار/دونم				كغم انتاج/ دونم				كغم سماد كيماوي/دونم			
	2010	2011	2012	2013	2010	2011	2012	2013	2010	2011	2012	2013
قمح/												
شعير/												
حمص/												
عدس/												
بطيخ/												
أخرى../												

F: الإستدامة المحتملة للمشروع:

	السؤال	نعم	لا
1F	يوجد جمعية زراعية في البلدة		
2F	أنت مشترك فيها		
3F	الجمعية تدعم خدمات المشروع		
4F	انبثق عن المشروع جمعية زراعية لمتابعة انشطته		
5F	متابعة الجهة المنفذة مستمرة لغاية الآن – بعد انتهاء المشروع في شهر 2013/10		
6F	انت قادر على انتاج البذور المحسنة		
7F	انت قادر على تدريب غيرك من المزارعين على ذلك		

	السؤال	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
8F	انت قادر على ان تنفق ذاتياً على مدخلات انتاجك من بذور محسنة واسمدة ومبيدات ونفقات أخرى					
9F	يوجد تعاون بينك وبين غيرك من المزارعين لحل المشاكل التي تعترضكم					
10F	يوجد مرجعية للمشروع من الجهة المنفذة والمزارعين أو جمعياتهم والباحثين في مركز البحوث لحل أية مشاكل تواجهك					
11F	المجتمع المحلي داعم للتقنيات الجديدة التي قدمها المشروع					
12F	قدمت لك ارشادات من خلال المشروع قمت بسببها بترك عادات زراعية غير مفيدة					
13F	تعتقد أن المزارعين متشجعين لتبني خدمات المشروع					
14F	من السهل ان يتكرر المشروع في اماكن اخرى					
15F	تقوم باقناع المزارعين الآخرين لتبني فكرة المشروع لأنه مجدي بالنسبة لك					
16F	لم يكن للمشروع تأثير سلبي على البيئة					
17F	لم يعترض بعض الأشخاص أو الجهات لقيامك بتنفيذ خدمات المشروع بسبب تأثيره السلبي عليهم					
18F	لديك الرغبة في الإستمرار بالزراعة وفق ما قدمه المشروع					
19F	أثرت العوامل الجوية سلبا على مشروعك					
20F	كان لاجراءات الإحتلال اثار سلبية على مشروعك					
21F	تدخلت الجهة المنفذة للتخفيف من الاجراءات السلبية للاحتلال					

22F. اذا تدخلت الجهة المنفذة للتخفيف من الأثار السلبية الطبيعية والإحتلالية ما هي التدخلات التي قامت بها؟

1. .....

2. .....

23F. اقتناعك بالحلول التي قدمتها

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة

(اسئلة لغير المشاركين في المشروع)

	السؤال	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
24F	استفادت النساء من خدمات المشروع					
25F	استفاد الفقراء من خدمات المشروع					
26F	الفئات الأخرى من مهمشين ومعاقين استفادوا من خدمات المشروع					

G: الأثار المحتملة:

	السؤال	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1G	يوجد نسبة بطالة عالية داخل قريتك					
2G	وفر المشروع فرص عمل جديدة					
3G	تعتقد ان المشروع سيوفر فرص عمل اضافية مستقبلا					
4G	زادت رقعة ارضك المزروعة					
5G	تحسن دخل اسرتك نتيجة لخدمات المشروع					
6G	أصبح لدى الأسرة اكتفاء ذاتي من الأصناف المزروعة					
7G	أصبحت الأسرة قادرة على تلبية احتياجاتها الضرورية					
8G	حسنت من سكن الأسرة سواء ببناء اضافي أو صيانه للبناء الحالي					
9G	زادت مشاركة نساء القرية في العمل الزراعي					
10G	ساهم المشروع في التقليل من ديون الأسرة					
11G	قمت بشراء اغنام أو ابقار أو اية حيوانات مزرعة بعد تنفيذ المشروع					
12G	قمت بانشاء اية مشاريع أخرى اعتمادا على دخلك من المشروع الحالي					
13G	زادت فرص التعليم داخل الأسرة					
14G	تستطيع ان تشتري بذور واسمدة أو مبيدات لأجل					
15G	قمت بشراء اجهزة كهربائية أو قطع اثاث جديدة لم تكن موجودة بحوزة الأسرة من قبل وذلك بعد ان تبنيت خدمات المشروع					
16G	قمت بشراء الة لمساعدتك في الزراعة					
17G	دربت افراد الأسرة على خدمات المشروع سواء تحسين البذور أو اساليب جديدة في الزراعة					
18G	قمت بشراء قطعة أرض اضافية					
19G	قمت بإستئجار قطعة ارض اضافية					

20G	قمت بحفر بئر جمع بعد المشروع					
21G	قمت بعملية نقل للمياه أو الاشتراك في شبكة مياه زراعية					
22G	تعتقد ان الاستمرار في المشروع من الممكن ان يوفر لك مستوى معيشة أفضل					
23G	هل قامت النساء في اسرتك بتصنيع بعض المنتجات الناتجة عن المشروع مثل (برغل، فريكة، اعمال تقليدية بالقش...)					
24G	قامت جمعيات نسائية نتيجة للمشروع					
25G	قل استخدامك للمبيدات					
26G	قل استخدامك للأسمدة الكيماوية					

29G. الإنتاج الفائض يباع في: السوق ☐ من المزرعة مباشرة ☐ يخزن ☐

30G. ضع اشارة √ أمام المنتج في كلا الحالتين:

الحالة 1: اذا كان هناك اقبال من المستهلكين على منتجك اذكر المنتج: قمح ☐ شعير ☐ حمص ☐ عدس ☐ بطيخ ☐ أخرى...

ما هو السبب برأيك:.....

الحالة 2: اذا لم يكن هناك اقبال من المستهلكين على منتجك اذكر المنتج: قمح ☐ شعير ☐ حمص ☐ عدس ☐ بطيخ ☐ أخرى...

ما هو السبب برأيك:.....

31G. أذكر نسبة الزيادة في دخل الأسرة من عائدات المشروع: .....

32G. هل زاد استهلاك الأسرة نعم ☐ لا ☐ اذا كانت الإجابة بنعم اذكر نسبة الزيادة امام المنتج أدناه:

33G. كم زاد استهلاك الأسرة من: القمح ..... الشعير ..... حمص .....

عدس..... بطيخ أخرى... .....

34G. كيف ساعد المشروع المرأة وحسن من وضعها؟

.....1

.....2

.....3

35G. كيف ساعد المشروع في التخفيف من الفقر؟

.....1

.....2

.....3

36G. ماهي العقبات أو المحددات الرئيسية للمشروع؟

.....1

.....2

.....3

37G. هل تعتقد بأنه كان من الممكن ان ينفذ المشروع بطريقة أفضل نعم ☐ لا ☐

اذا كانت الإجابة نعم كيف كان من الممكن ذلك؟

.....1

.....2

.....3

38G. هل توافقت الخدمات التي كنت بحاجة اليها مع الخدمات التي تلقيتها؟ نعم ☐ لا ☐ اذا كانت الإجابة لا ما هي الخدمات التي لم تتلقاها؟

.....1

.....2

.....3

39G. هل لديك اية مقترحات تتعلق بإستدامة المشروع وتعظيم آثاره؟

.....1

.....2

.....3

.....

.....

.....

ملحق 18.1: نموذج المقابلة المنظمة للمنفذين

رقم ( )

بسم الله الرحمن الرحيم

مقابلة منظمة للمنفذين

يقوم الباحث مراد خرمة بتقييم لمشروع برنامج تعزيز الأمن الغذائي والمعيشي للمجتمعات الفقيرة في المناطق الريفية في فلسطين، الذي بدأ تنفيذه من قبل مؤسسة ايكاردا عام 2010 وانتهى في العام 2013 في محافظات جنين، طوباس، رام الله. المعنون: زيادة إنتاجية واستقرار المحاصيل البعلية الرئيسية في فلسطين لضمان الأمن الغذائي وتحسين سبل معيشة المزارعين، وذلك استكمالاً لرسالة الماجستير في برنامج التنمية الريفية– معهد للتنمية المستدامة– جامعة القدس.

ملاحظة: البيانات الواردة في هذه المقابلة ذات طابع سري ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

2014

A: معلومات عامة:

1A.المؤسسة: .....

2A. أسم المبحوث: ....

3A. طبيعة العمل:.....

4A. المستوى التعليمي والتخصص العلمي.....

5A. دورك أو صلتك بالمشروع:.....

B: أداء المشروع:

	السؤال	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1B	تعتقد أن مدخلات المشروع عموماً كانت حسب المخطط					
2B	تعتقد ان مخرجات المشروع اتسقت مع الهدف العام للمشروع					
3B	انشطة المشروع اتسقت مع تحقيق الهدف العام					
4B	مخرجات المشروع اتسقت مع احتمالية اثاره المقصودة					
5B	انشطة المشروع اتسقت مع احتمالية اثاره المقصودة					
6B	كان تحقيق اهداف المشروع حسب الأهداف التي خطط لها					
7B	كانت مساهمة المشروع في تحقيق الهدف العام متوقعة					

C: أسئلة أخرى:

1C. على أي أساس تم اختيار منطقة المشروع؟

مقترح من الممول ☐ مقترح من ايكاردا ☐ بناء على اتفاق بين الشركاء ☐ مقترح من المركز الوطني للبحوث ☐ مطالبات من سكان المنطقة ☐ غير ذلك حدد.....

2C. هل الفئة المستهدفة قادرة على تحقيق أهداف المشروع؟

نعم ☐ جزئيا ☐ لا ☐ اذا كانت الإجابه غير نعم وضح:.....

1.....

2.....

3.....

3C. هل كانت انشطة المشروع متسقة مع أهدافه؟

نعم ☐ لا ☐ اذا كانت الإجابه لا كيف:.....

1.....

2.....

4C. هل العمل مستمر في وحدة الأصول الوراثية وبرنامج تربية النبات الذي تم العمل عليهما من خلال المشروع ؟

نعم ☐ لا ☐ اذا كانت الإجابه نعم وضح العمل الحالي في كليهما:

وحدة الأصول الوراثية:

1.....

2.....

3.....

برنامج تربية

النبات:1.....

2.....

5C. هل فكرة البذور المحسنة وخدمات المشروع الأخرى تم تقبلها ببسهولة من قبل الفئات المستهدفة؟

نعم ☐ لا ☐ اذا كانت الإجابه لا لماذا:.....

1.....

2.....

3.....

6C. ما هي نسبة المستفيدين الذين نجحوا في تطبيق خدمات المشروع على امتداد فترة تطبيقه قياسا باجمالي المستفيدين ؟

اذكر النسبة حسب تصنيف المستفيدين:

1. منتجين بذار:..... 2. مكثرين بذار:..... . مشاهدات:.....

7C. ماهي العقبات أو المحددات الرئيسية لتنفيذ المشروع؟

1.....

2.....

3.....

8C. هل تعتقد بأنه كان من الممكن ان ينفذ المشروع بطريقة أفضل نعم ☐ لا ☐ اذا كانت الإجابة نعم كيف كان من الممكن ذلك؟

1.....

2.....

3.....

9C. هل كانت الموارد المادية كافية؟ نعم ☐ لا ☐ اذا كانت الإجابه لا وضح:

.....1
.....2
10C. هل كانت الموارد البشرية فعالة؟ نعم ☐ لا ☐ اذا كانت الإجابه لا وضح:
.....1
.....2
11C. هل وقع تغيير أو الغاء لبعض الأنشطة نتيجة للموارد المادية أو البشرية؟ نعم ☐ لا ☐ اذا كانت الإجابة نعم وضح:
.....:1
.....:2
12C. وضح تفاعل الفئة المستهدفة والمؤسسات المعنية في انشطة المشروع؟
.....1
.....2
.....3
13C. هل كان هناك عدالة في توزيع الخدمات على الفئة المستهدفة بصرف النظر عن المناطق الجغرافية؟
.....
.....
14C. هل كان متابعة للمشروع من خلال الممول؟ نعم ☐ لا ☐ اذا كانت الإجابه لا ماهي الأسباب:
.....1
.....2
15C. هل أثرت سياسات الممول على تحقيق اهداف المشروع وذلك من حيث حجم التمويل وكفايته؟
نعم ☐ لا ☐ اذا كانت الإجابه نعم وضح:
.....1
.....2
16C. كيف طور المشروع دور المرأة ؟
.....1
.....2
17C. ما هي خطة الجهة المنفذة لإستدامة المشروع وتعظيم آثاره ونشر خدماته؟
.....1
.....2
18C. هل لديك أية توصيات لإيكاردا حول الطريقة التي نفذ فيها المشروع؟
.....1
.....2
.....3

ملحق 19.1: نموذج المقابلة المنظمة لأصحاب القرار

رقم ( )

بسم الله الرحمن الرحيم

مقابلة منظمة لأصحاب القرار

يقوم الباحث مراد خرمة بتقييم لمشروع برنامج تعزيز الأمن الغذائي والمعيشي للمجتمعات الفقيرة في المناطق الريفية في فلسطين، الذي بدأ تنفيذه من قبل مؤسسة ايكاردا عام 2010 وانتهى في العام 2013 في محافظات جنين، طوباس، رام الله. المعنون: زيادة إنتاجية واستقرار المحاصيل البعلية الرئيسية في فلسطين لضمان الأمن الغذائي وتحسين سبل معيشة المزارعين، وذلك استكمالاً لرسالة الماجستير في برنامج التنمية الريفية– معهد للتنمية المستدامة– جامعة القدس.

ملاحظة: البيانات الواردة في هذه المقابلة ذات طابع سري ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

2014

A: معلومات عامة:

1A.المؤسسة: .....

2A. أسم المبحوث: .....

3A. طبيعة العمل:.....

4A. المستوى التعليمي والتخصص العلمي.....

5A. دورك أو صلتك بالمشروع:.....

B: الأسئلة:

1B. هل تتسق اهداف المشروع مع سياساتك، توجهاتك، أولوياتك واحتياجات البلد؟

نعم ☐ لا ☐ اذا كانت الإجابه لا لماذا:.....

1.....

2.....

3.....

2B. هل وزارة الزراعة لديها خطة لإستمرار العمل بالمدارس الحقلية التي اعتمدت من خلال المشروع كأداة من ادوات الإرشاد؟

نعم ☐ لا ☐ اذا كانت الإجابه لا لماذا.....

1.....

2.....

3.....

3B. هل وزارة الزراعة والمنظمات الأخرى لديها خطة لتطبيق منهجية هذا المشروع في مشاريع مستقبلية مماثلة؟

نعم ☐ لا ☐ اذا كانت الإجابه لا لماذا.....

1.....

2.....

3.....

4B. هل ساهم المشروع في تعديل استراتيجية القطاع الزراعي وتبني نموذج مشروع ايكاردا ضمن السياسات الزراعية؟

نعم ☐ لا ☐ اذا كانت الإجابه لا لماذا.....

1.....

2.....

3.....

5B. كيف ترى مستوى تحقيق أهداف المشروع ؟

كاف ☐ غير كاف ☐ اذا كانت الإجابه غير كاف لماذا:.....

1.....

2.....

6B. ماهي العقبات أو المحددات الرئيسية لتنفيذ للمشروع؟

1.....

2.....

3.....

7B. هل كان هناك تعديلات على خطة المشروع من حيث استبدال انشطة بأخرى أو الغاء بعض الأنشطة؟

نعم ☐ لا ☐ اذا كانت الإجابه نعم كيف كان ذلك: .....

1.....

2.....

3.....

8B. كيف عمل المشروع ديناميكية من خلال وجوده ضمن نظام اقتصادي في المناطق التي تدخل فيها؟

1.....

2.....

9B. هل تعتقد بأنه كان من الممكن ان ينفذ المشروع بطريقة أفضل نعم ☐ لا ☐ اذا كانت الإجابة نعم كيف كان من الممكن ذلك؟

1.....

2.....

3.....

10B. ماهي المعايير التي كانت متبعة لتنفيذ أنشطة المشروع؟

1.....

2.....

3.....

11B. هل لديك اية مقترحات تتعلق بالمشروع:

1.....

2.....

3.....

فهرس الجداول

جدول 1.2: أنواع المؤشرات ونطاق قياسها 24

جدول 2.2 – أ: مصفوفة الإطار المنطقي 27

جدول 2.2 –ب: مصفوفة الإطار المنطقي..... 28

جدول 2.2 –ج: مصفوفة الإطار المنطقي 29

جدول 3.2: ربط معايير التقييم بالمؤشرات ومنطق المشروع..... 33

جدول 1.3: أسباب تعذر جمع البيانات من بعض المستفيدين..... 58

جدول 2.3: توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب المحافظة : 59

جدول 3.3: توزيع أعداد المنفذين حسب الجهة المنفذة/ المشاركة 60

جدول 1.4: توزيع المستفيدين حسب المحافظة 63

جدول 2.4: توزيع المستفيدين حسب الفئة العمرية 64

جدول 3.4: توزيع المستفيدين حسب المستوى التعليمي 65

جدول 4.4 توزيع المستفيدين حسب طريقة إدارة المزرعة..... 66

جدول 5.4: توزيع المستفيدين حسب التفرغ للعمل 66

جدول 6.4: توزيع المستفيدين حسب الإنتساب لجمعية زراعية 67

جدول 7.4: توزيع المستفيدين حسب دورهم في المشروع..... 69

جدول 8.4: إختبار ملاءمة المشروع..... 72

جدول 9.4: إختبار الكفاءة 73

جدول 10.4: إختبار الفاعلية..... 79

جدول 11.4: تكاليف مدخلات وقيمة مخرجات محصول القمح 81

جدول 12.4: مقارنة بين مدخلات وإنتاجية وربحية محصول الشعير 82

جدول 13.4: تكاليف مدخلات وعائدات محصول الحمص 83

جدول 14.4: مدخلات وعائدات محصول العدس 84

جدول 15.4: مقارنة بين نتائج الدراسة ودراسة الأساس والتقرير النهائي 85

جدول 16.4: مدخلات وعائدات محصول البطيخ 85
جدول 17.4: معدل انتاج واستهلاك الدونم حسب نوع المحصول 86
جدول 18.4: يوضح السلسلة الزمنية لإنتاج القمح..... 88
جدول 19.4: يمثل السلسلة الزمنية لإنتاجية محصول البطيخ..... 89
جدول 20.4: إختبار الإستدامة..... 91
جدول 21.4: توزيع متوسطات إجابات المستفيدين على انواع معيار الإستدامة 92
جدول 22.4: إختبار معيار الأثر..... 94
جدول 23.4: إجابات المستفيدين على أنواع معيار الأثر 94
جدول 24.4: إجابات المنفذين على معيار أداء المشروع 100

فهرس الأشكال

شكل 1.2: رسم مبسط لمشروع 31
شكل 2.2: دورة حياة المشروع 32
شكل 3.2: يوضح توزيع الأسر حسب أمنها الغذائي 42
شكل 1.4: مقارنة بين مدخلات وإنتاجية وربحية محصول القمح 81
شكل 2.4: مقارنة بين مدخلات وعائدات محصول الشعير 82
شكل 3.4: مقارنة بين مدخلات وعائدات محصول الحمص 83
شكل 4.4: مقارنة بين مدخلات وعائدات محصول العدس 84
شكل 5.4: مقارنة بين مدخلات وعائدات محصول البطيخ 86
شكل 6.4: تمثيل الإتجاه العام لإنتاج القمح 88
شكل 7.4: يمثل الإتجاه العام لإنتاجية محصول البطيخ 89

فهرس الملاحق

ملحق 1.1: إجابات المستفيدين على معيار ملاءمة المشروع 138

ملحق 2.1: إجابات المستفيدين على معيار كفاءة المشروع 139

ملحق 3.1: إجابات المستفيدين على معيار فاعلية المشروع 140

ملحق 4.1: إجابات المستفيدين على معيار إستدامة المشروع 140

ملحق 5.1 إجابات المستفيدين على معيار الأثر 141

ملحق 6.1: إجابات المنفذين على معيار أداء المشروع 142

ملحق 7.1: كمية هطول الأمطار 143

ملحق 8.1: إختبار T للعينات المستقلة. 143

ملحق 9.1: إختبار One way Anov 145

ملحق 10.1: نفقات المدخلات الزراعية حسب دراسة الأساس 146

ملحق 11.1: العائدات الزراعية حسب دراسة الأساس 147

ملحق 12.1: تكلفة مدخلات الإنتاج حسب التقرير النهائي 147

ملحق 13.1: العائدات حسب التقرير النهائي.....148

ملحق 14.1: أدوار الشركاء 148

ملحق 15.1: قائمة بأسماء المحكمين.....149

ملحق 16.1: تفصيل لمشاريع ايكاردا في فلسطين.....149

ملحق 17.1: الإستبيان الرئيسي الخاص بالمستفيدين.....158

ملحق 18.1: نموذج المقابلة المنظمة للمنفذين 173

ملحق 19.1: نموذج المقابلة المنظمة لأصحاب القرار.....177

فهرس المحتويات

الرقم **المبحث** **الصفحة**

إقرار: .....أ

الشكر والعرفان .....ب

التعريفات .....ج

التعريفات الإجرائية.....و

المختصرات .....ح

الملخص ..... ي

Abstract: .....ل

خلفية الدراسة 1

1.1 مقدمة 1

2.1 مشكلة الدراسة 4

3.1 مبررات الدراسة 4

4.1 أهمية الدراسة.....4

5.1 الهدف الرئيسي للدراسة.....5

1.5.1. الأهداف الفرعية: 6

6.1 أسئلة الدراسة 6

7.1 فرضيات الدراسة.....6

1.7.1. الفرضيات العامة: 7

2.7.1. الفرضيات الإحصائية:.....7

8.1 حدود الدراسة ومحدداتها 7

9.1 هيكلية الدراسة 8

10.1 الخلاصة 8

الإطار النظري والدراسات السابقة.....9
1.2 مفهوم التقييم.....9
1.1.2. تعريفات ومعايير التقييم المستخدمة في مكتب التقييم التابع للصندوق الدولي للتنمية الزراعية (ايفاد): 12
2.1.2. معايير ومواضيع التقييم: 13
3.1.2. معايير التقييم النهائي: 14
4.1.2. مفاهيم مشابهة للتقييم: 20
5.1.2. المؤشرات واسئلة التقييم: 22
6.1.2. أنواع المؤشرات: 23
7.1.2 كيفية تحديد مؤشرات التقييم: 25
2.2 مفهوم المشروع 25
1.2.2. الإطار المنطقي ودورة حياة المشروع: 26
2.2.2. لماذا يتم استخدام الإطار المنطقي: 31
3.2.2. ربط تصميم المشروع بمعايير التقييم: 32
4.2.2. ملاحظات على طريقة الإطار المنطقي: 33
5.2.2. المشروع موضوع التقييم: 34
6.2.2. المتابعة والتقييم في ايكاردا 36
3.2 الأمن الغذائي ومستوى المعيشة 38
1.3.2 الأمن الغذائي: 38
2.3.2. مستوى المعيشة: 40
3.3.2. الواقع الحالي للأمن الغذائي في فلسطين: 41
4.2 الدراسات السابقة 42
1.4.2. التعليق على الدراسات السابقة: 51
5.2 الخلاصة 53

منهجية الدراسة وإجراءاتها 54
1.3 البيانات الثانوية 55
2.3 البيانات الرئيسية 55
3.3 عرض لأدوات الدراسة ومحتوياتها 55
1.3.3. الإستبيان الرئيسي: 55
2.3.3. المقابلة المنظمة للمنفذين: 56
3.3.3. المقابلة المنظمة لأصحاب القرار: 57
4.3 صدق أداة القياس 57
5.3 ثبات أداة القياس 57
6.3 مجتمع الدراسة 58
7.3 مقابلات المنفذين 59
8.3 أصحاب القرار 60
9.3 المجموعات البؤرية 60
10.3 عرض الاختبارات والطرق التي تم استخدامها خلال التحليل 61
11.3 الخلاصة 62
عرض نتائج الدراسة 63
1.4 خصائص مجتمع الدراسة 63
1.1.4. الخصائص الديمغرافية والمعلومات الأساسية للمستفيدين: 63
2.4 معلومات تتعلق بالاستفادة من المشروع 67
3.4 الملاءمة 70
4.4 الكفاءة 73
5.4 الفاعلية 78
1.5.4. مقارنة بين مدخلات الإنتاج قبل المشروع وبعده: 79

2.5.4. انتاج المستفيدين وإستهلاكهم من مدخلات الإنتاج خلال سنوات المشروع 2010-2013: 86
6.4 الإستدامة..... 90
7.4 الأثر 93
8.4 عرض نتائج المقابلات المنظمة للمنفذين:..... 99
9.4 الأداء 99
10.4 فيما يلي تحليل للمقابلات التي نظمت مع المنفذين 100
11.4 عرض نتائج المقابلات المنظمة لأصحاب القرار 106
12.4 المجموعات البؤرية.....110
مناقشة النتائج والإستنتاجات والتوصيات 115
1.5 خصائص مجتمع الدراسة 115
2.5 الإستفادة من المشروع.....117
3.5 نقاش نتائج معايير التقييم 118
1.3.5. الملاءمة: 118
2.3.5. الكفاءة: 120
3.3.5 الفاعلية: 124
4.3.5. الإستدامة: 126
5.3.5. الأثر:.....127
6.3.5. الأداء: 128
4.5 الخلاصة.....128
5.5 الإستنتاجات 129
6.5 التوصيات 130
المراجع العربية 134
المراجع الإنجليزية 135

الملاحق 138
فهرس الجداول..... 180
فهرس الأشكال 182
فهرس الملاحق 183
فهرس المحتويات 184